



العنوان

قياس وتقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية باستخدام
أدوات التحليل المالي وفق النظام المحاسبي المالي SCF
دراسة ميدانية بمؤسسة صناعة الاسمنت عين الكبيرة SCEAK

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر (أكاديمي) في العلوم التجارية
تخصص: محاسبة وتدقيق
من إعداد الطالب: علي عريوة حمزة

الاسم و اللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
لعراف فائزة	أستاذة مساعدا أ	المسيلة	رئيسا
غلاب فاتح	أستاذة مساعدا أ	المسيلة	مشرفا و مقررا
رزوقات أبو بكر	أستاذة مساعدا أ	المسيلة	ممتحنا

السنة الجامعية 2016/2015

شكر و عرفان

﴿رب أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي وأن أعمل صالحاً ترضاه وأدخلني
برحمتك في عبادك الصالحين﴾

الحمد لله الذي تتم بنعمته الصالحات، وأشكره وأثني عليه الشناء كله سبحانه وتعالى على ما
أعطاه لي من قدرة وصحة لإتمام هذا العمل، والذي من خلاله أترجم معاني الإحترام والتقدير لكل من
ساهم ولو بكلمة في إنجازه، وأسأله عز وجل أن يجعله خالصاً لوجهه الكريم.

وفي هذا المقام

أتقدم بالشكر الجزيل الحامل لكل معاني الامتنان و الاحترام والعرفان بالجميل للأستاذ
المشرف " غلاب فاتح" الذي لم يبخل علي بنصائحه وتوجيهاته القيمة التي كانت خير معين في
البحث، كما أشكره على جديته في العمل وتتمنى له التوفيق.

و نتقدم بالشكر للجنة المناقشة التي سيكون لها دورا كبيرا في تقويم و تثمين هذا البحث
إلى كل أساتذة كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير بجامعة المسيلة على كل
المعلومات التي قدموها لنا طيلة المشوار الجامعي.

حمزة

إهداء

إلى نبع الحنان ورمز الوفاء وفيض السخاء وجود العطاء

أمي الغالية حفظها الله.

إلى من علمني الحياة كفاح وإرادة وأن النجاح مصدر للسعادة

والذي الفاضل حفظه الله.

إلى من حبهم يسري في عروقي ويلهج بذكرهم قلبي إلى من عاشوا معي الحياة حلوها ومرها

إخوتي وأخواتي الأعزاء.

إلى أهل الوفاء أصدقائي الأحباء والأعز على قلبي، وكل من وقف بجاني.

إلى جميع طلبة قسم علوم تجارية و بالأخص طلبة السنة الثانية ماستر محاسبة وتدقيق دفعة

2016/2015.

إلى من تقاسموا معي عناء هذا العمل .

إلى كل من كان له أثر طيب في حياتي وترك بصمات الحب والوفاء في ذاكرتي .

إلى كل من يحمل مذكرتي بعدي، إلى كل من سكن حبهم قلبي ونسيهم قلبي.

حمزة علي عريوة

فهرس المحتويات

الصفحة	المحتويات
.I	شكر وعرهان
.II	إهداء
.III	الفهرس
III	فهرس الأشكال
III	فهرس الجداول
III	قائمة الاختصارات
أ- ز	مقدمة عامة.....
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للأداء المالي والتحليل المالي وفق SCF	
08	تمهيد.....
09	المبحث الأول: الأداء في المؤسسة الاقتصادية.....
09	المطلب الأول: تعريف الأداء.....
11	المطلب الثاني: قياس وتقييم الأداء.....
14	المطلب الثالث: الأداء المالي.....
18	المبحث الثاني: مدخل إلى التحليل المالي.....
19	المطلب الأول: مفهوم التحليل المالي.....
20	المطلب الثاني: أهمية ومقومات التحليل المالي.....
21	المطلب الثالث: مصادر البيانات الحديثة المعتمدة في التحليل المالي وفق SCF
22	المطلب الرابع: مصادر البيانات الحديثة المعتمدة في التحليل المالي.....
30	المبحث الثالث: معايير ومؤشرات قياس الأداء المالي.....
30	المطلب الأول: سياسات التوازن المالي.....
36	المطلب الثاني: قياس الأداء المالي عن طريق مؤشرات (السيولة، النشاط والربحية).....

42	المطلب الثالث: مؤشرات تدفقات الخزينة.....
49	خلاصة الفصل.....
الفصل الثاني:	
52	تمهيد
53	المبحث الأول: الملامح التنظيمية لمؤسسة - SCAEK -
53	المطلب الأول: تقديم مؤسسة صناعة الاسمنت SCAEK
59	المطلب الثاني: الاطار المنهجي للدراسة الميدانية
60	المبحث الثاني:مدخل للإدارة ومؤشرات الأداء من ناحية التشخيص المالي لمؤسسة SCAEK
60	المطلب الأول: قياس الأداء المالي باستخدام مؤشرات التوازن المالي.....
73	المطلب الثاني: حساب مؤشرات التوازن المالي لمؤسسة SCAEK.....
77	المبحث الثالث: قياس الأداء المالي عن طريق مؤشرات (السيولة والنشاط، الربحية والمردودية، التدفقات النقدية).....
77	المطلب الأول: نسب السيولة ونسب النشاط.....
84	المطلب الثاني: قياس الأداء المالي للمؤسسة عن طريق مؤشرات الربحية والمردودية.....
89	المطلب الثالث: نسب قائمة التدفقات النقدية المستخدمة في قياس أداء مؤسسة SCAEK.....
94	خلاصة الفصل
96	الخاتمة
97	النتائج
98	الاقتراحات
98	أفاق الدراسة
103	قائمة المراجع
	الملاحق
	ملخص الدراسة

قائمة الأشكال

رقم الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
ب	أنموذج الدراسة	(1-1)
05	أنواع الاداء	(2-1)
23	انواع التكاليف	(3-2)
43	ملخص لأهم أنشطة الأعمال لجدول التدفقات الخزينة	(4-2)
49	الهيكل التنظيمي لمؤسسة الإسمنت عين الكبيرة	(5-2)
59	تطور المبيعات، النتيجة الصافية، القيمة المضافة	(6-2)
62	تغير أموال الخزينة، المقاربة مع النتيجة المحاسبية	(7-2)
64	هيكله الاصول المالية والمتداولة للفترة 2011-2014	(8-2)
65	نسب هيكله الخصوم للفترة 2011-2014	(9-2)
67	تطور رأس المال العامل للفترة 2011-2014	(10-2)
68	انواع رأس المال للفترة 2012-2014	(11-2)
70	تطور إحتياجات رأس المال العامل للفترة 2011-2014	(12-2)
71	تطور الخزينة للفترة 2011-2014	(13-2)
73	تطور نسب السيولة للفترة 2011-2014	(14-2)
75	نسب نشاط المؤسسة للفترة 2011-2014	(15-2)
78	تطور نسب ربح المبيعات للفترة 2011-2014	(16-2)
79	تطور نسب ربح العائد على الأصول	(17-2)
80	نسبة المردودية الإقتصادية والمالية للفترة 2011-2014	(18-2)
81	أثر الرافعة المالية للفترة 2011-2014	(19-2)
82	نسبة تغطية الدين للفترة 2011-2014	(20-2)
83	نسبة المدفوعات اللازمة لتسديد فوائد الديون	(21-2)
84	نسبة صافي التدفق النقدي التشغيلي الى المبيعات	(22-2)
86	نسبة التدفقات النقدية التشغيلية للفترة 2011-2014	(23-2)

قائمة الجداول

رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
هـ - و	الدراسات السابقة لموضوع الدراسة	(1-1)
20-18	شكل الميزانية	(2-1)
24-22	جدول حسابات النتائج	(3-1)
47-46	تطور مؤسسة صناعة الاسمنت لعين الكبيرة- سطيف-	(4-2)
55-54	اصول المؤسسة للفترة 2012-2014	(5-2)
56-55	خصوم المؤسسة للفترة 2012-2014	(6-2)
58-57	حسابات النتائج للفترة 2012-2014	(7-2)
58	تطور المبيعات والنتيجة الصافية للفترة 2012- 2014	(8-2)
61-60	سيولة خزينة المؤسسة للفترة 2012-2014	(9-2)
61	أموال الخزينة للفترة، المقاربة مع النتيجة المحاسبية	(10-2)
62	الميزانية المالية 2012	(11-2)
63	الميزانية المالية 2013	(12-2)
63	الميزانية المالية 2014	(13-2)
64	نسب هيكله الاصول	(14-2)
65	نسب هيكله الخصوم	(15-2)
66	تطور رأس المال العامل FRNG	(16-2)
68-67	أنواع رأس المال العامل	(17-2)
69	تطور احتياجات رأس المال العامل BFR	(18-2)
71	تطور الخزينة TR	(19-2)
72	تطور النسب المالية	(20-2)
75	تطور نسب النشاط	(21-2)

77	تطور نسب ربح المبيعات	(22-2)
78	العائد على الأصول	(23-2)
80	نسب المردودية المالية والاقتصادية	(24-2)
81	أثر الرافعة المالية	(25-2)
82	نسبة تغطية الدين	(26-2)
83	نسبة المدفوعات اللازمة لتسديد فوائد الديون	(27-2)
84	نسبة التدفق النقدي التشغيلي إلى المبيعات	(29-2)
85	نسبة كفاية التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية	(29-2)

قائمة الرموز والاختصارات

الاختصار والرمز	الدلالة باللغة الأجنبية	الدلالة باللغة العربية
BFR	Besoin en fonds de roulement	إحتياجات رأس المال العامل
FR	Fonds de roulement	رأس المال العامل
Re	Teaux de la rentabilité économique	معدل المردودية الاقتصادية
Rf	Teaux de la rentabilité Financie	معدل المردودية المالية
T	Trésorerie	الخزينة
R	la rentabilité	المردودية
SCEAK	Société des ciments Ain el kebira	مؤسسة الإسمنت عين الكبيرة

الملخص:

تعتبر عملية قياس وتقييم الأداء المالي من أهم الآليات التي تساعد المؤسسة على تقييم بلوغ أهدافها، والتحكم في أدائها من خلال تبنيتها لأدوات رقابية تسمح لها بالوصول إلى معلومات وتحليل واقعية عن سير العمل من أجل ترشيد القرارات؛ فهدفت دراستنا إلى معرفة إحدى هذه الأدوات والمتمثلة في التحليل المالي لمخرجات النظام المحاسبي المالي SCF، فحاولنا إبراز أهمية هذه الوسيلة، من خلال تشخيص وتحليل المعلومات التي يوفرها، فقمنا بتطبيق ذلك على مؤسسة صناعة الإسمنت عين الكبيرة SCEAK، وذلك بتحليل وضعيتها المالية للفترة (2012-2014)، وكانت النتيجة المتوصل إليها أن استعمال التشخيص التطوري لمخرجات النظام المحاسبي المالي SCF في مؤسسة صناعة الإسمنت عين الكبيرة SCEAK مكنتنا من الوقوف على سلامة سياستها المالية المتبعة مما انعكس بالإيجاب على كفاءة وفعالية أدائها المالي بالرغم من ممارساتها الطوعية لإدماج البعد البيئي للتنمية المستدامة التي حملتها تكاليف إضافية.

الكلمات المفتاحية: التشخيص التطوري، التحليل المالي، لمخرجات النظام المحاسبي المالي SCF؛ التنمية المستدامة.

Summary:

The measurement and assessment of the financial performance of the most important mechanisms that would help the Organization to assess the attainment of its objectives and the control of its performance through adopting the regulatory tools to allow them access to information and analyzes of realistic course of action for the rationalization of decisions; study to know one of the tools of the financial analysis of the output of the accounting system, the Financial Regulations of the SCF, highlighting the importance of this means, through the diagnosis and analysis of the information provided, and the application on the institution of cement industry large appointed SCEAK, by analysing the repositioning of the financial period (2012-2014), the result was reached that the use of the evolutionary diagnosis of deferment of the accounting system, the Financial Regulations of the SCF in the institution of cement industry large appointed SCEAK has enabled us to stand on the safety of the financial policy of the practice, which reflected positively on the efficiency and effectiveness of financial performance despite The voluntary practices for the integration of the environmental dimension of sustainable development that its campaign additional costs.

Keywords: the evolutionary diagnosis, financial analysis, deferment of the accounting system, the Financial Regulations of the SCF; sustainable development.



مقدمة



1. تمهيد

تسعى المؤسسة الاقتصادية لتحقيق أهدافها بوضع خطط وسياسات وبرامج تُوضح وترسم الطريق الكفيل لتحديد كيفية إدارة مواردها، وذلك عن طريق تحديد طرق التسيير المستخدمة والتحكم فيها؛ بمعنى أن بقاء أي مؤسسة واستمرارها يقاس بمدى كفاءة أدائها بصفة عامة والأداء المالي بصفة خاصة، إذ يحظى هذا الأخير بإهتمام بالغ من طرف المحللين الماليين وأصحاب المصالح ذات الصلة وذلك لكونه يساهم في إبراز العناصر التي حققت مستوى معين من ربحية المؤسسة.

يُمكن اعتبار أن أدوات التحليل المالي لمخرجات النظام المحاسبي المالي SCF في المؤسسات الجزائية أداة أساسية يمكن من خلالها قياس وتقييم الأداء المالي لها، والتشخيص الفعلي لسياساتها المالية المتبعة بأكثر دقة والحكم على نتائج أعمالها بشكل علمي، لهذا فهي تخضع إلى جملة من المبادئ المتعارف عليها من جهة والمعايير المحاسبية التي يجب إحترامها من جهة أخرى.

وإذا اعتبرنا المؤسسة على أنها مجموعة من الوظائف فإنها حتما بحاجة إلى تقييم أداء وظيفة الإدارة المالية بها ولتقييم أداء هذه الوظيفة يواجه المحللين الماليين إشكالية اختيار وانتقاء المعايير والمؤشرات، فهي بطبيعة الحال كثيرة فنجاح التقييم يعتمد أساساً على قدرة المحلل المالي على إختيار أفضل وأحسن المعايير والمؤشرات التي تعكس مدى نجاح اختبار الأداء المراد قياسه.

2. إشكالية الدراسة

مما سبق يمكن طرح الإشكالية الرئيسية التالية:

إلى أي مدى يُمكن قياس وتقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية انطلاقاً من أدوات التحليل المالي لمخرجات النظام المحاسبي المالي SCF، بالتطبيق على مؤسسة صناعة الإسمنت عين الكبيرة SCEAK؟

ويندرج تحت الإشكالية الرئيسية الأسئلة الفرعية التالية:

هل أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF وفق المعايير المحاسبية الدولية على

عملية التحليل المالي للقوائم المالية من ناحية القياس والتقييم في المؤسسة الاقتصادية؟

هل اتباع طريقة التشخيص التطوري لمخرجات النظام المحاسبي المالي SCF في

مؤسسة صناعة الإسمنت عين الكبيرة SCEAK يُمكن من الوقوف على سلامة سياساتها

المالية المتبعة؟

3. فرضيات الدراسة

للإجابة على الإشكالية الرئيسية يتم صياغة الفرضية الرئيسية التالية:

يساعد التطبيق العملي لأدوات التحليل المالي لمخرجات النظام المحاسبي المالي SCF في المؤسسات الاقتصادية في الحكم على أدائها المالي من ناحية القياس والتقييم.

ويندرج تحت الفرضية الرئيسية الفرضيات الفرعية التالية:

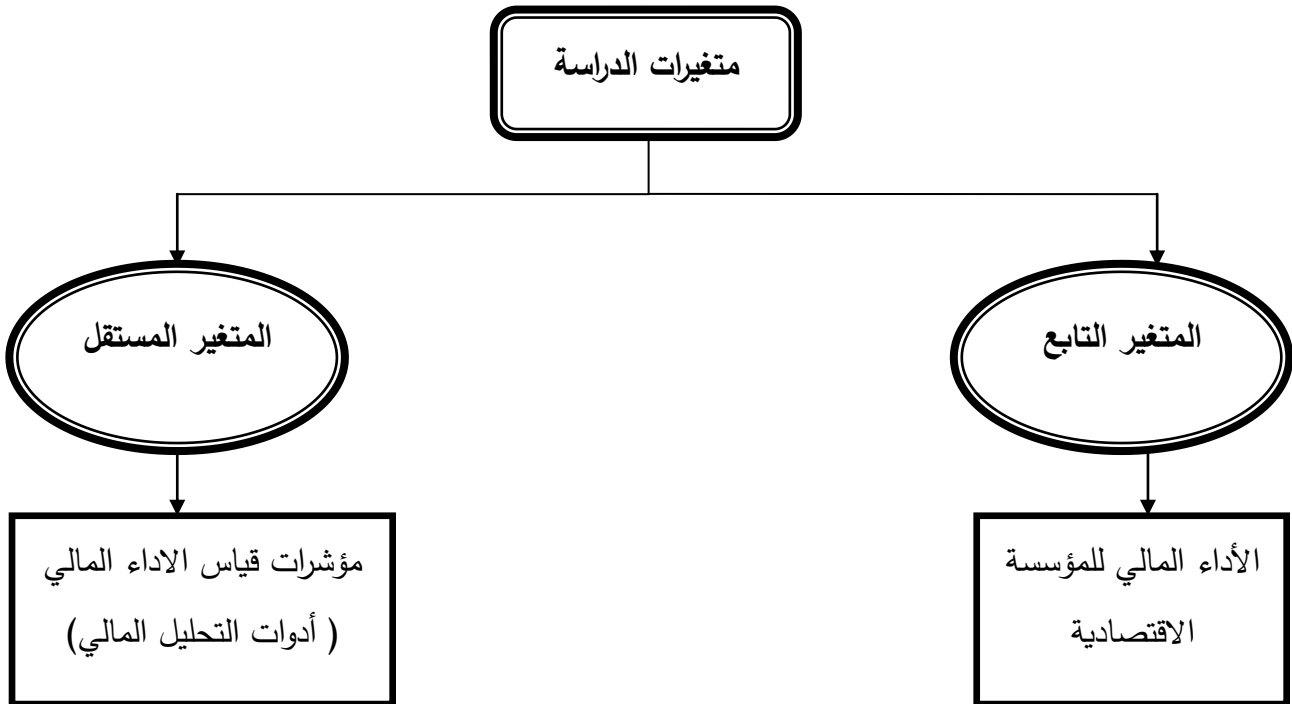
✎ إن إعداد النظام المحاسبي SCF وفقا للمعايير المحاسبية الدولية نتج عنه إعداد قوائم مالية تشبع رغبات الأطراف ذات المصلحة، مما يؤدي إلى التحليل المالي الجيد للقوائم المالية من ناحية القياس والتقييم؛

✎ إن استعمال التشخيص التطوري لمخرجات النظام المحاسبي المالي SCF في مؤسسة صناعة الإسمنت عين الكبيرة SCEAK يُمكن من الوقوف على سلامة سياستها المالية المتبعة مما ينعكس بالإيجاب على كفاءة وفعالية أدائها المالي.

4. أنموذج الدراسة

فيما يلي شكل توضيحي يبين متغيرات الدراسة:

شكل رقم (01): أنموذج الدراسة



المصدر: من إعداد الطالب

5. دوافع اختيار الدراسة

لم يكن اختيارنا لهذا الموضوع بمحض الصدفة وإنما كان نتيجة لعدة اعتبارات موضوعية وذاتية والتي تتمثل فيما يلي:

أولاً: الأسباب الموضوعية

- ☞ من أجل معرف أهمية قياس وتقييم الأداء المالي باستخدام أدوات التحليل المالي وفق SCF؛
- ☞ مدى ملائمة هذا الموضوع مع التخصص؛
- ☞ محاولة إثراء المكتبة بموضع تطبيقي أكثر منه نظري.

ثانياً: الأسباب الذاتية

- ☞ الرغبة في التعرف على كيفية تطبيق أدوات التحليل المالي الحديثة والتحكم في التسيير المالي؛
- ☞ الميل الشخصي للمواضيع ذات الصلة بالتحليل المالي؛
- ☞ إمكانية مواصلة البحث في موضوع الاداء.

6. أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى ما يلي:

- ☞ الوصول إلى إمكانية الاستفادة من مؤشرات التحليل المالي في قياس وتقييم الاداء المالي للمؤسسات الاقتصادية؛
- ☞ التعرف على عملية قياس وتقييم الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية؛
- ☞ تحديد مؤشرات التحليل المالي ومحاولة تطبيقها ومن ثم تحليلها وتفسيرها.

7. أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في النقاط التالية:

- ☞ تُعد عملية قياس وتقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية عملية ضرورية من أجل الحكم على سلامة أدائها المالي؛
- ☞ تعد أدوات التحليل المالي إحدى الأدوات المهمة لدراسة البيانات التي تحتويها القوائم المالية؛
- ☞ تُساهم هذه الدراسة في تقديم الخدمة اللازمة لجهات عديدة منها المساهمين، المستثمرين المقرضين... الخ.



8. حدود الدراسة

تتمثل حدود الدراسة في الحدود التالية:

- ✍ الحدود الزمنية: اقتصرت دراستنا لهذا الموضوع على الفترة الممتدة من 2012-2014؛
- ✍ الحدود المكانية: تم حصر الدراسة التطبيقية في مؤسسة صناعة الاسمنت عين الكبيرة .SCEAK

9. منهجية الدراسة

للإجابة على إشكالية بحثنا إتبعنا المنهج الوصفي، بهدف الفهم والتعمق في العناصر المكونة للموضوع، حيث حاولنا في الجانب النظري التعرف على قياس وتقييم الأداء المالي وأهم المؤشرات المالية المستخدمة في التحليل المالي للقوائم المالية وفق SCF، كما إستخدمنا في الجانب التطبيقي جزء من أدوات المنهج الوصفي المتمثل في منهج دراسة حالة، وذلك من خلال محاولتنا اسقاط الدراسة النظرية على مؤسسة صناعة الاسمنت لعين الكبيرة، ومن أجل ذلك تم الاستعانة بالمقابلة لجمع الوثائق والبيانات اللازمة.

10. دراسات سابقة

سيتم في ما يلي عرض للدراسات التي أجريت سابقا حول موضوع دراستنا، حيث قام الطالب بمسح الدراسات السابقة حول موضوع الدراسة، وتمت الاستعانة والاستفادة من بعض الدراسات التي لها علاقة مباشرة بموضوع الدراسة وتخدم المتغيرات المستقلة والتابعة المستخدمة فيها حسب الدراسات كما يلي، وفيما يلي عرض لأهم الدراسات:

جدول رقم(01): الدراسات السابقة لموضوع الدراسة

نتائج الدراسة	سنة التخرج	عنوان الدراسة
<p>تشير الدراسة إلى أهمية استخدام النسب المالية في التحليل المالي ودورها وأهميتها في تقييم الأداء للشركات؛</p> <p>إحتساب الفشل المالي للشركات وذلك من خلال تطبيق عملي لعدد من الشركات وأيضاً استخدام الرسم البياني وعرض النتائج؛</p> <p>التقارب بين نتائج قيمة الاداء المالي للشركات وقيمة الفشل المالي للشركات، وإمكانية استخدام النتائج وعرضها في الاسواق المالية للاستفادة منها.</p>	2009	محمد جلال أحمد، إستخدام مؤشرات النسب المالية في تقييم الأداء المالي والتنبؤ بالأزمات المالية للشركات، جامعة الزرقاء، الاردن.
<p>توصل إلى أن دراسة المؤسسة من الجانب المالي والمحاسبي لا تكفي وحدها كمؤشر قادر على الحكم على الأداء الكلي للمؤسسة كون أداء المؤسسة ناتج عن تركيبة من الأنشطة والمجهودات المبذولة وفق سياسة معينة متعددة الأبعاد اجتماعية اقتصادية قانونية، لأن عملية تقييم الأداء يسعى من خلال المقيم للكشف عن أسباب الضعف في المؤسسة ومحاولة مساعدتها للخروج منها وتقاديبها في المستقبل؛</p>	2009	اليمن سعادة، إستخدام التحليل المالي في تقييم اداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها، شهادة ماجيستر، جامعة الحاج لخضر، باتنة.
<p>توصل الباحث إلى أن القوائم المالية التي يتم إعدادها وفق النظام المحاسبي المالي تخدم التحليل المالي للقوائم المالية، إذ تهدف هذه القوائم إلى تقديم معلومات حول الوضعية المالية، الأداء ومتغيرات الوضعية المالية؛</p>	2012	لزعر محمد سامي، التحليل المالي وفق النظام المحاسبي المالي، مذكرة ماجيستر، تخصص الادارة المالية، جامعة قسنطينة.

<p>توصلت الدراسة لنتيجة مفادها، أن المؤسسة محل الدراسة لم تعرب عن إحتياج مالي بسبب الفائض في الموارد غير المستخدمة الدائمة للاحتياجات دورة الاستغلال باعتبار الخزينة محل الدراسة ضلت ايجابية طوال فترة الدراسة، وقد عكسة هذه الدراسة عن توفر سيولة لهذا الكيان واعتبرها مقبولة كما أشار إلى أن السيولة الفائضة تعبر عن احتجاز النقدية وأن مرودية نشاطها منخفضة جراء الفوائض في الموارد الثابتة، كما خلص إلى أن هذه الفوائض ما هي إلا دليل عن ركود المؤسسة في الأعمال التجارية.</p>	2013	<p>MBEBE, MULANDA Mémoire Madjster intitulé, Analyse de l'équilibre financier et son impact sur la rentabilité en syscoha.</p>
<p>تبين من خلال النتائج البحث المتوصل إليها أن إختلاف الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة باختلاف نشاطها يعود بدرجة الأولى إلى مجموعة من المتغيرات أساسية وهي: مردودية المؤسسة سياسة التمويل الذاتي، حجم المؤسسة، سياسة الاستثمار في المؤسسة وبالتالي هذه العناصر الأربعة لها تأثير كبير في تحديد وتقييم الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية.</p>	2014	<p>عبد الوهاب دادن ورشيد حفصي تحليل الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية باستخدام طريقة التحليل العاملي التمييزي (AFD) خلال الفترة 2006-2011، جامعة ورقلة.</p>

المصدر: من إعداد الطالب

11. صعوبات الدراسة

خلال قيامنا بهذه الدراسة واجهت الباحث العديد من الصعوبات والعراقيل أبرزها الحصول على الوثائق المحاسبية والمالية وهذا راجع لخصوصية هذه المؤسسات.

10. هيكل الدراسة

للإحاطة بجميع جوانب وأساسيات الدراسة وللإجابة على الاشكالية فقد تم تقسيم الدراسة الى مايلي:

الفصل الأول الذي يحمل عنوان الأطار المفاهيمي للأداء المالي والتحليل المالي وفق SCF والذي تم تقسيمه الى ثلاث مباحث حيث قمنا بالمبحث الأول بالتطرق الى اهم المفاهيم الاساسية التي تخص تقييم الاداء المالي والتحليل المالي، اما فيما يخص المبحث الثاني قمنا من خلاله الى ذكر أهم

معايير ومؤشرات الاداء المالي في حين قمنا في المبحث الثالث بتناول تقييم وقياس الأداء المالي عن طريق مؤشرات (السيولة، الربحية، المردودية، النشاط، تدفقات الخزينة)؛

الفصل الثاني: كان بعنوان الدراسة الميدانية وتم تخصيصه لدراسة الحالة فقسم الى ثلاث

مباحث، كان المبحث الاول بعنوان تحديد مجتمع وعينة الدراسة، ثم انتقلنا الى المبحث الثاني

والذي خصص لمدخل للإدارة ومؤشرات الأداء من ناحية التشخيص المالي في مؤسسة

SCAEK، أما المبحث الثالث فقد تناولنا فيه قياس الأداء المالي عن طريق مؤشرات (السيولة

والنشاط، الربحية والمردودية، التدفقات النقدية).

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي للأداء المالي

والتحليل المالي وفق SCF

تمهيد

يعتبر مفهوم الأداء عموماً والأداء المالي خصوصاً من أكثر المفاهيم الإدارية سعة وشمولاً، إذ ينطوي إلى العديد من المواضيع الجوهرية المتعلقة بنجاح أو فشل أي مؤسسة، لأنه يرتبط بجوانب مهمة من مسيرة حياة المؤسسات على اختلاف أنواعها، لذلك فإن مفهوم الأداء يعتبر من المواضيع التي حظيت باهتمام الباحثين بمختلف إتجاهاتهم الفكرية والعلمية، ولقد سعت المؤسسات قديماً وحديثاً إلى تحقيق أهدافها المتمثلة في الكفاءة والفعالية التي تتم صياغتها لديمومة المؤسسة واستمراريتها وتحقيق أرباحها. ويعتبر التحليل المالي تقنية من التقنيات الأخرى التي تتطلب معرفة معمقة وخاصة وهي دوماً في تطور مستمر، ويعتبر من المواضيع الهامة التي تملئها متطلبات التخطيط المالي السليم، وعادة فإن طبيعة التحليل المالي وفق النظام المحاسبي المالي SCF الجزائي هي عبارة عن دراسة تفصيلية للبيانات والقوائم المالية في المؤسسة الاقتصادية، لمعرفة مدلولات هذه البيانات وتقييمها للحكم على أدائها.

حيث سنعالج في هذا الفصل الإطار المفاهيمي للتحليل المالي والأداء المالي في المؤسسات

ذلك ضمن ثلاث مباحث أساسية تتمثل في:

✎ المبحث الأول: الأداء في المؤسسة؛

✎ المبحث الثاني: مدخل إلى التحليل المالي؛

✎ المبحث الثالث: معايير ومؤشرات قياس الأداء المالي وفق SCF.

المبحث الأول: الأداء في المؤسسة الاقتصادية

إن الغرض من هذا المبحث هو التزود بالإطار النظري للأداء، فلا يمكن تناول بحث قياس وتقييم الأداء المالي دون الإحاطة بالإطار النظري للأداء، من أجل ذلك سيتم معالجة المبحث الأول بالتطرق أولاً إلى مفهوم الأداء بالمؤسسة الاقتصادية، أما ثانياً سيتم التطرق إلى عملية قياس وتقييم الأداء، وفي الأخير سيتم التطرق إلى الأداء المالي.

المطلب الأول: ماهية الاداء

من خلال هذا المطلب سيتم التطرق إلى تعريف الأداء، مكوناته والعوامل المؤثرة فيه بالإضافة إلى أنواعه:

الفرع الأول: تعريف الأداء

بالرغم من كثرة البحوث والدراسات التي تناولت الأداء وتقييمه إلا أنه لم يتم الاتفاق على مفهوم محدد للأداء وفيما يلي سنحاول التطرق الى أهم المفاهيم المتعلقة بالأداء والأداء المالي.

إن أصل كلمة أداء ينحدر إلى اللغة اللاتينية أين توجد كلمة **PERFORMARE** التي تعنى إعطاء، وذلك بأسلوب كلي، الشكل لشيء ما. وبعدها إشتقت اللغة الإنجليزية منها لفظة **PERFORMANCE** وأعطتها معناها¹. ويرى بعض الباحثين فيه ما يلي: "أداء مركز ذو مسؤولية ما يعني الفعالية والإنتاجية التي يبلغ بهما هذا المركز الأهداف التي قبلها. الفعالية تحدد في أي مستوى تتحقق الأهداف، الإنتاجية تقارن النتائج المتحصل عليها بالوسائل المستخدمة في ذلك²."

كما يعرف على أنه المخرجات أو الأهداف التي يسعى النظام الى تحقيقها³.

حسب التعاريف السابقة يتبين أن الأداء يتمثل في عنصرين هما الفعالية والإنتاجية، العنصر الأول معناه درجة بلوغ الهدف أي هناك عنصرين للمقارنة، أهداف مسطرة يراد بلوغها وأهداف منجزة، العنصر الثاني هو الإنتاجية المتمثلة في العلاقة بين النتائج المحققة فعلا والوسائل المستخدمة لبلوغها.

الفرع الثاني: أنواع الأداء

يصنف الأداء كغيره من التصنيفات المتعلقة بالظواهر الاقتصادية، يطرح إشكالية اختيار المعيار الصحيح والمناسب الذي يُمكن الاعتماد عليه لتحديد أنواع الأداء وبما أن الأداء من حيث المفهوم

¹- Abdellatif Khemakhem, **la dynamique du contrôle de gestion**, Dunod, 2 ed, Paris, 1976, P 310.

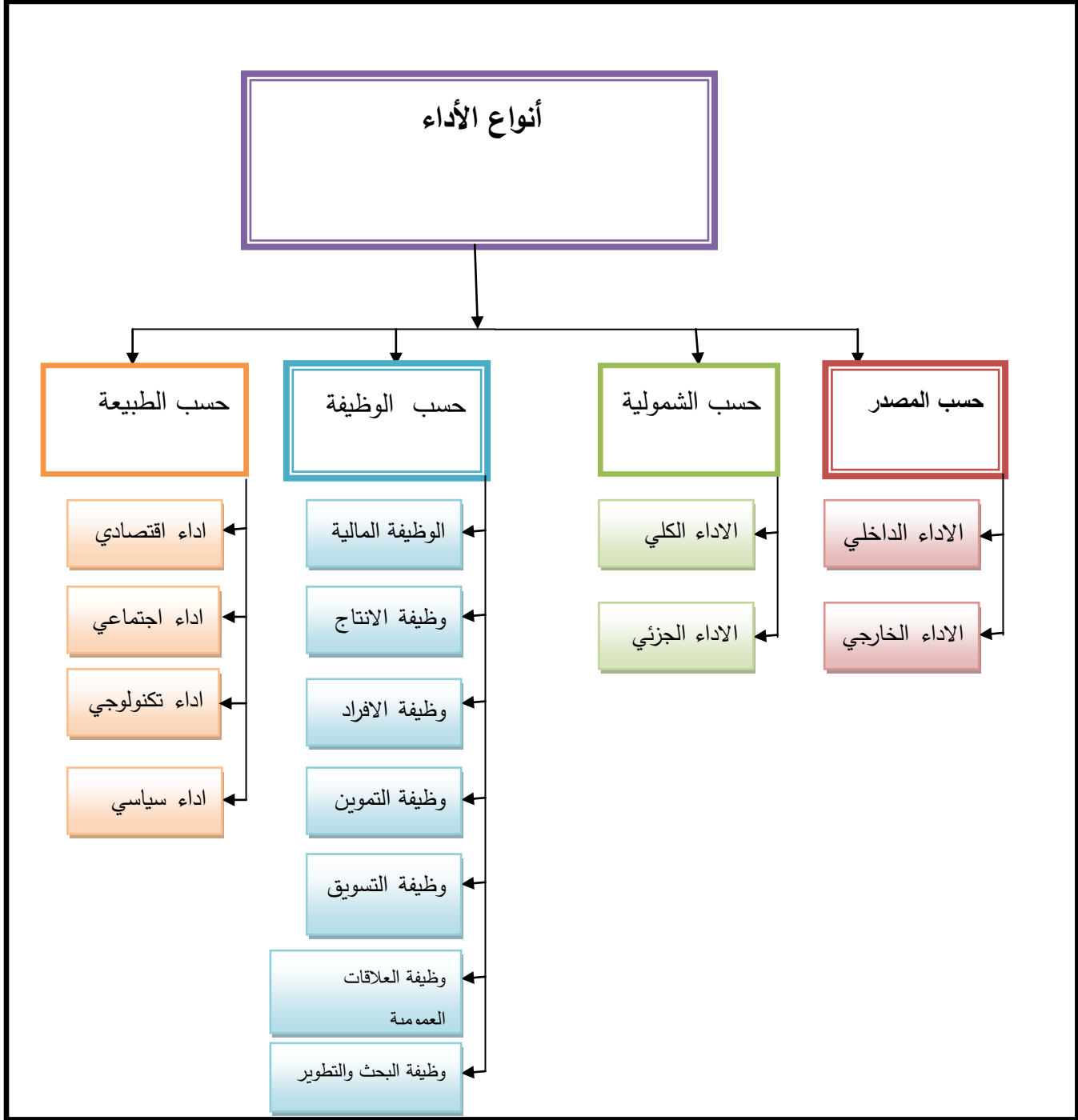
²- Ibid, p. 311.

³ - طاهر محسن منصور الغالبي، وائل محمد صبحي إدريس، الإدارة الاستراتيجية، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2007 صص 476-477.

يرتبط إلى حد بعيد بالأهداف فإنه يمكن نقل المعايير المعتمدة في تصنيف هذه الأخيرة واستعمالها لتصنيف الأداء كمعايير الشمولية والطبيعية.

ومن أجل التعرف على هذه الأنواع يمكننا الاستعانة بالمخطط التالي:

الشكل رقم (1-2): أنواع الاداء



المصدر: عبد الملوك مزهودة، الأداء بين الكفاءة والفعالية، مجلة العلوم العلوم الانسانية، جامعة بسكرة، العدد 01،

نوفمبر، 2001، ص ص 89-90، (بتصرف).

الفرع الثالث: العوامل المؤثرة في الأداء

هناك العديد من العوامل التي تؤثر على الأداء والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:¹

مجموعة العوامل البشرية:

إن الدراسات التي قامت حول سلوك الفرد لتجسيد هذه العوامل المؤثرة على الأداء كانت تدور حول مدى توظيف الفرد لقدراته الفكرية والجسمية لأداء العمل من أجل إشباع رغباته؛

مجموعة العوامل التقنية:

تضم أثر طبيعة وأساليب استخدام التقنية على أداء المؤسسة، وهذا راجع إلى النقص في كيفية القيام بعملية الصيانة وكيفية القضاء على العراقيل المعيقة والضارة بالتجهيزات؛

مجموعة العوامل التنظيمية:

يرى "روبرت روجيس" أن الهيكل التنظيمي هو أحد الوسائل التي تبين أسلوب التنظيم المعتمد عليه في الوحدة الإنتاجية، والذي يعمل على التنسيق عمل الأفراد مع بعضهم البعض وبفاعلية لتحقيق أعلى مستويات الأداء وتحديد الأهداف المقصودة؛

كما أن بعض الدراسات توصلت إلى أن العوامل المؤثرة في الأداء تنحصر في خمسة عوامل أخرى وهي: غياب الأهداف المحددة، عدم المشاركة في الإدارة، إختلاف مستويات الأداء، مشكلات الرضا الوظيفي، التسبب الإداري.

المطلب الثاني: قياس وتقييم الأداء

مما لا شك فيه هو أن تسبق عملية القياس عملية كل تقييم سواء في مجال الأداء المالي أو غيره من المجالات لذلك كان لزاماً علينا التطرق إلى مفهوم القياس قبل أن نتطرق على تحديد المفاهيم الخاصة بعملية تقييم الأداء.

الفرع الأول: قياس الأداء

القياس هو تحديد كمية أو طاقة عنصر معين، وغياب القياس يدفع المسيرين إلى التخمين واستخدام الطرق التجريبية التي قد تكون أو لا تكون ذات دلالة.²

إذن قياس الأداء هو تحديد مقدار نتائج المؤسسة، وتعد عملية قياس الأداء المرحلة الأولى من عملية الرقابة المتمثلة في ثلاث مراحل أساسية: القياس، المقارنة، تصحيح الانحراف. وقياس الأداء لا يتم

¹ - سليمان رشيدة، دور آليات الحوكمة في تحسين الأداء المالي لشركات التأمين، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وحوكمة الشركات، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2012-2013، ص50.

² - السعيد فرحات جمعة، الأداء المالي لمنظمات أعمال، دار المريخ للنشر، الرياض، السعودية، 2000، ص25.

في أغلب الحالات إلا بتوفر مجموعة من المعايير والمؤشرات التي تُمكن من تحديده وتحديد تطوراته المحققة إذا إستلزم الأمر مقارنة بينه وبين الأداء السابق له.

الفرع الثاني: تقييم الأداء.

قبل البدء في دراسة أو عرض تقييم الأداء يجب الإشارة إلى وجود جدل أو عدم تفاهم تام حول استخدام كلمتي التقييم والتقويم في اللغة العربية، لذلك سيكون استعمال كلمة التقييم في الدراسة كمرادفة لكلمة التقويم ونفي أي فرق يمكن أن يكون بينهما.

هناك عدة تعاريف لتقييم الأداء، وسنحاول الاقتصار على مجموعة منها لإيضاح معناه.

📖 **التعريف الأول:** تقييم الأداء يعني تقديم حكماً ذو قيمة على إدارة مختلف موارد المؤسسة أو

بتعبير آخر يتمثل تقييم الأداء في قياس نتائج المنظمة في ضوء معايير محددة سلفاً.¹

من التعريف يتضح أن عملية التقييم تتمثل في عنصرين أساسيين هما: القياس الذي يتم بموجب مجموعة من المعايير والمؤشرات، وإصدار أحكام على ما تم قياسه فيتبين من هنا أن القياس مرحلة أساسية من عملية التقييم.

📖 **التعريف الثاني:** كما نظر بعض الباحثين إلى عملية تقييم الأداء على أنها تمثل الحلقة الأخيرة

في سلسلة العملية الإدارية، حيث تبدأ العملية الإدارية عادة وبغض النظر عن المستوى الذي تمارس عليه أو التنظيم الاقتصادي للمجتمع بتحديد الأهداف المرجو تحقيقها نتيجة استغلال الموارد المتاحة (للموارد) للوحدة الإدارية، ثم توضع خطة أو برنامج زمني محدد المعالم يرمي إلى تحقيق الأهداف الموضوعية ويتم إجراء تنظيم للوحدة الإدارية ومواردها لتنفيذ الخطة الموضوعية ويصطحب تنفيذ خطة عملية الرقابة على التنفيذ بهدف تحديد انحرافات النتائج الفعلية عما حددته الخطة والأهداف من نتائج متوقعة، وتقود عملية الرقابة على التنفيذ إلى المرحلة الأخيرة في هذا التسلسل للعملية الإدارية وهي مرحلة تقييم الأداء.²

📖 **التعريف الثالث:** كذلك ينظر إلى عملية تقييم الأداء على أنها: "تقييم نشاط الوحدة الاقتصادية في

ضوء ما توصلت إليه من نتائج في بداية فترة مالية معينة، وهي تهتم أولاً بالتحقق من بلوغ الأهداف المخططة والمحددة مقدماً، وثانياً بقياس كفاءة الوحدة في استخدام الموارد المتاحة سواء كانت موارد بشرية أو رأسمالية".³

¹ السعيد فرحات جمعة، مرجع سابق، ص30.

² قمري زينة، مداخلة حول واقع استخدام الأساليب الكمية في تقييم أداء الوظيفة المالية للمؤسسة المينانية بسكيدة ودورها في اتخاذ القرار، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة 20 أوت 1955 سكيدة، الجزائر، دون سنة نشر، ص2.

³ عبد الملوك مزهودة، مرجع سابق، ص95.

من التعريف يتضح أن أداء المؤسسة يمكن الحكم عليه بقياس النتائج المتحصل عليها في بداية فترة محددة، والتي يمكن أن تفسر فعالية المؤسسة (نسبة إنجاز الهدف) وكفاءاتها (الاستخدام العقلاني للموارد).

مما سبق ذكره من تعاريف تقييم الأداء نحاول اقتراح التعريف التالي: تقييم الأداء هو جزء من عملية الرقابة، فهو يعمل على قياس نتائج المؤسسة باستخدام مجموعة من مؤشرات الكفاءة والفعالية ومقارنتها بالمعايير المحددة سلفاً في عملية التخطيط ومن ثمة إصدار أحكام تقييمية تساعد على اتخاذ القرارات.

الفرع الثالث: أهمية تقييم الأداء.

بعد أن يكون للمؤسسة نظام تتوفر فيه الخصائص والشروط السابقة الذكر، فإنه يمكن أن يقدم لها الكثير في مجال تسيير مواردها وخاصة منها المورد البشري، وفيما يلي عرض لأهم نقاط تقييم الأداء:¹

📖 **المكافأة:** بالإضافة إلى الأجر الذي يتحصل عليه العاملون فإن المؤسسة تكافئ المصلحة أو الفرد الذي كانت أو كان عاملاً في تحقيق الانحراف الإيجابي، أي قدم أكثر مما هو مطلوب منه، ويؤدي هذا الأسلوب إلى خلق جو المنافسة بين مختلف العاملين والمصالح، فهو أداة للتحفيز إلى العمل وتحسين النتائج داخل المؤسسة؛

📖 **تخطيط تعداد الأفراد:** إن عملية تقييم أداء الأفراد تسمح للمؤسسة بمعرفة عدد الموظفين الحاليين وخصائصهم (المهارات) التي تستخدمها المؤسسة كمعلومات تساعد في تخطيط الأفراد؛

📖 **التكوين:** إن تطبيق برنامج تكوين الأفراد يتطلب إجراء تحليل دقيق لحاجات التكوين، هذه الأخيرة تشتمل على مجموعة من المراحل من بينها تقييم الأداء، فتقييم الأداء يساعد إلى حد كبير في عملية تكوين الأفراد؛

📖 **التحرك الداخلي:** إن تنقلات الأفراد المتمثلة عموماً في الترقية، التحويل، تخفيض الرتبة، التسريح قليلاً ما تتحدد على أساس الأقدمية في المؤسسات الواعية وخاصة إذا تعلق الأمر بالإطارات، ففي أغلب الحالات يظهر الأداء كعامل محدد لمختلف التنقلات التي تتم في المؤسسة، فعملية تقييم الأداء تبدو مهمة للغاية عندما يتعلق الأمر بقرارات الترقية والتحويل؛

¹ صلاح الدين، حسن السبسي، نظم المحاسبة والرقابة وتقييم الأداء في المصاريف والمؤسسات المالية، دار الوسام للطبع والنشر، لبنان، 2000، ص 244.

التدريب: إن قياس الأداء وتحليل الانحراف يمكن من تحديد أوجه القصور في الأداء والجوانب التي تحتاج إلى تحسين، ولتقويم القصور وتحسين الأداء تلجأ المؤسسة إلى تدريب العناصر التي كانت سبباً في حدوث الانحرافات السلبية، ومن المستحسن للمؤسسة أن تجري قياس أداء المتدربين ثم مقارنته بأدائهم السابق (قبل التدريب) لنفس العمل وتحليل النتائج لاستخدامها في تحسين طرق التدريب نفسها بالإضافة إلى استخدامها في تقييم المتدربين.

المطلب الثالث: الأداء المالي

إن تقييم الأداء في المؤسسة يركز على تقييم أداء وظائفها المتمثلة في الوظيفة المالية، ووظيفة الموارد البشرية، ووظيفة الإنتاج ووظيفة التسويق، لكن في دراستنا هذه سوف نقتصر على تقييم أداء الوظيفة المالية ومعرفة معايير وأسس التقييم المتعلقة بها.

يعد الأداء المالي هاما وضروريا لأي شركة وهو يعكس مدى نجاحها أو فشلها وهذا لارتباطه بالجانب المالي الذي يعتبر من أكثر الجوانب الحساسة داخل المؤسسة.

الفرع الأول: تعريف الأداء المالي وأهميته

أولاً: تعريف الأداء المالي

يمثل الأداء المالي المفهوم الضيق لأداء المؤسسة الذي يمكن اعتباره المجال المحدد لنجاحها، فعدم تحقيق المستوى المطلوب للأداء المالي يعرض وجودها واستمرارها للخطر والتفوق فيه يضمن لها مركزاً تنافسياً قوياً ويفتح لها المجال للانطلاق والنمو، لكن تعددت تعريفات الأداء المالي لتعدد الجهة التي ينظر لها بحيث كل طرف يفسره بما يخدم مصالحه ولتعدد الأسباب تباين تعريفه كمايلي:¹

🔸 **التعريف الأول:** يمكن تعريفه على أنه مدى قدرة المؤسسة على استغلال الأمثل لمواردها ومصادرهما في الاستخدامات ذات الأجل الطويل والقصير من أجل تشكيل الثروة (قيمة اقتصادية).

🔸 **التعريف الثاني:** "أداة للتعرف على الوضع المالي القائم في المؤسسة لحظة معينة ككل أو لجانب معين من أداء المؤسسة أو لأداء أسهمها في السوق المالي في يوم محدد وفترة محددة".

التعريف الثالث: "أداة تحفيز لاتخاذ القرارات الاستثمارية وتوجيهها اتجاه الشركات الناجحة فهي تعمل على تحفيز المستثمرين للتوجه إلى المؤسسة أو الأسهم التي تشير معاييرها المالية على التقدم والنجاح عن غيرها".

¹ شطارة نبيلة، فعالية تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية العمومية حسب مقاربة المفتشية العامة للمالية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التدبير، تخصص الإدارة المالية للمؤسسات، جامعة الجزائر-3، 2013-2014، ص66.

🔗 **التعريف الرابع:** "أداة لتدارك الثغرات والمشاكل والمعوقات التي قد تظهر في مسيرة المؤسسة فالمؤشرات تدق ناقوس الخطر إذا كانت المؤسسة تواجه صعوبات نقدية أو لكثرة الديون والقروض ومشكل العسر المالي والنقدي، وبذلك تنذر إدارتها للعمل لمعالجة الخلل.¹ مما سبق يمكن أن نعرف الأداء المالي على أنه: "الطريقة التي تتجز بها الشركات أعمالها لتحقيق غايتها، كما أنه يعكس المركز المالي لها".

ثانياً: أهمية الأداء المالي

تتبع أهمية الأداء المالي بشكل عام في أنه يهدف إلى تقويم أداء الشركات من عدة زوايا وبطريقة تخدم مستخدمي البيانات ممن لهم مصالح مالية في المؤسسة لتحديد جوانب القوة والضعف في المؤسسة والاستفادة من البيانات التي يوفرها الأداء المالي لترشيد قرارات المالية للمستخدمين، وتتبع أهمية الأداء المالي أيضاً وبشكل خاص في عملية متابعة أعمال الشركات وتفحص سلوكها ومراقبة أوضاعها وتقييم مستويات أدائها وفعاليتها وتوجيه الأداء نحو الاتجاه الصحيح.

وبشكل عام يمكن حصر أهمية الأداء المالي في أنه يلقي الضوء على الجوانب الآتية:²

- 🔗 تقييم ربحية المؤسسة؛
- 🔗 تقييم سيولة المؤسسة؛
- 🔗 تقييم تطور نشاط المؤسسة؛
- 🔗 تقييم مديونية المؤسسة؛
- 🔗 تقييم تطور توزيعات المؤسسة؛
- 🔗 تقييم تطوير حجم المؤسسة.

الفرع الثاني: تقييم الأداء المالي

أولاً: تعريف تقييم الأداء المالي

🔗 **التعريف الأول:** تقييم الأداء المالي هو قياس أداء أنشطة المؤسسة مجتمعة بالاستناد على النتائج التي حققتها في نهاية الفترة المحاسبية التي عادة ما تكون سنة تقييمية واحدة بالإضافة إلى معرفة الأسباب التي أدت إلى النتائج وإقترح الحلول اللازمة للتغلب على تلك الأسباب والنتائج السلبية بهدف الوصول إلى أداء جيد في المستقبل؛³

¹ محمد محمود الخطيب، الأداء المالي وأثره على أسهم الشركات، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص ص 45-46.

² محمد محمود الخطيب، مرجع نفسه، ص ص 46-48.

³ - عبد المجيد الكرخي، تقويم الأداء باستخدام النسب المالية، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر، عمان، الأردن، 2008، ص 31.

🔸 **التعريف الثاني:** عملية تقييم الأداء المالي هي عملية تسبق عملية إتخاذ القرارات، الغرض منها فحص المركز المالي والاقتصادي للمؤسسة في تاريخ معين؛¹

🔸 **التعريف الثالث:** يُمكن تعريف عملية تقييم الأداء المالي على أنها تقديم حكم ذو قيمة حول ادارة الموارد البشرية والمالية والمادية؛²

🔸 **التعريف الرابع:** يُعد مفهوم تقييم الأداء المالي مفهوماً ضيقاً بحيث أنه يركز على إستخدام النسب تستند إلى مؤشرات مالية يُفترض أنها تعكس إنجاز الأهداف الاقتصادية للمؤسسة؛³

من خلال التعاريف السابقة يمكن استخلاص مايلي:

عملية تقييم الأداء المالي هي تقييم مدى قدرة وكفاءة المؤسسة على ادارة نشاطها في مختلف جوانبه الإدارية والإنتاجية والتقنية... الخ خلال سنة محاسبية معينة وعملية تقييم الأداء تساعد ادارة المؤسسة والأطراف ذات الصلة على اتخاذ قرارات مناسبة وصحيحة. وفي مايلي أهم الملاحظات المتعلقة بعملية تقييم الأداء والمستنتجة من التعاريف السابقة:

☞ تقييم الأداء عبارة عن عملية تحليل إنتقادي شامل للخطط والأهداف؛

☞ يعمل على إستغلال الموارد المالية والبشرية أحسن إستغلال بحيث يؤدي ذلك إلى تحقيق الأهداف والخطط المرسومة؛

☞ يُمثل عملية قياس النتائج المحققة و مقارنتها بتلك المخططة؛

☞ يُعتبر نظام معلوماتي للمؤسسة؛

☞ يُمكننا من معرفة مدى كفاءة استخدام الموارد المتاحة في المؤسسة؛

☞ يُساعد على إتخاذ مختلف القرارات .

ثانياً: أهمية تقييم الأداء المالي

تقييم الأداء المالي يعتبر أداة رئيسية لازمة للإجراء الرقابي في المؤسسة فهو يظهر عن طريق تصحيح و تعديل الإستراتيجية و الخطة الموضوعية بغرض المساهمة في بقائها ضمن بيئة تنافسية و هي تركز على المصادر التمويلية والإستثمارية لها، ويتوقف مستوى التقييم على مدى سلامة وفعالية النظام المعلوماتي بين فروع المؤسسة بالإضافة إلى القوائم المالية.⁴

1 - عبد المحسن محمد توفيق، تقييم الأداء مدخل جديد لعالم جديد، دار الفكر العربي، مصر، 2004، ص3.

2 - دادن عبد الغني، قراءة في الأداء المالي والقيمة في المؤسسات الاقتصادية، مجلة الباحث، الجزائر، العدد4، 2006، ص42.

3 - فلاح حسن حسني ومؤيد عبد الرحمان، إدارة البنوك، مدخل كمي واستراتيجي معاصر، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2006، ص234.

4 - السعيد فرحات جمعة، مرجع سابق، ص42.

يمكن حصر أهمية تقييم الأداء المالي في الجوانب التالية:¹

- ☞ تقييم ربحية المؤسسة؛ أي تصنيفها وتنظيم قيمة المؤسسة؛
- ☞ تقييم سيولة المؤسسة؛ هو تحسين قدرة المؤسسة في الوفاء بالالتزامات؛
- ☞ تقييم تطور نشاط المؤسسة؛ هو معرفة كيفية توزيع المؤسسة لمصادرهما المالية وإستثماراتها؛
- ☞ تقييم مديونية المؤسسة؛ الغرض من تقييم الرفع المالي لمعرفة مدى اعتماد الشبكة على التمويل الخارجي؛
- ☞ تقييم تطور توزيعات المؤسسة؛ المعرفة سياسة المؤسسة في توزيع الأرباح؛
- ☞ تقييم تطور حجم المؤسسة؛ فهو يزودها بمجموعة من الميزات ذات أبعاد اقتصادية بالإضافة إلى تحسين القدرة الكلية للشركة.

ثالثاً: أهداف تقييم الأداء المالي

تظهر أهداف تقييم الأداء المالي كنظام رقابي للمؤسسة من خلال العناصر التالية:

أ) تقييم النشاط والنتائج

يهتم هذا التقييم بكيفية تحقيق المؤسسة للنتائج، والحكم على مدى قدرة النشاط على تحقيق الربحية وذلك بإستخدام الأرصدة الوسيطة للتسيير وهي أرصدة توضح المراحل التي تتشكل من خلالها الربح أو الخسارة، ومن خلالها يمكن تحديد الأسباب التي أدت إلى النتيجة المحققة، ويعتبر هذا التقييم كأداة رقابة من خلال متابعة التغيرات في النشاط عبر الزمن، إعتياداً على التغيير في رقم الأعمال أو القيمة المضافة أو النتائج المحاسبية... الخ.

من ثم الحكم على نمو النشاط فيما إذا كان يتطابق مع أهداف المؤسسة ومعطيات السوق، وبناءً على حالات النمو يستطيع المحلل المالي مراقبة التطور في هيكل التكاليف و الذي من المفترض أن يتناسب طردياً مع تطور النشاط.²

ب) تحليل الهيكل المالي

يتشكل الهيكل المالي من مصادر تمويل المؤسسة والمتمثلة أساساً في الأموال الخاصة ومصادر الاستدانة، و الهدف من هذا التحليل هو ضمان تمويل الإحتياجات المالية دون التأثير على قيود التوازن المالي والمردودية والملائمة المالية... الخ. ويمكن للمحلل المالي من خلال هذا التحليل مراقبة مستويات

¹ - رضوان حلوة حنان ونظار فليح البلداوي، مبادئ المحاسبة المالية، الطبعة الأولى، إثناء للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص21.

² - إلياس بن ساسي ويوسف قريشي، التسيير المالي دروس وتطبيقات، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2011، ص52.

الاستدانة والتمويل الذاتي ومساهمات الشركاء وتحديد قدرة المؤسسة على تمويل إحتياجاتها وقدرتها على السداد ومدى استقلاليتها المالية وتأثير الاستدانة على المردودية.¹

ج) تقييم المردودية

تُعتبر المردودية الأساس الرئيسي الذي يقوم عليه الهدف الاقتصادي للمؤسسة، كما تعتبر ضمان للبقاء والنمو والاستمرارية، كما تُعتبر وسيلة تمكن المحلل المالي من مقارنة النتائج المحققة من الوسائل التي ساهمت في تحقيقها، وهي المؤشر الأكثر موضوعية في تقييم الأداء المالي حيث يمكن الحكم على أداء المؤسسة من جميع النواحي ويمكن من خلالها إتخاذ قرارات التمويل والقرارات الإستثمارية وغيرها، وعليه فمراقبة تطور معدلات المردودية يمثل قاعدة أساسية لتقييم الأداء المالي.²

د) تحليل التدفقات المالية

يُمكن إستخدام جداول التدفقات النقدية في تحليل التوازن المالي والوقوف على أسباب العجز أو الفائض في الخزينة وتحديد المسؤولية عن هذا العجز أو ذلك الفائض، كما يحتوي هذا التحليل مجموعة من المؤشرات ذات البعد الإستراتيجي والتي لها دور في اتخاذ بعض القرارات الإستراتيجية والمساعدة في تقييم الإستراتيجية المُتَبَنَاة من طرف المؤسسة.³

المبحث الثاني: مدخل إلى التحليل المالي

كان التحليل المالي يُعرف بأنه دراسة للقوائم المالية وإستخراج مجموعة من النسب المالية والعلاقات بين محتويات هذه القوائم وتفسيرها من جانب القائم بالتحليل المالي، وهذا من وجهة النظر التقليدية قبل ظهور أدوات التحليل المالي وأساليبه الحديثة لكن التطورات التي صاحبت التطور في تحليل الاستثمار وسوق الأوراق المالية وإعتمادها على معلومات غير مالية غير مالية عن المؤسسة طورت مفهوم التحليل المالي، حيث أصبح تحليل القوائم يعتمد هلى نظام المعلومات المحاسبية كمدخلات من أجل الحصول على معلومات تخدم كل الأطراف ذات الصلة.

وبناءً على ذلك سنتناول مجموعة من المفاهيم الحديثة والتقليدية للتحليل المالي إضافة الى أهمية

التحليل المالي، والبيانات المعتمدة في التحليل المالي وفق SCF.

¹ - إلياس بن ساسي ويوسف قريشي، مرجع سابق، ص 53.

² - محمد محمود الخطيب، الأداء المالي و أثره على عوائد الأسهم، الطبعة الأولى، دار جامد للنشر و التوزيع، الأردن، 2010، ص46.

³ - إلياس بن ساسي ويوسف قريشي، مرجع سابق، ص52.

المطلب الأول: مفهوم التحليل المالي

تختلف المفاهيم الخاصة بالتحليل المالي باختلاف المفكرين والباحثين وفيما يلي سنتطرق لأهم التعاريف الخاصة بالتحليل المالي:

١- التعريف الأول: التحليل المالي دراسية محاسبية

هو فحص القوائم المالية والبيانات المنشورة لشركة معينة لفترة أو فترات ماضية قصد تقييم المعلومات التي تقيدها.

٢- التعريف الثاني: التحليل المالي هو دراسة تنبؤية

إن التحليل المالي هو عبارة عن مجموعة من الدراسات التي أجريبت على البيانات المالية بهدف بلورة المعلومات وتوضيح مداولتها، وتركيز الإهتمام على الحقائق التي تكون كبيرة وراء زحمة الأرقام، وهو يساعد في تقييم الماضي، كما يساهم في الإستطلاع على المستقبل وتشخيص المشكلات وكذا الخطوط الواجب إتباعها.¹

كما توجد هناك تعاريف أخرى تطرق إليها مجموعة من الباحثين، من أهمها نجد:²

٣- **تعريف الدكتور محمد الناشر:** التحليل المالي هو عملية التشخيص للوضع المالي للشركة بتاريخ معين من حيث التوازن المالي و المردودية المالية؛

٤- **تعريف عبد الغفار الحنفي:** التحليل المالي هو عملية تحويل الكم الهائل من البيانات المالية والتاريخية إلى كم أقل من المعلومات أكثر فائدة لعملية إتخاذ القرار؛

٥- **تعريف J.B. LOBARED:** التحليل المالي هو الدراسة النموذجية باستعمال أدوات تقنية ومعلومات محاسبية ومالية للمؤسسة من إعطاء تقدير للمخاطر الماضية، الحالية والمستقبلية، الناجمة عن الوضعية المالية للمؤسسة وأدائها؛

٦- **تعريف J. PARD :** على أنه "مجموعة من land fin يعرف التحليل المالي في كتابه الطرق التي تسمح بتقييم الوضعية المالية الماضية والحالية على إتخاذ القرار مع عملية تقييم أداء المؤسسة.

¹ - خلدون إبراهيم شريفات، ادارة وتحليل مالي، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2001، ص93.

² - قودة الصادق وآخرون، "التحليل المالي في المؤسسة الاقتصادية"، مذكرة ماستر، تخصص محاسبية، جامعة الجزائر، 2005، ص13.

مما سبق يمكن القول أن التحليل المالي هو علم له قواعد ومعايير وأسس تعمل على تجميع البيانات والمعلومات الخاصة بالقوائم المالية وإجراء التصنيف اللازم لها، ثم إخضاعها إلى دراسة تفصيلية دقيقة ومحاولة ربط العلاقة فيما بينها، ثم تفسير النتائج المتوصل إليها والبحث عن أسبابها من أجل تحديد مواطن القوة والضعف في سياسات خطط المؤسسة.

المطلب الثاني: أهمية ومقومات التحليل المالي

في هذا الجانب سنتطرق للأهمية ودور التحليل المالي ومقوماته وذلك كما يلي:

الفرع الأول: أهمية التحليل المالي

تكتسي نتائج عملية التحليل المالي أهمية كبيرة والمتمثلة في¹:

- ☞ تحديد مدى كفاءة المؤسسة في جمع الأموال من جهة، وتشغيلها من جهة أخرى؛
- ☞ الحصول على مؤشرات تبين فعالية المؤسسة وقدرتها على النمو؛
- ☞ التحقق من مدى كفاءة النشاط الذي تقوم به المؤسسة؛
- ☞ المساعدة في عملية التخطيط المالي للمؤسسة؛
- ☞ يعتبر كمؤشر على مدى نجاح أو فشل الإدارة في تحقيق أهدافها؛
- ☞ مؤشر للمركز المالي الحقيقي للمؤسسة؛
- ☞ إعداد الجو المناسب لاتخاذ القرارات الملائمة.

الفرع الثاني: مقومات التحليل المالي

- يستند التحليل المالي إلى مجموعة من المبادئ والمقومات، يعتمد عليها من أجل تحقيق الأهداف المرجوة والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:²
- ☞ تحديد أهداف التحليل المالي بشكل واضح؛
 - ☞ تحديد الفترة التي يشملها التحليل المالي، مع تحديد البيانات المالية التي يمكن الإعتماد عليها؛
 - ☞ تحديد المؤشرات المناسبة للوصول إلى أحسن النتائج وبأقل تكلفة وبأسرع وقت؛
 - ☞ التفسير السليم لنتائج التحليل المالي، حيث تصبح كقاعدة للمحلل المالي يستخدمها بطرق سليمة، حيث تعطي نتيجة غير قابلة للتأويل؛

¹ - محمد الصيرفي، إدارة المال وتحليل هيكله، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2007، ص264.

² - فهمي مصطفى الشيخ، التحليل المالي، الطبعة الأولى، رام الله، فلسطين، 2008، ص3.

☞ أن يكون المحلل المالي على دراية تامة بالبيئة الداخلية والخارجية المحيطة بالمؤسسة؛
☞ يجب أن يتميز المحلل المالي بقدرات علمية وعملية، ومؤهلات تجعله قادراً على تفسير النتائج المتحصل عليها، إضافة إلى تمكنه من التنبؤ بالمستقبل.

المطلب الثالث: مصادر البيانات الحديثة المعتمدة في التحليل المالي وفق SCF

قبل التطرق إلى مصادر البيانات الحديثة وجب علينا إعطاء لمحة عن النظام المحاسبي المالي.

الفرع الأول: مفهوم النظام المحاسبي المالي SCF

أولاً: التعريف

عرف القانون 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 النظام المحاسبي المالي في المادة 3 منه وسمي صلب هذا النص بالمحاسبة المالية.

المحاسبة المالية نظام لتنظيم المعلومات المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية عديدة وتصنيفها وتقييمها وتسجيلها، وعرض كشوفات تعكس الصورة الصادقة عن الوضعية المالية وممتلكات الكيان ووضعية الخزينة في نهاية السنة المالية.

يُعرف النظام المحاسبي المالي أو المحاسبة المالية أيضاً بأنه نظام لتنظيم المعلومة المالية ويُطبق على كل شخص طبيعي أو معنوي مُلزم بموجب نص قانوني أو تنظيمي بمسك المحاسبة المالية مع مراعات الأحكام الخاصة بها، يُستثنى الأشخاص المعنويون الخاضعون لقواعد المحاسبة العمومية.¹

ثانياً: أهمية تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسة:

يُمكن أن تكون هناك آثار إيجابية أو سلبية من تطبيق scf على المؤسسات والتي تتمثل فيما يلي:²

☞ تسهيل مراقبة الحسابات التي تعتمد في إطاره على المفاهيم وقواعد محددة بدقة ووضوح ويزيد من الشفافية حول وضعية المؤسسات، مما يُساهم في إتخاذ القرارات الصحيحة؛
☞ توفير فرص للمؤسسة لتحسين علاقاتها مع الأطراف المتعاملة معها والتي تستفيد من القوائم المالية؛

☞ النظام المحاسبي المالي يجلب الشفافية للمعلومات المحاسبية والمالية المنشورة في الحسابات والقوائم المالية، ويزيد من مصداقيتها والوثوق بها أمام المستعملين للمعلومة على المستويين الوطني والدولي، ويكون كضمان يُساهم في تعزيز ثقتهم بالمؤسسة؛

¹ - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 74 بتاريخ 25 نوفمبر 2007، قانون 07-11 المادة 3، ص 3.

² - قرين الحاج قويدر، أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على تكلفة وجودة المعلومات المحاسبية في ظل تكنولوجيا المعلومات، مجلة الباحث، العدد 10، 2012، ص 274.

📖 يقترح النظام المحاسبي المالي حلاً تقنيًا للتسجيل المحاسبي للعمليات غير المعالجة في المخطط الوطني المحاسبي PCN منها عمليات القرض الإيجاري.

المطلب الرابع: مصادر البيانات الحديثة المعتمدة في التحليل المالي

تتعدد مصادر المعلومات التي يعتمد عليها التحليل المالي باختلاف المقاصد والأهداف المراد الوصول إليها، وتنقسم هذه المصادر إلى مصادر داخلية تتمثل أساساً في البيانات والكشوفات المحاسبية للمؤسسات، ومصادر خارجية تتمثل في المؤشرات والمعطيات المستخلصة من محيط المؤسسة الاقتصادي و المالي ومن بين هذه المصادر الميزانية وجدول حسابات النتائج.

أولاً: الميزانية (قائمة المركز المالي)

(أ) تعريف الميزانية: تتعدد تعريفات الميزانية نذكر منها

الميزانية المحاسبية صورة تترجم الحالة المالية للمؤسسة خلال فترة زمنية معينة، كما تعمل على تبيان جرد الاستخدامات بكل أنواعها (الحقيقية، المالية والنقدية) التي بحوزة المؤسسة وكذا الموارد التي سمحت بتمويلها.

الميزانية هي كشف يُعرض في نهاية السنة المالية ويظهر تأثيرات العمليات المالية من خلال عرض ملخص لأصول المؤسسة وخصومه وحقوق المساهمين فتقدم موجودات المؤسسة والتزاماتها، حيث تشمل معطيات السنة المالية الجارية وأرصدة حسابات السنة الماضية كما يجب أن يبرز عرض الميزانية التمييز بين الأصول الجارية وغير الجارية والخصوم الجارية وغير الجارية.¹

(ب) أهمية الميزانية

تعتبر الميزانية من أهم القوائم المالية التي تقوم المنشأة بإعدادها حيث تحقق الميزات التالية:²

📖 بيان المركز المالي للمنشأة في تاريخ إعداد الميزانية حيث تتضمن ما للمنشأة من حقوق وما عليها من التزامات؛

📖 التعرف على مدى قدرة المؤسسة على سداد إلتزاماتها المستحقة الدفع؛

📖 التعرف على مدى اعتماد المؤسسة على التمويل الذاتي بقيمة الأرباح التي يتم احتجازها أو

التمويل الخارجي بنسبة الإلتزامات إلى حقوق الملكية؛

📖 تقييم مدى قدرة الإدارة على القيام بواجباتها ووظائفها؛

¹ خميسي شبيحة، التسيير المالي للمؤسسة، دار همومة للطباعة و النشر، الجزائر، 2013، ص52.

² كمال الدين دهاوي، تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار، الدار الجامعية، الاسكندرية مصر، 2004، ص 111.

☞ القيام بعمليات التحليل المالي؛

☞ تقدير درجة السيولة والمرونة المالية في المؤسسة؛

☞ بيان المركز المالي.

ج) العناصر المكونة للميزانية:

يتم تبويب عناصر الميزانية العمومية من أجل تحقيق الهدف الأساسي من إعدادها، وهو إعطاء صورة واضحة وعادلة لموقف المؤسسة المالي، كما تمكن من إجراء التحليلات المالية المناسبة دون تعقيد و تتمثل فيما يلي:¹

أولاً: الأصول:

يتم ترتيب حسب درجة سيولتها، حيث يتم الترتيب من الأصول الأكثر سيولة ومن ثم الأقل وتتضمن ما يلي:

☞ **الأصول المتداولة:** هي الأصول المتوقع تحويلها إلى نقد خلال الدورة التجارية أو خلال

السنة وهي تشمل على ما يلي:

☞ النقد؛

☞ أسهم و سندات قابلة للتسويق؛

☞ المدينون و أوراق القبض؛

☞ البضاعة؛

☞ المصروفات المدفوعة مقدماً.

☞ **الأصول الثابتة :** هي الأصول التي يكتنيها المشروع للإستعانة بها على أداء خدماته أو

تسهيل القيام بعملياته، وليس لإعادة بيعها، ومن أهم الأصول الثابتة ما يلي:

☞ الأرض؛

☞ البناء و الآلات؛

☞ القيم المعنوية.

¹ - جمال خالد الجعرات، "معايير التقارير المالية"، الطبعة الأولى، إثراء للنشر و التوزيع، الأردن، 2008، ص113.

وتشمل أيضا ما يلي:¹

☞ **المصاريف الإعدادية أو التمهيدية:** هي مدفوعات صرفتها المؤسسة عند إنشاءها تهتك في السنوات الأخيرة؛

☞ **شهرة المحل أو الاسم التجاري:** تمثل سمعة وشهرة المؤسسة في السوق وهي ثابتة غير قابلة للإهلاك.

ثانيا: الخصوم:

تتمثل في الأموال التي على المؤسسة سواء كانت مرتبطة بالمؤسسة كالأموال الخاصة أو في شكل ديون طويلة الأجل أو ديون قصيرة الأجل، وترتب الخصوم تبعا لدرجة استحقاقها أي بدلالة الزمن التي تبقى فيه هذه الأموال تحت تصرف المؤسسة وهي تشمل ما يلي:²

☞ رأس المال الجماعي أو الخاص؛

☞ الاحتياطات؛

☞ نتائج رهن التخصيص؛

☞ المؤونات؛

☞ الديون؛

☞ النتيجة السنوية.

(د) **شكل الميزانية المحاسبية الحديثة:** الميزانية هي من أهم القوائم المالية وهي خلاصة التطبيق العلمي للمبادئ المحاسبية فهي مرآة تعكس الوضع المالي للمؤسسة، وفي النظام المحاسبي المالي SCF تتشكل الميزانية على أساس التوازن بين جانبي الأصول و الخصوم، إلا أن الجانبين يكونا منفصلين وفق النموذج التالي:

جدول رقم(1-1): شكل الميزانية

الأصول:

الأصول	ملاحظة	إجمالي N	اهتلاك رصيد N	صافي N	صافي N- 1
أصول غير جارية - فارق بين الاقتناء					

¹ - مبارك لسوس، التسيير المالي، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012، ص18.

² - مرجع نفسه، ص 20.

					<ul style="list-style-type: none"> - المنتج الإيجابي أو السلبي - تقييدات معنوية - تقييدات عينية - أرض - مباني - تقييدات عينية أخرى - تقييدات ممنوح امتيازها - تقييدات يجرى انجازها - تقييدات مالية - سندات موضوعية موضوع معادلة - مساهمات أخرى وحسابات دائنة ملحقة بها - سندات أخرى مثبتة - قروض وأصول مالية أخرى غير جارية - ضرائب مؤجلة على الأصل
					مجموع الأصول غير الجارية
					<ul style="list-style-type: none"> أصول جارية - مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ - حسابات دائنة واستخدامات مماثلة - الزبائن - المدينون الآخرون - الضرائب وما شبهها - حسابات دائنة أخرى واستخدامات مماثلة - الموجودات وما شبهها - الأموال الموظفة والأصول المالية الجارية الأخرى - الخزينة
					مجموع الأصول الجارية
					المجموع العام للأصول
					الخصوم:
N-1	N		ملاحظة		الأصول

			<p>رؤوس الأموال الخاصة</p> <ul style="list-style-type: none"> - رأس مال تم إصداره - رأس مال غير مستعان به - علاوات واحتياطات - احتياطات مدمجة - فوارق إعادة التقييم - فارق المعادلة - نتيجة صافية/ نتيجة صافية حصة المجمع - رؤوس أموال خاصة/ ترحيل من جديد
			- حصة المؤسسة المدمجة
			- حصة ذوي الأقلية
			المجموع
			<p>الخصوم الغير جارية</p> <ul style="list-style-type: none"> - قروض وديون مالية - ضرائب (مؤجلة ومرصود لها) - ديون أخرى غير جارية - مؤونات ومنتجات ثابتة مسبقا
			مجموع الخصوم غير الجارية
			<p>الخصوم الجارية</p> <ul style="list-style-type: none"> - موردون وحسابات ملحقة - ضرائب - ديون أخرى - خزينة سلبية
			مجموع الخصوم الجارية
			مجموع عام للخصوم

المصدر: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 19 بتاريخ 25 مارس 2009، قانون 11-07 المادة 03، ص-ص، 28، 29.

ثانيا: جدول حسابات النتائج (قائمة الدخل)

(أ) تعريف جدول حسابات النتائج

عرفه النظام المحاسبي المالي بأنه "بيان ملخص للأعباء والمنتجات أي (النواتج) المنجزة من المؤسسة خلال السنة المالية الربح أو الخسارة، أي أن نتيجة السنة المالية تمثل الفرق بين نواتجها و أعباءها، كما بين النظام المحاسبي المالي SCF أهم النتائج والأعباء التي يجب أن تظهر في حساب النتائج وشكل هذا الحساب تبعا لطبيعة الأعباء والنواتج غير أنه بإمكان المؤسسة إعداد هذا الكشف لحساب النتائج حسب الوظيفة.¹

(ب) أهمية جدول حسابات النتائج:

يحقق حسابات النتائج الأهمية التالية:²

☞ التعرف على نتيجة أعمال المؤسسة؛

☞ التمييز بين صافي الدخل التشغيلي وصافي الدخل بسبب وجود مكاسب أو خسائر من العمليات غير المستمرة؛

☞ التعرف على كفاءة الإدارة في أدائها المالي .

☞ إحتساب بعض النسب المالية مثل نسب الربحية؛

☞ إن حسابات النتائج يعتبر الأكثر أهمية من بين القوائم المالية ،فهو التقرير الذي يقيس نجاح عمليات المؤسسة لفترة محددة من الزمن .

(ج) العناصر المكونة لجدول حسابات النتائج:

يتكون جدول حسابات النتائج من العناصر التالية :³

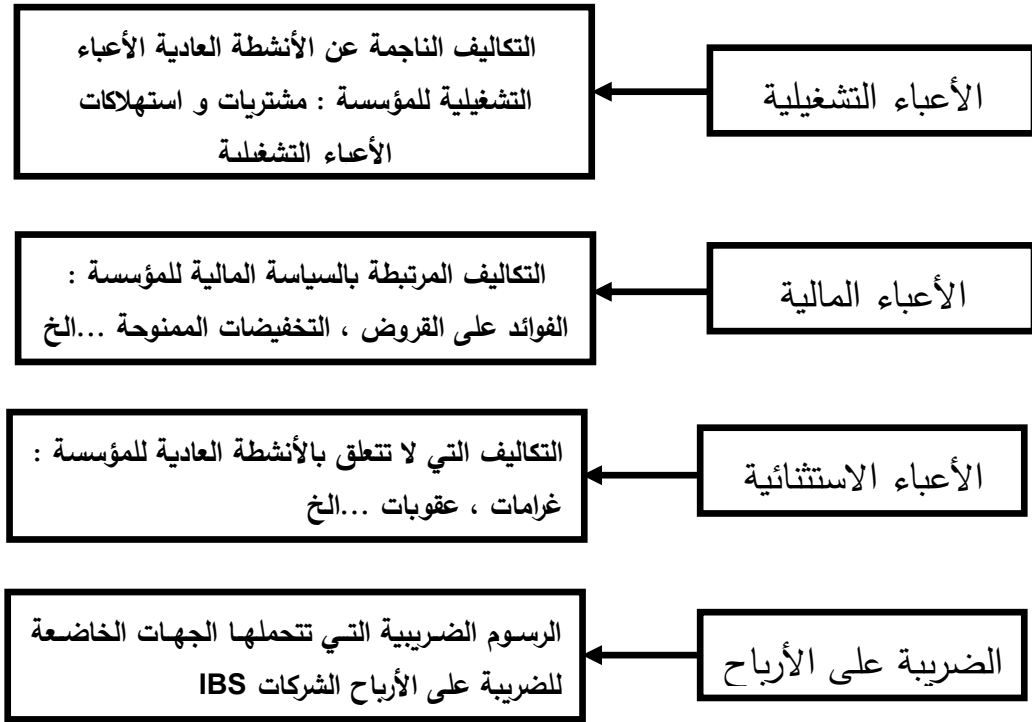
- الأعباء: وتتمثل في التكاليف التي تكبدتها المؤسسة لممارسة نشاطها، والشكل الموالي يبين أنواع التكاليف:

¹ - عبد الرحمان عطية، "المحاسبة المعمقة وفق النظام المحاسبي المالي"، الطبعة الأولى، دار النشر محمد مولايم، برج بوعريبيج، الجزائر، 2011، ص 85.

² - خالد جمال الجعارات، مرجع سابق ص 118.

³ - Abdellatif Khemakhem, op cit, P325.

شكل رقم (1-3) : أنواع التكاليف



SOURCE: Béatrice grandguillot, francis grandguillot, " l'analyse financière, 2013-2014", gualino, paris, France, 2013, p 16.

- **المنتجات :** هي الإيرادات الناتجة عن نشاط المؤسسة، مثل المنتجات التشغيلية، المالية الاستثنائية (منتجات ناتجة عن بيع الأصول).
- **النتيجة :** تتمثل في مجموع الإيرادات و مجموع الأعباء للدورة المحاسبية، يجب أن تكون النتيجة المحددة في جدول حسابات النتائج متطابقة مع الموجودات في الميزانية أي متساوية.

(د) شكل جدول حسابات النتائج

جدول حسابات النتائج هو قائمة تلخيص للأعباء والنواتج المنجزة من طرف الوحدة خلال الدورة، ولا يأخذ بعين الاعتبار تاريخ التحصيل أو الدفع ويبين النتيجة الصافية للدورة مميزا بين الربح أو الخسارة وهو ما يبينه الشكل الموالي:

جدول رقم (2-1): حسابات النتائج

N-1	N	ملاحظة	الأصول
			رقم الأعمال: تغير مخزونات المنتجات المصنعة والمنتجات قيد الصنع، الإنتاج المثبت - إعانات الاستغلال
			1- إنتاج السنة المالية
			- المشتريات المستهلكة - الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى
			2- استهلاكات السنة المالية
			3- القيمة المضافة للاستغلال (2-1)
			- أعباء المستخدمين - الضرائب والرسوم والمدفوعات المشابهة
			4- الفائض الإجمالي عن الاستغلال
			- المنتجات العملية الأخرى - الأعباء العملية الأخرى - المخصصات للاهلاكات والمؤونات - استئناف عن خسائر القيمة والمؤونات
			5- النتيجة العملية
			- المنتوجات المالية - الأعباء المالية
			6- النتيجة المالية
			7- النتيجة العادية قبل الضرائب (6+5)
			- الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية - الضرائب المؤجلة حول النتيجة العادية - مجموع أعباء الأنشطة العادية
			8- النتيجة الصافية للأنشطة العادية
			- العناصر غير العادية - المنتوجات - العناصر غير عادية - الأعباء

			9- النتيجة غير العادية
			10- النتيجة الصافية للسنة المالية
			- حصة الشركات الموضوعية موضوع المعادلة في النتيجة الصافية
			11- النتيجة الصافية للمجموع المدمج
			- حصة ذوي الأقلية
			- حصة المجمع

المصدر: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 74 بتاريخ 25 مارس 2009، قانون 11-07 المادة 3، ص 30.

المبحث الثالث: معايير ومؤشرات قياس الأداء المالي

يعتبر التوازن المالي مقياس لمعرفة وضعية المؤسسة وبالتالي لا بد من دراسة بعض المؤشرات المتمثلة في رأس المال العامل والإحتياج في رأس المال العامل، الخزينة، المردودية، وأيضا التطرق إلى مؤشرات السيولة واليسر المالي.

المطلب الأول: سياسات التوازن المالي

سنتطرق في هذا المطلب إلى أهم مؤشرات التوازن المالي والتي يعتمد عليها المحلل المالي.

الفرع الأول: رأس المال العامل (FRNG)

أولاً: مفهوم رأس المال العامل

أ) تعريفه: يمثل الفرق بين رأس المال العامل والأصول طويلة الأجل المتمثلة في الموارد المستقرة والذي يعبر عن هامش أمان للمؤسسة الذي يسمح لها بتمويل بعض الوظائف من دورة الاستغلال.¹

ب) الحالات الممكنة لرأس المال العامل: هناك ثلاث حالات مختلفة لرأس المال العامل كالاتي:²

للحالة الأولى: رأس المال العامل الصافي الإجمالي موجب ($FRNG > 0$) يشير ذلك إلى أن

المؤسسة متوازنة ماليا على المدى الطويل، حيث تمكنت من تمويل احتياجاتها طويلة المدى

باستخدام مواردها طويلة المدى وحققت فائض مالي يمكن استخدامه في تمويل الاحتياجات

المالية المتبقية؛

¹ - الياس بن ساسي ويوسف قريشي، التسيير المالي الادارة المالية، الجزء الأول، الطبعة الثانية، دار وائل، عمان، الأردن، ص 103.

² - المرجع نفسه، ص 104.

الحالة الثانية: رأس المال العامل الصافي الإجمالي معدوم ($FRng=0$) يشير ذلك أن المؤسسة في حالة التوازن الأمتل على المدى الطويل، لكن دون تحقيق فائض، حيث أن المؤسسة نجحت فقط في تمويل احتياجاتها طويلة المدى دون تحقيق فائض ولا عجز؛

الحالة الثالثة: رأس المال العامل الصافي الإجمالي سالب ($FRng<0$) يشير ذلك أن المؤسسة عجزت عن تمويل استثماراتها وباقي الاحتياجات المالية الثابتة باستخدام مواردها المالية الدائمة، وحققت بذلك عجز في تمويل هذه الاحتياجات، وبالتالي فهي بحاجة لمصادر تمويل إضافية.

(ج) أنواع رأس المال العامل: يمكن تلخيص أنواعه كالتالي:¹

رأس المال العامل الإجمالي : هو مجموعة الأصول المتداولة المتعلقة بنشاط الاستغلال للمؤسسة التي تدور وتتحوّل إلى سيولة في مدة أقل من سنة؛

رأس المال العامل الإجمالي = الأصول المتداولة = قيم الاستغلال + قيم قابلة للتحقيق + قيم جاهزة

رأس المال العامل الصافي: هو الأكثر استعمالاً، يمثل الفرق بين الأصول المتداولة والخصوم المتداولة؛

رأس المال العامل الصافي (FRN) = الأموال الدائمة - الأصول الثابتة = الأصول المتداولة - ديون قصيرة الأجل

رأس المال العامل الخاص: وهو عبارة عن رأس المال العامل الصافي (FRN) ولكن بدون ديون طويلة ومتوسطة الأجل الموجهة لتمويل الأصول الثابتة، ويوضح درجة الاستقلالية المالية للمؤسسة، ومدى قدرتها على تمويل استثماراتها بأموالها الذاتية؛

رأس المال العامل الخاص = الأموال الخاصة - الأصول الثابتة = الأصول المتداولة - مجموع الديون = رأس المال العامل الصافي - ديون طويلة ومتوسطة الأجل

رأس المال العامل الأجنبي: هو ذلك الجزء من الديون الخارجية التي تمول رأس المال العامل الإجمالي، أو الأصول المتداولة.

رأس المال العامل الأجنبي = مجموع الخصوم - الأموال الخاص = ديون طويلة ومتوسطة الأجل + ديون قصيرة الأجل

¹ وليد ناجي الخيالي، التحليل المالي، منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة، الدنمارك، 2007، ص244.

الفرع الثاني: الإحتياج في رأس مال العامل (BFR)

مفهوم الإحتياج في رأس المال العامل: يعبر عن الفرق بين إحتياجات وموارد دورة الإستغلال، التي يتوقف حجمه على طبيعة نشاط المؤسسة، والشروط التسييرية الخاصة بها¹، كما يعرف على أنه قياس لتوازن وخلل الخزينة، الذي تحتاج إليه المؤسسة فعلا لمواجهة إحتياجات السيولة عند مواعيد استحقاق الديون القصيرة الأجل، باعتباره يتفاوت باستمرار تبعا لمستوى المخزونات في الموجودات والديون التشغيلية.²

يتكون هذا الإحتياج من إحتياج في رأس المال العامل للإستغلال من (BFR Exp) الذي هو مرتبط بالنشاط الاستغلالي للمؤسسة، والإحتياج في رأس المال العامل خارج الاستغلال (BFR HExp) الذي هو إستثنائيا لا يرتبط بالنشاط العادي للمؤسسة، ويحسب كل منهم كالتالي:

☞ الإحتياج لرأس المال العامل للإستغلال (BFR_{Exp}) = المخزونات + حقوق الإستغلال + ديون؛

☞ الإحتياج لرأس المال العامل خارج الإستغلال (BFR_{HExp}) = إستخدامات خارج الإستغلال -

موارد خارج الإستغلال.

الفرع الثالث: الخزينة (T)

سننطلق إلى المفاهيم الأساسية للخزينة كما يلي:³

أولاً: مفهوم الخزينة

يرتبط مفهوم الخزينة إرتباطا وثيقا بالمصادر المتعلقة بتمويل نشاط المؤسسة وإحتياجات هذا الأخير، باعتبار الخزينة مخزون نقدي يتوقف مستواه على مميزات هيكله استخدامات وموارد المؤسسة وبالتالي تعتبر مقياس لحظي ناتج عن الفرق بين التدفقات الداخلة والخارجة المرتبطة أساسا بالنشاط الاقتصادي للمؤسسة، فجوهر الخزينة إذن هو ضمان الحركة المستمرة للتدفقات النقدية.

¹- تير زغود، محددات سياسة التمويل للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية (دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات الاقتصادية بالقطاعين العام و الخاص في الجزائر)، رسالة ماجستير، ورقة، 2009، ص10.

²- أنور الدين بن عمارة، الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية، مذكرة ماجستير، غيرمنشورة، جامعة قاصدي مرياح، ورقة، 2010، ص 65.

³- jack forger, **Analyse financier-les mementos finance**, edition dorganisation, 2005, p, 98.

ثانياً: عناصر الخزينة

تحدد مكونات الخزينة انطلاقاً من الميزانية المالية ، وتتكون من عناصر أصول الخزينة وعناصر خصومها، باعتبار أن هدف إدارة أصول أسفل الميزانية هو تحقيق الحد الأدنى من الاحتياج في رأس المال العامل وهي كالتالي: (1)

﴿ مكونات عناصر أصول الخزينة:

تتمثل أصول الخزينة في القيم الجاهزة كالتالي:

﴿ **سندات الخزينة:** يتم شراءها من البنوك التي تعرضها للاكتتاب والتي تكون مدة استحقاقها قصيرة الأجل أو عند حلول الاجال يسدد البنك قيمة السندات وفائدتها؛

﴿ **خصم الأوراق التجارية:** هي طريقة لتمويل خزينة المؤسسة بالأموال عن طريق اتصالها ببنكها أو البنك المتعامل مع زبائنها لخصم الأوراق وتحصل مقبل ذلك على عمولة؛

﴿ **الحسابات الجارية:** هي مجموع الأموال الجاهزة التي تتصرف فيها المؤسسة في أي وقت وتوجد في الحساب الجاري البريدي؛

﴿ **الصندوق:** الأموال الجاهزة الموجودة في صندوق المؤسسة.

﴿ مكونات عناصر خصوم الخزينة:

تتكون من الأموال التي تمنح مباشرة لخزينة المؤسسة من قبل البنك، أي أن البنك يمول احتياجات المؤسسة بمنحها السيولة التي تحتاج إليها لتسديد قيمة السلع والخدمات وتسديد الديون، وتتمثل في: تسهيلات الخزينة، السحب على المكشوف والسلفات المصرفية.²

ثالثاً: وضعيات الخزينة

يعبر الفرق بين رأس المال العامل واحتياجات رأس المال العامل بالشكل العام لوضعية الخزينة، ولتوضيح الوضعية الدقيقة لها يجب الأخذ بعين الاعتبار قيمة رس المال العامل واحتياجات رأس المال العامل اللتان يمكنهما أن تكونا موجبتين أو سالبتين، والتي تنتج عنها حالات التالية لوضعية الخزينة: (3)

﴿ **القطب الموجب :** يظهر في الحالات التالية :

¹ - عبد القادر دشاوش، إنعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على التشخيص المالي للمؤسسة "دراسة حالة مطاحن الواحات"، ملتقى دولي حول النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية المحاسبية (IAS IFRS) والمعايير الدولية للمراجعة ... التحدي، يومي 13_14 ديسمبر 2011، ص24.

² - ناصر دادى عدون، تقنيات مراقبة التسيير-التحليل المالي-، دار العجبية العامة، 2000، الجزائر، ص51.

³ - بوخلوة باديس، الامثلية في تسيير خزينة المؤسسة (دراسة حالة مطاحن الحضنة)، مذكرة ماجيستر، جامعة مسيلة، الجزائر، 2002-2003، ص ص، 16-19.

☞ **في الحالة (1) :** الخزينة موجبة لأن رأس المال العامل أكبر من الصفر واحتياجات رأس المال العامل أقل من الصفر. أي أن المؤسسة تحقق فائضا في التمويل يوجه لتدعيم الخزينة؛

☞ **في الحالة (2) :** الخزينة موجبة لأن كلا من رأس المال العامل واحتياجات رأس المال العامل موجبة ورأس المال العامل أكبر من احتياجات رأس المال العامل، وهي الوضعية العادية لأنها تسود في أغلب المؤسسات التي لها سلوك عادي للخزينة؛

☞ **في الحالة (3) :** الخزينة موجبة لأن كلا من رأس المال العامل واحتياجات رأس المال العامل سالب لكن القيمة المطلقة لرأس المال العامل أقل من القيمة المطلقة لاحتياجات رأس المال العامل وهو ما يدل على وجود تمويل كافي لموازنة رأس المال العامل واحتياجاته لتحقيق فائض يشكل خزينة موجبة.

☞ **القطب السالب :** يظهر في الحالات التالية:

☞ **في الحالة (4) :** الخزينة سالبة لأن رأس المال العامل أقل من الصفر واحتياجات رأس المال العامل أكبر من الصفر. وذلك يبين أن المؤسسة تعاني من عجز في تمويل دورة الاستغلال والذي يحتاج إلى تمويله بمصادر أخرى؛

☞ **في الحالة (5) :** الخزينة سالبة لأن رأس المال العامل أقل من احتياجات رأس المال العامل ويبين أن للمؤسسة هامش أمان لا يكفي لتغطية احتياجات رأس المال العامل ؛

☞ **في الحالة (6) :** الخزينة سالبة لأن كلا من رأس المال العامل واحتياجات رأس المال العامل سالب و القيمة المطلقة لرأس المال العامل أكبر من القيمة المطلقة لاحتياجات رأس المال العامل، في هذه الحالة لا يوجد هامش أمان للمؤسسة.

يُمكن إستنتاج أن الخزينة المثلى هي الوضعية التي تكون فيها الخزينة مساوية للصفر، وأن الاستغلال الأمثل للموارد حسب ما توفره الإمكانيات هو الهدف في كل المؤسسات، خاصة مدة إستحقاقية الخصوم فتعمل المؤسسة على التقريب بين المردودية من جهة (استعمال كل الموارد المتاحة) والسيولة أي القدرة على التسديد (ضمان السيولة) من جهة أخرى، ولكي يتم هذا يجب التحكم في السيولة حسب كل وضعية، وهذا انطلاقا من التأثير على رأس المال العامل واحتياجات رأس المال العامل.¹

¹ - المرجع نفسه، ص20.

الفرع الرابع: المردودية (R)

أولاً: مفهوم المردودية هي عبارة عن العلاقة بين قوة تحقيق النتائج وحجم تكلفة الأموال المستثمرة، ولدراسة مردودية المؤسسة يمكن الاعتماد على النسب التالية¹:

🔹 معدل المردودية الاقتصادية (Re):

وهي العلاقة بين النتيجة الاقتصادية التي تحققها المؤسسة ومجموع رؤوس الأموال المستعملة للحصول عليها. وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{معدل المردودية الاقتصادية} = \text{نتيجة الاستغلال بعد الضريبة} / \text{الأصل الاقتصادي}$$

أي تقيس مساهمة الأصول الاقتصادية في تكوين نتيجة الاستغلال، أي حساب مساهمة كل وحدة نقدية مستثمرة كأصول في تكوين نتيجة الاستغلال.

🔹 معدل المردودية المالية (Rf):

تعرف بأنها مردودية الأموال الخاصة التي تقيس معدل مردودية المؤسسة من وجهة نظر المساهمين، وبالتالي تعبر عن مدى قدرة المؤسسة على توليد الأرباح ومكافأة المساهمين وتحسب

$$\text{بالعلاقة التالية: } RF = R_{net} / CP$$

حيث: RF: المردودية المالية، Rnet: النتيجة الصافية، CP: الأموال الخاصة.

🔹 أثر الرافعة المالية l'effet de levier: تعرف بأنها النسبة التي تبين مدى اعتماد مصادر التمويل لأي مشروع أو مؤسسة على الاقتراض، باعتباره يقيس تأثير الاستدانة على مردودية الأموال الخاصة⁽²⁾، لمعرفة كيفية قيام شركة ما بتمويل نشاطاتها وعملياتها التمويلية، ويحسب كالتالي:⁽³⁾

$$\text{أثر الرفع المالي} = \text{المردودية الاقتصادية} + (\text{المردودية الاقتصادية} - \text{معدل فوائد الديون} \times \text{الديون} \div \text{أموال خاصة})$$

وبالتالي يقيس الرفع المالي الأثر الايجابي أو السلبي للمديونية على مردوديتها المالية.

¹ - Vernimmen Pierre; **Finance d'entreprise**, 5ème édition, DALLOZ, Paris 2002, p 324.

² - زغود تر، محددات سياسة التمويل للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية، مذكرة ماجستير، ورقلة، الجزائر، 2009، ص ص 44-45.

³ - زغيب مليكة وبوشنغير ميلود، التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، 2011، ص ص

المطلب الثاني: قياس الأداء المالي عن طريق مؤشرات (السيولة، النشاط والربحية)

الفرع الأول: مؤشرات السيولة

تهدف هذه المجموعة من المؤشرات إلى تقييم قدرة المؤسسة في المدى القصير على الوفاء بالتزاماتها. ويتم ذلك من خلال المقارنة بين مجموع موجوداتها القصيرة الأجل، ومجموع التزاماتها القصيرة الأجل.

أولاً: نسبة السيولة العامة

تسمى أيضاً بنسبة التداول، وتعتبر من أقدم النسب وأكثرها انتشاراً واستخداماً وتستخدم كمؤشر أولي وأساسي لمعرفة قدرة المؤسسة على مواجهة التزاماتها القصيرة الأجل من أصولها المتداولة، وتعتبر هذه النسبة أفضل مؤشر لمعرفة مدى تغطية المطالبات المتداولة بموجودات يتوقع أن يتم تحويلها إلى نقد في موعد يتزامن و موعد سداد المطالبات المتداولة وتحسب بالعلاقة:¹

$$\text{نسبة السيولة العامة} = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

تتمثل الأصول المتداولة في المخزونات والقيم المحققة والقيم الجاهزة، أما الخصوم المتداولة فتتمثل في الديون القصيرة الأجل.

إن المعدل المنخفض لهذه النسبة يوحي بحدوث مشكلات في التدفق النقدي على المدى القصير قد يؤدي إلى عجز المؤسسة على تسديد ما عليها، أما المعدل المرتفع فيبقي وضعا أكثر أماناً بالنسبة للمقرضين قصيري الأجل.

للحكم على هذه النسبة يستحسن مقارنتها بنسبة القطاع، كما يمكن اعتبار المعدل 2 كنسبة للمقارنة، وهذا كما أثبتته الممارسات. والحد الأدنى لها هو الواحد.

ثانياً: سرعة دوران النقدية

تقيس هذه النسبة مدى كفاءة المؤسسة على تدوير النقدية والشبه نقدية لديها خلال عملياتها السنوية، فارتفاع هذه النسبة (سرعة الدوران)، يعتبر مؤشراً على الاستخدام الفعال للنقدية ولا يوجد معيار نمطي لهذه النسبة، لذلك يجب أن يتم المقارنة بين سرعة دوران النقدية لدى المؤسسة وبين سرعة دوران

¹ - مفلح محمد عقل، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، الطبعة الثانية، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000، ص ص 367-368.

النقدية لدى المؤسسات المماثلة، وكذلك مع سرعة دوران النقدية في المؤسسة للسنوات السابقة، وتعد هذه النسبة مقياساً لكفاءة استخدام النقدية المتاحة، ويمكن حساب سرعة الدوران على النحو التالي:¹

$$\text{دوران النقدية} = \frac{\text{صافي المبيعات السنوية}}{\text{النقدية + شبه النقدية}} = \text{مرة}$$

ثالثاً: نسبة النقدية

يهتم بهذه النسبة لأن مكوناتها تمثل العنصر الرئيسي والأكثر سيولة ضمن الأصول المتداولة وتحسب كما يلي:²



رابعاً: نسبة الخزينة النسبية

ما يؤخذ على نسبة السيولة العامة أنها تقتض أن المخزون من الأصول المتداولة الذي يسهل تحويله إلى نقدية في وقت قصير، وهذا الافتراض قد لا يكون محققاً دائماً فالمخزونات تحتاج في بعض الحالات لفترة زمنية حتى يمكن بيعها، وهناك احتمال بيعها بخسارة، بل قد لا تتمكن المؤسسة من بيعها على الإطلاق لذا من المناسب استبعاد المخزون من بسط نسبة السيولة العامة للوصول إلى نسبة جديدة هي نسبة السيولة النسبية التي تعتبر مؤشراً لقدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها القصيرة الأجل من الأصول سريع التحويل إلى نقدية.³

$$\text{نسبة السيولة النسبية} = \frac{\text{(الأصول المتداولة - المخزونات)}}{\text{الخصوم المتداولة}} \\ = \frac{\text{(القيم المحققة + القيم الجاهزة)}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

هذه النسبة تعتبر أكثر تحفظاً لقياس السيولة، من نسبة السيولة العامة، لاقتصارها على الأصول أكثر سيولة، ويرى المحللون أن المعدل المقبول لهذه النسبة هو الواحد والحد الأدنى هو 0.75.

¹ - عليان الشريف، الإدارة والتحليل المالي، دار البركة للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص 194.

² - فيصل جميل السعيدة، نضال عبد الله فريد، الملخص الوجيز للإدارة والتحليل المالي، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى،

عمان، 2005، ص 136.

³ - منير صالح هندي، الإدارة المالية مدخل تحليلي معاصر، المكتب العربي الحديث، الطبعة الثانية، الإسكندرية، 2006، ص ص 45-46.

خامسا: نسبة الخزينة الفورية

تهتم هذه النسبة بالأصول أكثر سيولة، وتوضح هذه النسبة مقدار النقد المتاح لدى المؤسسة في وقت معين لمواجهة الالتزامات القصيرة الأجل، فتقيس السيولة دون أن تأخذ بعين الاعتبار القيم المحققة والمخزونات.

$$\text{نسبة الخزينة الفورية} = \frac{\text{القيم الجاهزة/ الديون القصيرة الأجل}}{\text{مجموع الأصول}} \times 100$$

سادسا: مجال الأمان

على خلاف النسب السابقة التي تقوم بمقارنة الأصول السائلة بالخصوم المتداولة، هذه النسبة والتي تسمى أيضا بمجال الدفاع تساعد المؤسسة في معرفة نسبة التغطية النقدية للاحتياجات النقدية اليومية، أي تحديد الفترة الزمنية التي تستطيع فيها المؤسسة الاستمرار بالاشتغال اعتمادا على السيولة المتاحة لديها، وتحسب هذه النسبة بالعلاقة:¹

$$\text{مجال الأمان} = \frac{\text{قيم محققة} + \text{قيم جاهزة}}{\text{مصاريف الاستغلال اليومية}}$$

تتمثل مصاريف الاستغلال في جميع المصاريف التي تدفع نقدا، أي أن المصاريف لا تأخذ بعين الاعتبار حصص الإهلاكات والمؤونات.

وتحسب مصاريف الاستغلال اليومية بالعلاقة التالية:

$$\text{مصاريف الاستغلال اليومية} = \frac{\text{مصاريف الاستغلال}}{365 \text{ يوم}}$$

يفضل البعض عند احتساب هذه النسبة الاعتماد على القيم الجاهزة للحصول على قياس جد متحفظ.

الفرع الثاني: مؤشرات النشاط

تستخدم هذه النسب لتقييم مدى نجاح إدارة المؤسسة في أصولها، و تقيس مدى كفاءتها في استخدام الموارد المتاحة لها في إقتناء الأصول، ومدى قدرتها على الإستخدام الأمثل لهذه الأصول حيث تحقق أكبر حجم ممكن من المبيعات وكذا أكبر ربح ممكن، وفيما يلي أهم النسب:²

أولا: معدل دوران مجموع الأصول

تعد هذه النسبة من النسب التحليلية المهمة لبيان مدى العلاقة بين المبيعات الصافية و حجم الأصول المستخدمة في خلقها داخل المؤسسة ، يتم حساب هذا المعدل وفق العلاقة التالية :

¹ - مفلح محمد عقل، مرجع سابق، ص370.

² - محمد الفيومي، مراجعة النظم المحاسبية المستخدمة للحاسب، دار الاشعاع للنشر و التوزيع الاردن، 2003، ص 83.

معدل دوران إجمالي الأصول = صافي المبيعات / مجموع الأصول = مرة

ثانيا: معدل دوران الأصول الثابتة

من المؤشرات التحليلية المهمة في تقييم الأداء التشغيلي ما يسمى بمعدل دوران الأصول الثابتة و تكمن أهمية هذا المؤشر في قدرته على قياس كفاءة الإدارة و فاعلية أدائها في إستغلال و إستخدام الأصول الثابتة في خلق المبيعات و يتم حساب معدل دوران الأصول الثابتة وفق العلاقة التالية :

معدل دوران الأصول الثابتة = صافي المبيعات / الأصول الثابتة (أصول غ.ج) = مرة

ثالثا: معدل دوران الأصول المتداولة

يقيس هذا المعدل مدى كفاءة المؤسسة في إستخدام الأصول المتداولة في توليد المبيعات ، ويتم حساب هذا المعدل وفق العلاقة :

معدل دوران الأصول المتداولة = صافي المبيعات / الأصول المتداولة = مرة

رابعا: معدل دوران المخزون

و يتم حساب معدل دوران المخزون وفق الصيغة التالية :

معدل دوران المخزون = تكلفة البضاعة / متوسط المخزون = مرة

تعبير هذه النسبة عن مدى كفاءة المؤسسة في إدارة أصولها من المخزونات، وقدرتها على إيفاء المخزون ضمن الحد الأدنى المثالي المتناسب مع حجم عملياتها، و يستخدم هذا المعدل أيضا في الحكم عن كفاءة إدارة التسويق.

خامسا: معدل دوران الذمم المدينة

يقيس هذا المعدل مقدرة المؤسسة على تحصيل ذممها، كما أنه يقيس مدى فاعلية سياسة الإئتمان و التحصيل، ويتم حسابها وفق العلاقة التالية:

معدل دوران الذمم المدينة = رقم الأعمال / العملاء + اوراق القبض

سادسا: فترة التحصيل

يقصد بفترة التحصيل تلك الفترة الممتدة من تاريخ البيع بالأجل إلى تاريخ تحصيل قيمة هذه المبيعات، و لهذا فإنها تعبر و بشكل دقيق عن سيولة الحسابات المدينة أي سرعة تحركها باتجاه التحصيل و تغذية السيولة بالنقد الجاهز مثلها مثل معدل دوران الحسابات المدينة ولكن باتجاه معاكس. ويتم حساب فترة التحصيل وفق العلاقة التالية: (1)

$$\text{فترة التحصيل} = \frac{\text{معدل دوران الحسابات المدينة}}{360}$$

سابعا: معدل دوران الحسابات الدائنة

تنشأ الحسابات الدائنة في المؤسسات بسبب لجوء إدارتها لعملية الشراء بالأجل، شأنها في ذلك شأن الحسابات المدينة التي تنشأ بسبب لجوء الإدارة إلى سياسة البيع بالأجل. و تشير مختلف مراجع الإدارة المالية إلى إعتبار معدل دوران الحسابات الدائنة مؤشرا من مؤشرات السيولة، لقدرة هذا المؤشر على تفسير كفاءة الإدارة في التسديد. يتم حساب معدل دوران الحسابات الدائنة وفق العلاقة التالية :

$$\text{معدل دوران الحسابات الدائنة} = \frac{\text{المشتريات/الموردون} + \text{أوراق القبض}}{\text{معدل دوران الحسابات الدائنة}}$$

ثامنا: فترة الدفع

يقصد بفترة الدفع الفترة الممتدة من تاريخ الشراء بالأجل إلى تاريخ تسديد تلك الحسابات، و بهذا التحديد فإن فترة الدفع ترتبط بقدرة الإدارة على تسديد الإلتزامات المستحقة عليها، و المنطق التحليلي هنا، أنه كلما زادت فترة الدفع، كلما دل ذلك على تباطؤ الإدارة في التسديد، ليكون الإنخفاض فيها معبرا عن التحسن في السيولة و هذا التحديد مشتق وفق طريقة حساب فترة الدفع و التي تتم كما يلي:

$$\text{معدل دوران الأصول المتداولة} = \frac{\text{معدل دوران الحسابات المدينة}}{360}$$

1- حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي، تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، مؤسسة الوراق، عمان، 2005، ص 151 .

الفرع الثالث: مؤشرات الربحية

نسب الربحية تقيس نجاح المؤسسة في تحقيق عائد على المبيعات أو الاستثمارات، وبالتالي فإن هذه النسب تعبر عن الأداء الكلي للمؤسسة¹.

فالربحية تمثل صافي نتيجة الأعمال الناتجة عن العديد من السياسات والقرارات ونسب الربحية تقدم بعض المعلومات عن كيفية تشغيل المؤسسة وأهمية هذه النسب تكمن في أنها تظهر الناتج المشترك للعناصر السابق الإشارة إليها من سيولة وإدارة للأصول والائتمان وخلافه وتركز هذه النسب على العلاقة بين مفردات قائمة الربح وأرقام الميزانية العمومية وتتمثل في النسب التالية:

نسبة صافي الربح:

هذه النسبة تهتم بقياس كفاءة الإدارة في التعامل مع العناصر التي تكون تكلفة المبيعات، وليس هناك معيار نمطي ولكن يمكن إجراء المقارنة مع نسب المؤسسة لسنوات سابقة أو نسب لمؤسسات الأخرى مماثلة في الصناعة².

وتحسب كالتالي³:



العائد على الأصول (الموجودات):

تعتبر هذه النسبة جيدة لمقارنة ربحية المؤسسات المختلفة في استخدامها للأصول العاملة، وكذلك فهي معيار مناسب لقياس كفاءة الإدارة في استخدام أصول المؤسسة وتحقيق الغايات التالية⁴:

☞ المساعدة في اتخاذ القرارات الإدارية السليمة والخاصة بالاقتراض؛

☞ تعكس كفاءة التشغيلية؛

☞ أفضل النسب للمقارنة بين المؤسسات المختلفة.

¹ - عبد الوهاب يوسف أحمد، التمويل وإدارة المؤسسات المالية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2005، ص 96.

² - عبد الحلیم كراجه وآخرون، الإدارة والتحليل المالي (أسس، مفاهيم، تطبيقات)، دار صفاء للنشر و التوزيع، الطبعة الثانية، 2006، ص 198.

³ - فيصل جميل السعيدة، مرجع سابق، ص 141.

⁴ - عبد الحلیم كراجه وآخرون، مرجع سابق، ص 200.

ويمكن حسابها بالعلاقة التالية:

العائد على الأصول = صافي الربح قبل الفوائد والضرائب / إجمالي الأصول

المطلب الثالث: مؤشرات تدفقات الخزينة

يعتبر جدول تدفقات الخزينة أداة فعالة في دراسة السيولة واليسر المالي لما يوفره من معلومات تتعلق بمختلف النشاطات التي تمارسها من إنتاج وبيع، وشراء، وتمويل وغيرها، وتعرض هذه المعلومات في شكل تدفقات نقدية وشبه نقدية الداخلة والخارجة.

أولاً: تركيبة جدول تدفقات الخزينة

يفسر جدول تدفقات الخزينة مجموعة تغيرات الخزينة التي تنتج من الأنشطة المرتبطة بالاستغلال، وبالاستثمار، وبالتمويل، وهذه التغيرات تمثل مؤشرات هامة لدراسة سيولة المؤسسة ويسرها المالي، وتوضح كذلك أدائها المالي ككل، ويقسم هذا الجدول التدفقات النقدية إلى ثلاثة أقسام:

☞ التدفقات النقدية من أنشطة الاستغلال؛

☞ التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية؛

☞ التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية.

1) التدفقات النقدية من أنشطة الاستغلال

ينتج هذا التدفق من النشاط المعتاد للمؤسسة، ويبين قدرة المؤسسة على تسديد القروض، وتوزيع الأرباح، والقيام باستثمارات جديدة، ويتمثل هذا التدفق في الفرق بين المقبوضات المتأتية من نواتج الاستغلال ومدفوعات أعباء الاستغلال ومقبوضات الاستغلال، وتتمثل في:¹

☞ مقبوضات الاستغلال

وتتمثل في:

☞ جميع الإيرادات الناتجة من بيع السلع والخدمات؛

☞ فوائد وأرباح القروض والأوراق المالية التي تتحصل عليها المؤسسة؛

☞ بقية الإيرادات الأخرى.

¹ - منير صالح هندي، مرجع سابق ص50.

لـ مدفوعات الاستغلال

تتمثل في مجموعة المصاريف النقدية والمتعلقة بالاستغلال، وهي كما يلي:

☞ جميع المبالغ المسددة لشراء البضاعة والمواد واللوازم؛

☞ المبالغ المدفوعة لقاء الخدمات التي تلقتها المؤسسة؛

☞ تسديد مصاريف المستخدمين؛

☞ تسديد الضرائب والرسوم؛

☞ تسديد الفوائد؛

☞ بقية المصاريف النقدية غير المرتبطة بنشاط الاستثمار والتمويل.

(2) التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية

وهي التدفقات النقدية المتعلقة ببيع وشراء الأصول الثابتة ويتطلب تحديدها تحليل عناصر الميزانية في جانب الأصول والتي لم يتم تحليلها عند تحديد التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية ، ويمكن دراسة هذه العناصر كما يلي:¹

لـ مقبوضات الاستثمار: وتتمثل في المتحصلات النقدية من بيع القيم الثابتة

لـ مدفوعات الاستثمار

تتمثل في:

☞ النقد المدفوع لشراء المعدات والأدوات؛

☞ النقد المدفوع لشراء أسهم وسندات طويلة الأجل؛

☞ النقد المدفوع مقابل استثمارات أخرى طويلة الأجل.

(3) التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية

تتمثل الأنشطة التمويلية في مجموع العمليات التي تمكن المؤسسة من الحصول على الموارد من المساهمين ودفع لهم الأرباح، كذلك الحصول على القروض وتسديدها مقبوضات التمويل: تتمثل في:

☞ النقد المتحصل من إصدار سندات طويلة الأجل؛

☞ النقد المتحصل من إصدار أسهم جديدة أو زيادة رأس المال؛

☞ النقد المتحصل من القروض.

¹ - مفتح محمد عقل، مرجع سابق، ص 328.

﴿ مدفوعات التمويل:

وتتمثل في:

﴿ النقد المدفوع على توزيع الأرباح؛

﴿ النقد المدفوع لتسديد السندات؛

﴿ النقد المدفوع لتسديد القروض.

ثانياً: طريقة إعداد جدول تدفقات الخزينة

يتطلب إعداد جدول تدفقات الخزينة توفر ميزانيتين متتاليتين لبداية المدة ونهايتها، بالإضافة إلى جدول حسابات النتائج لتلك الفترة، وكذلك بعض المعلومات الإضافية المتوفرة في السجلات والتقارير المالية للمؤسسة، ويتم إعداد هذا الجدول حسب الخطوات التالية:¹

﴿ تحديد صافي التدفقات النقدية لكل نشاط على حدة ؛ تدفقات من الأنشطة الاستغلالية، وتدفقات من الأنشطة الاستثمارية، وتدفقات من الأنشطة التمويلية؛

﴿ تحديد صافي التدفق النقدي للفترة وذلك بتجميع صافي التدفقات النقدية للأنشطة الثلاثة؛

﴿ تحديد صافي النقد في نهاية الفترة، ويتم ذلك بإضافة النقد في أول الفترة إلى صافي التدفق النقدي للفترة المدروسة.

4) تحديد التدفق النقدي من أنشطة الاستغلال

هناك طريقتين لتحديد هذا التدفق، الطريقة المباشرة والطريقة غير مباشرة:

أ) الطريقة المباشرة

حسب هذه الطريقة؛ فإن التدفق النقدي من أنشطة الاستغلال هو مجموع النقد المقبوض من العملاء والنقد المدفوع للموردين والنقد المقبوض من مصادر أخرى والنقد المدفوع على المصاريف، حيث نقد الموردين والمصاريف الأخرى يسبق بإشارة سالبة².

ويُعرض جدول تدفقات الخزينة وفقاً لهذه الطريقة في القانون الجزائري كما هو موضح في الجريدة الرسمية (يُنظر الملحق رقم 01).

ب) الطريقة غير المباشرة:

¹ - محمد مطر، موسى السويطي، التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية في مجالات القياس والعرض والإفصاح، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن 2008، ص 89.

² - طارق عبد العال حماد، دليل المحاسب إلى تطبيق معايير التقارير المالية الدولية الحديثة، الجزء الأول، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2006، ص 277.

تُعرف بطريقة التسوية وهي تركز على عناصر الفروق بين صافي الدخل المحتسب على أساس الاستحقاق وصافي تدفق الأنشطة التشغيلية المحتسب على أساس نقدي، ويبدأ إعداد القائمة بتعديل مبلغ صافي الربح المحاسبي الوارد في نهاية الدخل، عن طريق إضافة أو طرح البنود التي لا يترتب عليها تدفقات نقدية مثل الإهلاك والمؤونات.¹

ويُعرض جدول تدفقات الخزينة وفقاً لهذه الطريقة في القانون الجزائري كما هو موضح في الجريدة الرسمية (يُنظر الملحق رقم 02).

⚡ تحديد التدفق من الأنشطة الاستثمارية

تحديد هذا التدفق يعتمد على طبيعة عناصر الاستثمارات، ويمكن إعطاء المثال التالي لتحديد النقد المدفوع أو المتحصل عليه.

النقد المدفوع لشراء معدات جديدة يساوي إلى:²

الكلفة الإجمالية للمعدات في نهاية الفترة

يطرح: الكلفة الإجمالية للمعدات في بداية الفترة

النقد المتحصل من بيع المعدات: يساوي إلى

القيمة الدفترية للمعدات المباعة

يضاف: أرباح بيع معدات

أو يطرح: خسارة بيع معدات

⚡ تحديد التدفق النقدي من الأنشطة التمويلية

عناصر هذا التدفق هي: النقد المتحصل من زيادة رأس المال، النقد المدفوع على الأرباح الموزعة، النقد من القروض.

النقد المتحصل من زيادة رأس المال يساوي إلى:¹

¹ - المرجع نفسه، 278.

² - نعيم دهمش وآخرون، مبادئ المحاسبة عن الأصول العلمية والعملية، الجزء الأول، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2012 ص ص 274-276.

الزيادة في رأس المال

النقد المدفوع على الأرباح ويساوي إلى:

الأرباح المقترح توزيعها في بداية الفترة (الظاهرة في الميزانية)

يطرح : الأرباح المقترح توزيعها في نهاية الفترة (الظاهرة في الميزانية)

يضاف: الأرباح المقترح توزيعها للفترة (الظاهرة في جدول النتائج)

النقد من القروض: يساوي إلى

رصيد القروض في نهاية الفترة

يطرح: رصيد القروض في بداية الفترة

إذا كان المبلغ موجبا تكون المؤسسة قد تحصلت على قروض أخرى وبالتالي زيادة النقد المتحصل،

وإذا كان سالبا فيعني أن المؤسسة قامت من بتسديد ديون، أي هناك نقد مدفوع.

بجمع التدفقات الثلاثة نتحصل على التدفق النقدي للدورة، والشكل الموالي يوضح جدول تدفقات الخزينة.

ثالثا: نسب تطور السيولة المشتقة من جدول تدفقات الخزينة

من أهم المؤشرات المشتقة من جدول تدفقات الخزينة لتقييم وقياس مدى سيولة المؤسسة هي:²

¹ - طارق عبد العال حماد، تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار والائتمان، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2006، ص 187.

² محمد مطر، موسى السويطي، موسى السويطي، ص 268.

صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية

$$1_ \text{نسبة تغطية نقدية} = \frac{\text{صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية}}{\text{التدفقات النقدية خارجية للأنشطة الاستثمارية و التمويلية}}$$

و تشير هذه النسبة إلى قدرة المؤسسة على توليد التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية للوفاء بالالتزامات الاستثمارية و التمويلية، كلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على كفاية التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية للوفاء بهذه الإحتياجات؛

فوائد الديون

$$2- \text{نسبة تغطية فوائد الديون} = \frac{\text{صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية}}{\text{فوائد الديون}}$$

تشير هذه النسبة إلى قدرة المؤسسة على تسديد فوائد الديون؛

التدفقات النقدية الداخلية من الأنشطة التشغيلية

$$3- \text{نسبة كفاية التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية} = \frac{\text{التدفقات النقدية الداخلية من الأنشطة التشغيلية}}{\text{الاحتياجات النقدية الأساسية}}$$

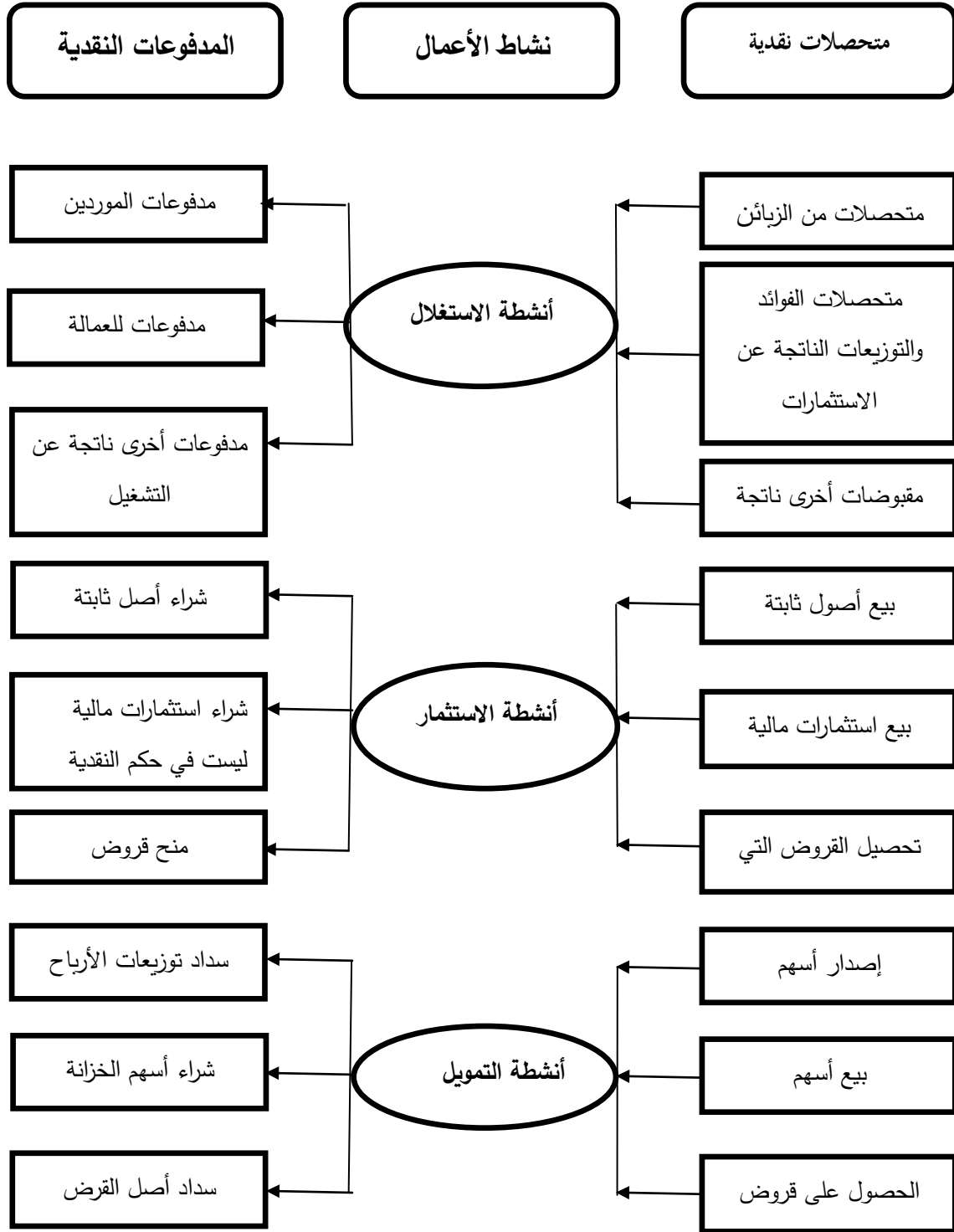
تبين هذه النسبة مقدرة أنشطة المؤسسة على توليد تدفقات نقدية داخلية تكفي لتغطية التدفقات النقدية الخارجية للأنشطة التشغيلية و سداد أقساط الديون طويلة الأجل .

صافي التدفقات النقدية الداخلية من الأنشطة التشغيلية

$$4- \text{نسبة صافي التدفق النقدي التشغيلي إلى المبيعات} = \frac{\text{صافي التدفقات النقدية الداخلية من الأنشطة التشغيلية}}{\text{صافي المبيعات}}$$

تبين النسبة المئوية للتدفقات النقدية من المبيعات، وتعكس كفاءة المؤسسة في تحصيل النفقات النقدية من المبيعات.

شكل رقم (1-4): ملخص لأهم أنشطة الأعمال لجدول التدفقات الخزينة



المصدر: قوادي محمد، قياس بنود القوائم المالية وفق معايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS، مذكرة مقدمة

لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة الماجستير، جامعة البلدية، 2010، ص74 (بتصرف).

خلاصة الفصل

خلال هذا الفصل على تم التطرق لمجموعة من المفاهيم المتعلقة بقياس وتقييم الأداء المالي من خلال تعريفه، أهميته، مكوناته وأهدافه، وكذا التطرق إلى أهم المفاهيم التي تخص التحليل المالي وفق النظام المحاسبي المالي SCF في المؤسسات الجزائرية، وقد تم التوصل إلى أن عملية قياس وتقييم الأداء المالي وسيلة فعالة لدراسة بيانات المؤسسة، وتعتبر خطوة مهمة لتشخيص حالة المؤسسة والوقوف على نقاط القوة والضعف للسياسة المالية للحكم على أدائها المالي، وللحكم على هذا الأخير يعتمد المحللين الماليين على تقييمه حسب نوعية التشخيص.

الفصل الثاني

دراسة ميدانية بمؤسسة صناعة

الاسمنت عين الكبيرة SCEAK

تمهيد:

بعد تطرقنا في الجانب النظري الى ماهية الأداء والأداء المالي وأليات قياسه وتقييمه متمثلةً في أدوات التحليل المالي، وحاولنا تبين كيفية إسهام هذه الأدوات متمثلة في مؤشرات قياس الأداء المالي (المردودية، الربحية، معدلات النمو، النسب المالية...) والذي تناولناه في فصل واحد، سنتطرق الآن الى الجانب التطبيقي للموضوع في الفصل الثاني؛ حيث اخترنا احدى المؤسسات الاقتصادية الجزائرية التي لها خبرة طويلة وسمعة جيدة في مختلف العمليات المالية التي تقوم بها، حيث تتمثل في مؤسسة صناعة الاسمنت عين الكبيرة بولاية سطيف SCAEK.

وسيتم التطرق إلى المحاور التالية لهذا الفصل:

المبحث الاول: الملامح التنظيمية لمؤسسة - SCAEK -

المبحث الثاني: مدخل للإدارة ومؤشرات الأداء من ناحية التشخيص المالي في مؤسسة SCAEK

المبحث الثالث: قياس وتقييم الأداء المالي عن طريق مؤشرات (السيولة والنشاط، الربحية والمردودية،

التدفقات النقدية).

المبحث الأول: الملامح التنظيمية لمؤسسة - SCAEK -

نوجز في هذا المبحث الملامح التنظيمية لمؤسسة SCAEK؛ المتمثلة في تقديم لهذه المؤسسة من حيث النشأة، التطور وهيكل القوائم المالية المتبعة في هذه المؤسسة وفق النظام المالي المحاسبي SCF، بالإضافة الى تحديد متغيرات الدراسة والأدوات التي تم استعمالها.

المطلب الأول: تقديم مؤسسة صناعة الاسمنت SCAEK

الفرع الأول: نشأة مؤسسة صناعة الاسمنت SCAEK

تعد مؤسسة صناعة الاسمنت عين كبيرة بسطيف أحد فروع المجمع الصناعي لمؤسسات الاسمنت بالجزائر GICA وهي مؤسسة عمومية مساهمة Spa تقع ببلدية أولاد عدوان دائرة عين لكبيرة ولاية سطيف تحت مسلحة تقدر بـ: 60 هكتار يقدر رأسمالها الاجتماعي بـ: 2200 مليون دج، يتمثل نشاطها الرئيسي في إنتاج وتسويق الاسمنت الخاص بمواد البناء، تحت طاقة انتاجية تقدر بـ مليون طن سنويا. وقد تطورت مؤسسة صناعة الاسمنت عبر المراحل التالية وفق الجدول التالي:

جدول رقم(3-2): تطور مؤسسة صناعة الاسمنت لعين الكبيرة-سطيف-

السنة	الحدث
1974	امضاء الاتفاقية وبداية انشاء مصنع الاسمنت_سطيف.
1978	بداية النشاط في شهر نوفمبر.
1998	انفصال المؤسسة عن باقي وحدات صناعة الاسمنت الوطنية وتأسيس مؤسسة الاسمنت بسطيف scaek التي تقوم بإنتاج وتسويق مادة الاسمنت.
2000	قامت المؤسسة لأول مرة في تاريخها بتجاوز عتبة انتاج مليون طن من الاسمنت.
2002	قامت المؤسسة بوضع معايير الجودة iso 9001 نسخة 2000 تزويد المصنع بجسر مكشط lho 450/41
2003	تزويد المصنع لنظام تسخين الفرن.
2005	امضاء عقد مع شركة فرنسية icer من أجل تزويد ورشات الانتاج بنظام تشغيل ألي.
2006	قامت المؤسسة بتركيب مصفاة كيسيية على مستوى الفرن من أجل التحكم في انبعاث الغبار ومعالجة الغازات، وهذه التكنولوجيا

استخدمت لأول مره في الجزائر من طرف المؤسسة.	
تركيب مصفاة كيسية على مستوى ورشة طحن الاسمنت.	2007
تمكنت المؤسسة في شهر جوان من الحصول على شهادة الايزو 14001 نسخة 2004 وحقت المرتبة الثانية وطنيا في مجال حماية البيئة.	2008
تموين المصنع بنظام تصفية الغبار لمنطقة الطهي.	2009
تركيب مصفاة كيسية على مستوى ورشة تبريد الكلنكر. تم الحصول على شهادة الايزو 14001 نسخة 2008.	2010
الحصول على شهادة المطابقة ohsas. 18001	2011
انجاز مستودع بألياف حديدية.	2012
انجاز خط جديد لمادة الاسمنت.	2013
في 23 جانفي 2014 امضاء اتفاقية مع polysius sas france	2014

المصدر: من اعداد الطالب اعتماد على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة.

الفرع الثاني: بطاقة فنية لشركة صناعة الاسمنت عين الكبيرة بولاية سطيف SCAEK

الاسم: شركة صناعة الإسمنت عين الكبيرة «SCAEK»
العنوان: أولاد عدوان BP Adouane Ouled رقم 01، عين الكبيرة (19400) - ولاية سطيف
الإدارة العامة: حي بونشادة Bounechada، شارع أباشا عمار سطيف.
الهاتف: 036 66 00 28 / 036 66 00 29.
الفاكس: 036 84 56 97.
السجل التجاري: 98 B 00 82 26 3 .
الموقع: www.scaek.dz
P-C.A للشركة: Mr Hassous Loucif.
D.G الشركة: Mr KHABER Laid
النشاط الرئيسي: إنتاج وتسويق الأسمنت.
الصناعة: مواد البناء.
الوضع القانوني: شركة مساهمة spa برأس مال قدره 2.2 مليار دينار، موزعة على 11000 سهم مملوكة بالكامل Groupe GICA.

المساهم الوحيد: Groupe GICA.
البنك: بنك الخارجي الجزائري.
الطاقة الإنتاجية: 1000000 طن من الاسمنت سنويا.

المصدر: من اعداد الطالب اعتماد على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة.

الفرع الثالث: الرؤية المستقبلية لمؤسسة صناعة الاسمنت عين كبيرة بسطيف

أولاً: رؤية SCAEK لعام 2015

يلتزم المصنع باتخاذ الإجراءات والتدابير اللازمة وهو يعمل على أن يكون مرجعا دائما ومعروفا في

مجال:

☞ الصحة والسلامة؛

☞ تطوير الأشخاص وتدريبهم؛

☞ الأداء؛

☞ البيئة: فيما يخص البيئة، يتطلب الأمر ما يلي:

1- التمكن من السيطرة على انبعاثات الغبار وانتشار الغاز؛

2- تعزيز العلاقات مع السكان المجاورين والسلطات المحلية؛

3- محاولة لإطلاق مشاريع في سياق التنمية المحلية.

ثانيا: أولويات لعام 2015 SCAEK يضع المصنع مجموعة من الشروط ضمن أولوياته تتمثل في:

☞ الأمن والسلامة ويتحقق ذلك من خلال:

1- تعزيز دور ومسؤوليات إدارة الأمن والسلامة؛

2- تعزيز ثقافة تقييم المخاطر لدى عمال SCAEK؛

3- استمرار نشر المعايير الأمنية والمبادئ التوجيهية؛

4- وضع الأسس لنظام تسيير الأمن والسلامة.

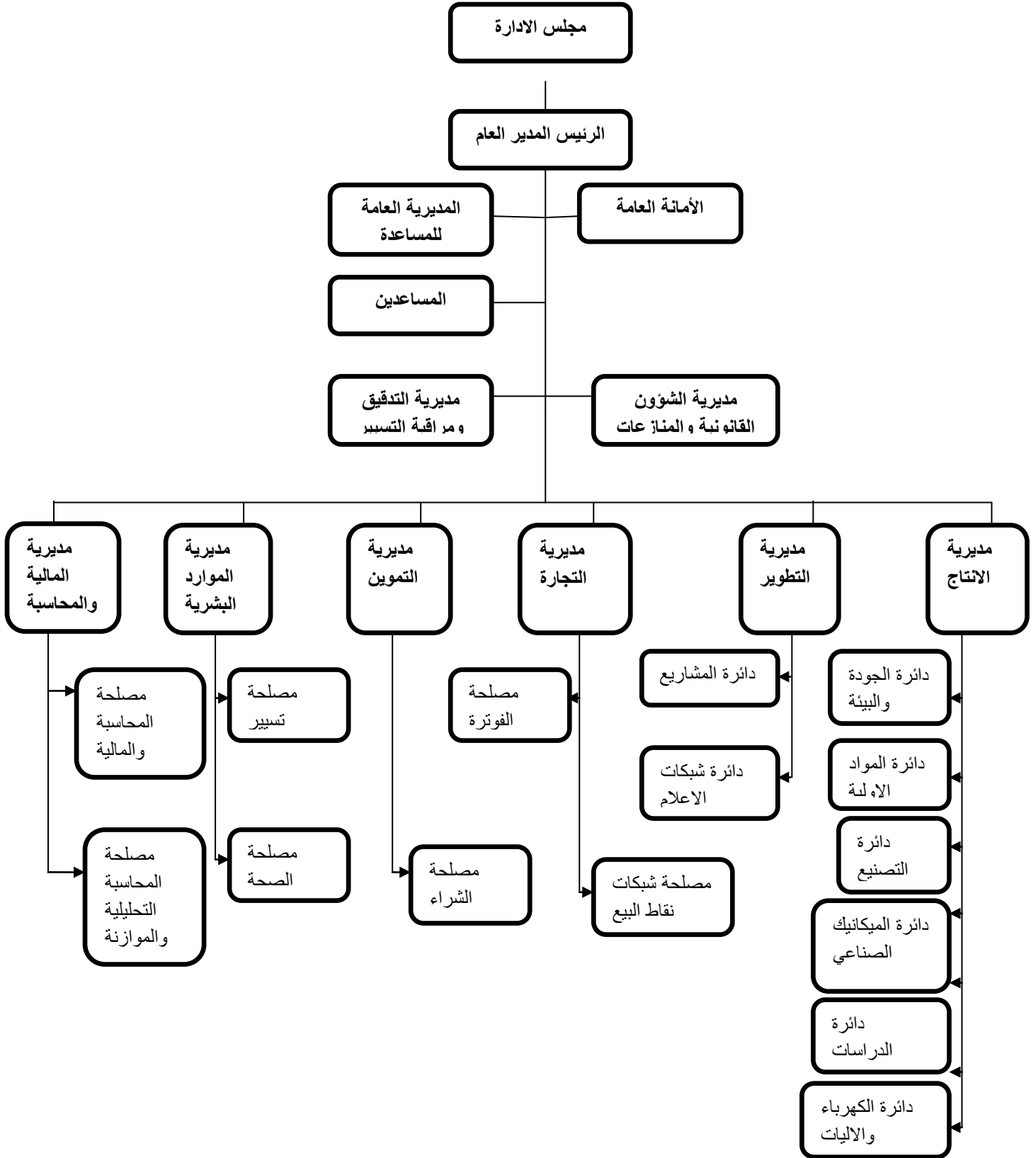
☞ تطوير الأشخاص والإدماج والتقييم ويتطلب ذلك مايلي:

1- تطوير المهارات التقنية؛

2- إطلاق تكوينات ذات طابع تسييري؛

الفرع الرابع: الهيكل التنظيمي في SCAEK:

شكل رقم (2-5): الهيكل التنظيمي لمؤسسة صناعة الإسمنتعين الكبيرة



المصدر: من اعداد الطالب اعتماد على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة.

من خلال الهيكل التنظيمي للمؤسسة؛ يتبين لنا أنها تحوز على تسع مديريات، ثلاث منها ملحقة مباشرة بالرئيس المدير العام، تتمثل في المديرية العامة للمساعدة، مديرية التدقيق ومراقبة التسيير، مديرية الشؤون القانونية والمنازعات، كما نلاحظ وجود بعض المساعدين التابعين مباشرة للرئيس المدير العام؛ وهما مسؤول الجودة، الصحة، السلامة والبيئة، ومسؤول الاتصال، بالإضافة إلى وجود ست مديريات أخرى تتمثل في مديرية المالية والمحاسبة، مديرية الموارد البشرية، مديرية التجارة، مديرية التموين، مديرية التطوير ومديرية الانتاج، وسوف نركز في الهيكل التنظيمي أعلاه على مصلحة المحاسبة والمالية، حيث تقوم مديرية المحاسبة والمالية بمراقبة المركز المالي والقيام بمراقبة الميزانيات، وفيما يلي شرح لمصالح الشركة:

للرئيس المدير العام:

يمثل الرئيس المدير العام أعلى مستوى إداري في المؤسسة ورئيس مجلس الإدارة من أهم مهامه وضع الاستراتيجية العامة، تحديد الخطوط العريضة لسياسة المؤسسة بالتعاون مع فريقه الخاص، الاشراف العام على جل أنشطة المؤسسة، التنسيق بين كفاءات الادارة، تمثيل المؤسسة في جميع الاجتماعات والنشاطات الاجتماعية، الثقافية، الرياضية، وكذا تمثيل المؤسسة أمام السلطات العمومية؛

للديريية العامة للمساعدة:

تضم المديرية العامة للمساعدة ثلاثة مدراء مساعدين، كل مدير عام مساعد مكلف بمتابعة مديرية مركزية معينة؛

للديريية التدقيق ومراقبة التسيير:

تابعة مباشرة بمجلس الادارة ومستقلة تماما عن المديریات التشغيلية، تشتمل هذه المديرية على مدير مساعد مكلف بالتدقيق ومراقبة التسيير، تتولى المديرية تسيير عملية التدقيق ومراقبة التسيير، ومراقبة ومتابعة التقرير، كما تتولى أيضا تقييم مختلف الموازنات التقديرية المعدة من قبل باقي المديریات.

للديريية الشؤون القانونية والمنازعات:

تتولى مديرية الشؤون القانونية والمنازعات الدراسة القانونية للعقود والاتفاقيات المبرمة ودراسة الشكاوي وتحصيل الحقوق، إضافة إلى الاجابة عن مختلف استفسارات المستخدمين حول القضايا القانونية؛

🔹 مديرية المحاسبة والمالية:

تتولى مديرية المحاسبة والمالية للمؤسسة بتوضيح وتحديد الاحتياجات المالية، توجيه وتنسيق الموارد المالية المتاحة مع مختلف العمليات المرتبطة بالسياسة المعتمدة، وتضم ثلاث مصالح؛ مصلحة المحاسبة العامة، مصلحة المحاسبة التحليلية، مصلحة المالية؛

🔹 مديرية الموارد البشرية والامن:

تقوم بوضع استراتيجيات الموارد البشرية الضرورية والملائمة للاستراتيجية العامة للمؤسسة، تحديد الموارد البشرية اللازمة في الهياكل المعنية، تسيير الموارد البشرية، ضمان توافق كفاءات ومهارات وخبرات وخبرات المستخدمين مع المهام المنوطة بهم، ويتم الك عن طريق إعداد برامج سنوية للتوظيف والتكوين في كافة الميادين؛

🔹 مديرية التموين:

تتولى مديرية التموين السهر على ضمان التحكم في المشتريات التي تستوفي متطلبات المؤسسة لضمان جودة منتجاتها، فهي تحرص على إعداد ودراسة عقود الشراء، توفير كل المواد التي تدخل في عملية الإنتاج، متابعة كل موردين المؤسسة والسهر على توطيد العلاقة معهم؛

🔹 مديرية التجارة:

يتمثل دور مديرية التجارة في معرفة وتحديد احتياجات مختلف العملاء، مسك وتسيير ملفاتهم، اعداد برامج البيع ومتابعة تنفيذها، اعداد التقارير الدورية والسنوية، المساهمة في تطوير رقم الاعمال، متابعة العملاء وقياس مدى رضاهم؛

🔹 مديرية التطوير:

تعمل على دراسة وتنفيذ المشاريع التي العلاقة بالبحث والإبداع، بما يسمح بتحسين الاداء التقني للمؤسسة، وتزويدها بأفضل التكنولوجيات في مختلف الميادين، كما تتكفل بتزويد كافة الجهات بالمعلومات والنصائح في كل المجالات التقنية؛

🔹 مديرية الانتاج:

تعتبر من أهم المديریات في المؤسسة، حيث تتولى إدارة خط الانتاج، وأي تعطل في أية دائرة من دوائرها قد يؤدي الى توقف المؤسسة بأكملها وتعمل المديرية على تأمين كافة احتياجات المديرية التجارية بالموصفات الكمية والمواعيد المحددة وذلك بمساعدة مختلف الدوائر التي تشملها.

المطلب الثاني: الاطار المنهجي للدراسة الميدانية

الفرع الأول: مصادر جمع المعلومات

بغرض تنفيذ أهداف الدراسة واختبار فرضياتها تم جمع المعطيات اللازمة عن طريق ما يلي:

🔸 المقابلة الشخصية مع مدير مصلحة المحاسبة: لقد اخترنا أسلوب المقابلة الشخصية من أجل الحصول على القوائم والتقارير المالية، وتتمثل في الميزانية وجدول حسابات النتائج والخزينة وذلك من أجل استخراج المؤشرات المالية لإجراء عملية القياس وأخذ صورة واضحة على طريقة سير عمل المؤسسة.

🔸 طريقة المعطيات المجمعة

تنطلق هذه الدراسة من جمع المعطيات الخاصة بمؤشرات قياس الأداء المالي لمؤسسة صناعة الاسمنت عين الكبيرة بسطيف وتتمثل هذه المعطيات في تحديد البيانات الموجودة في القوائم المالية متمثلة في (الميزانية، جدول حسابات النتائج والخزينة في الفترة من 2012 الى غاية 2014)، ومن أجل تحقيق ذلك نعتمد على حساب:

🔸 حساب أهم المؤشرات المالية؛

🔸 تحليل وتفسير هذه المؤشرات والخروج بنتائج.

الفرع الثاني: تحديد متغيرات الدراسة والأدوات المستخدمة

أولاً: متغيرات الدراسة

أ. المتغير التابع: يتمثل في الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية وهو متغير كمي يتطلب

تقييمه بناءا على مؤشرات مالية؛

ب. المتغير المستقل: وهي متغيرات كمية تتمثل في المؤشرات المالية .

ثانياً: الأدوات المستخدمة

تم استخدام مجموعة من الأدوات للإجابة عن اشكالية الدراسة واختبار فرضياتها، ومن

أجل حساب المؤشرات المالية ورسم الاشكال البيانية تم الاستعانة ببرنامج الجدول الالكتروني

Micro soft Excel نسخة 2007.

المبحث الثاني: مدخل للإدارة ومؤشرات الأداء من ناحية التشخيص المالي لمؤسسة SCAEK

إن تطبيق المؤشرات المالية من أجل قياس وتقييم الأداء بالاعتماد على مجموعة من المؤشرات المالية، الهدف منها هو التقرب أكثر من الواقع العملي واختبار ما تم الوصول إليه في الجانب النظري والمقارنة بين النتائج المتوصل إليها من سنة 2012-2014 لمؤسسة SCAEK، بمعنى إيضاح مدى فعالية مايلي:

☞ مؤشرات التوازن المالي في قياس الأداء المالي؛

☞ كل من مؤشر الربحية، المردودية وأثر الرافعة المالية في تقييم الأداء المالي؛

☞ حساب مؤشرات سيولة الخزينة؛

☞ استخدام أدوات التحليل المالي لقياس الأداء المالي للوقوف على سلامة المركز المالي.

المطلب الأول: قياس الأداء المالي باستخدام مؤشرات التوازن المالي

يوضح الأداء المالي لمؤسسة SCAEK تدفق رأس المال بين مختلف الأطراف ذات المصلحة ولدراسة مؤشرات قياس الأداء المالي لهذه المؤسسة، تم الاعتماد على مخرجات النظام لمحاسبي المالي SCF المتمثلة في (الميزانية، جدول حسابات النتائج وجدول سيولة الخزينة)، وفيما يلي العرض التحليلي لها.

الفرع الأول: تحليل القوائم المالية وإعداد الميزانيات المالية المختصرة**أولاً: تحليل القوائم المالية لمؤسسة SCAEK خلال الفترة 2012-2014****لـ تحليل الميزانية المالية**

يتطلب هذا الجزء دراسة تحليلية للقدرة المالية للمؤسسة، والأساس في هذه الدراسة هو معرفة درجة نمو أو انخفاض أي عنصر من عناصر القوائم المالية المستعملة في هذه الدراسة من سنة 2012 إلى سنة 2014.

أ. الميزانية المالية: تتكون الميزانية من عنصرين هما (الأصول والخصوم).

☞ جانب الأصول: تتمثل في مجمل التثبيات من سنة 2012-2014 (يُنظر الملحق رقم 01).

والجدول الموالي يوضح أصول مؤسسة SCAEK :

جدول رقم (4-2): أصول المؤسسة للفترة 2012-2014

2014	2013	2012	الأصول
717 500.00	1 064 686.47	1 634 067.89	تثبيتات معنوية
3 165 616 420.53	3 440 250 526.81	3 450 888 222.55	تثبيتات عينية
43 479 147.26	43 479 147.26	43 479 147.26	اراضي
170 077 932.76	167 364 185.86	182 728 985.72	مباني
2 952 059 340.51	3 229 407 193.69	3 224 680 089.57	تثبيتات عينية اخرى
0.00	0.00	0.00	تثبيتات ممنوح امتيازها
9 116 852 435.38	6 963 031 440.20	484 550 040.19	تثبيتات يجري انجازها
5 426 990 628.19	5 430 384 293.29	6 029 307 512.24	تثبيتات مالية
0.00	0.00	0.00	سندات موضوعة موضع معادلة
0.00	0.00	0.00	مساهمات اخرى وحسابات دائنة ملحقة بها
0.00	0.00	0.00	سندات اخرى مثبتة
5 426 990 628.19	5 430 384 293.29	6 029 307 512.24	قروض واصول مالية اخرى غير جارية
168 671 607.72	168 276 634.34	129 894 910.17	ضرائب مؤجلة على الاصل
17 878 848 591.82	16 003 007 581.11	10 096 274 753.04	مجموع الاصول غير الجارية
2 222 078 438.09	2 135 769 922.35	1 763 304 365.71	مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ
60 775 077.95	165 407 231.30	137 299 090.90	حسابات دائنة واستخدامات مماثلة
7 041 012.44	3 462 257.07	9 785 286.92	الزبائن
4 179 997.75	5 030 583.52	23 733 479.78	المدينون الاخرون
49 554 067.76	156 914 930.71	103 780 324.20	الضرائب ومشابهها

0.00	0.00	0.00	حسابات دائنة اخرى واستخدامات
3 278 235 652.77	2 718 915 838.72	3 997 716 387.49	الموجودات وماشابهها
0.00	600 000 000.00	0.00	الاموال الموظفة والأصول المالية الجارية الاخرى
3 278 235 652.77	2 118 915 838.72	3 997 716 387.49	الخزينة
5 561 089 168.81	5 020 092 922.37	5 898 319 844.10	مجموع الاصول الجارية
23 439 937 760.63	21 023 100 573.48	15 994 594 597.14	المجموع العام للأصول
0.11	0.34	-	معدل النمو

المصدر: من إعداد الطالب اعتماداً على الوثائق المقدمة من طرف مصلحة المحاسبة والمالية

من خلال الجدول أعلاه؛ نلاحظ زيادة في مجموع الأصول بنسبة 34% في سنة 2013 مقارنة مع سنة 2012 وذلك بسبب ارتفاع في عنصر من عناصر الاصول المتمثل في زيادة التثبيات الجارية انجازها والتثبيات العينية الاخرى هذا في جانب الاصول غير الجارية، إضافة الى زيادة المخزونات والمنتجات قيد التنفيذ في جانب الاصول الجارية، أما بالنسبة لسنة 2014 فنلاحظ ارتفاع مستمر لعناصر الأصول بالمقارنة مع سنة 2013 بمعدل نمو يقدر بـ: 11% ويرجع السبب في ذلك الى زيادة مجموع الاصول الجارية والأصول غير الجارية، ويعود السبب في تطور أصول المؤسسة أيضا إلى اهتمام مؤسسة صناعة الاسمنت عين الكبيرة بالبعد البيئي للتنمية المستدامة حيث قامت بشراء أصول بيئية التي تدمج في جانب الأصول المالية للمؤسسة، ويتم الإفصاح عنها ضمن القوائم المالية، حيث تتمثل هذه الأصول في:

☞ معدات وأدوات POWERRATE بقيمة 1 004 700.46 دج من شأنها تخفيض استهلاك

الطاقة الكهربائية؛

☞ معدات إيقاف الضوضاء STOP BRUT بقيمة 47 040.00 دج؛

☞ مصفاة مبرد بقيمة 396 861 298.30 دج.....إلخ

☞ جانب الخصوم

تتمثل في مجمل الموارد من سنة 2012-2014 (يُنظر الملحق رقم 02)، كما هو موضح في

الجدول الآتي:

جدول رقم (5-2): خصوم المؤسسة للفترة 2012-2014

2014	2013	2012	الخصوم
-	-	-	رؤوس الاموال الخاصة
2 200 000 000.00	2 200 000 000.00	2 200 000 000.00	راس المال الصادر
0.00	0.00	0.00	علاوات واحتياطات
13 803 843 917.63	11 197 888 867.00	8 356 601 717.81	فارق اعادة التقييم
0.00	0.00	0.00	فارق المعادلة
0.00	0.00	0.00	نتيجة صافي حصة المجمع
3 305 138 306.93	3 290 396 369.65	3 343 214 542.42	رؤوس الاموال الخاصة الاخرى (ترحيل من جديد)
-208 278 452.44	-173 091 319.02	9 422 606.77	حصة الشركة المجمدة (1)
0.00	0.00	0.00	حصة ذوي الاقلية (1)
19 100 703 772.12	16 515 193 917.63	13 909 238 876.00	المجموع 1
0.15	0.18	-	معدل النمو
0.00	0.00	0.00	الخصوم غير الجارية
666 254 251.30	16 515 193 917.63	1429 272.00	القروض والديون المالية
0.00	1 429 272.00	13 629 093.49	الضرائب المؤجلة والمرصدة لها
0.00	13 629 093.49	0.00	الديون الاخرى غير الجارية
937 011 322.74	878 197 026.33	620 424 136.78	المؤونات والمنتجات المدرجة في الحسابات سلفا
1 603 265 574.04	893 255 391.82	635 482 502.27	مجموع الخصوم غير الجارية
0.04	0.07	-	معدل النمو
0.00	0.00	0.00	الخصوم الجارية

725 332 008.72	1 405 565 505.75	365 007 90.58	الموردون والحسابات الملحقة
146 072 071.14	229 936 734.39	201 305 999.32	الضرائب
1 864 563749.61	1 638 787 542.12	892 559 537.97	الديون المدينة الاخرى
585.00	340 461 481.77	0.00	اموال خزينة الخصوم
2 735 986 414.47	3 614 561 264.03	1 449 873 227.87	مجموع الخصوم الجارية
-0.2	1.4	-	معدل النمو
23 439 937 760 .63	21 023 100 573.48	15 994 594 597.14	المجموع العام للخصوم

المصدر: من إعداد الطالب اعتماداً على الوثائق المقدمة من طرف مصلحة المحاسبة والمالية.

كما هو معلوم فإن خصوم المؤسسة هي عبارة عن الموارد ومصادر التمويل التي اعتمدها المؤسسة لتمويل استخدماتها (الأصول)، فخلال فترة الدراسة 2012-2014 تغيرت قيم هذه العناصر بالشكل التالي:

مجموع رؤوس الأموال الخاصة بزيادة خلال سنة 2013 من عينة الدراسة مقارنة مع سنة 2012 بمعدل نمو يقدر بـ: 18% ويرجع سبب الزيادة في سنة 2013 إلى ارتفاع في عنصر فارق إعادة التقييم أما في سنة 2014 فنلاحظ أيضاً ارتفاع مستمر في مجموع رؤوس الأموال الخاصة بمعدل نمو 15% نتيجة لزيادة عنصر إعادة التقييم والترحيل من جديد؛

مجموع الخصوم غير الجارية (ديون وقروض طويلة الأجل) زيادة في سنة 2013 مقارنة مع سنة 2012 بمعدل نمو 7% ويرجع سبب الزيادة إلى ارتفاع في عنصر المؤنات والمنتجات المدرجة في الحسابات سلفاً إضافة إلى زيادة الضرائب والقروض، أما بالنسبة لسنة 2014 مقارنة مع سنتي 2012 و2013 فنلاحظ ان هناك ارتفاع أيضاً بمعدل 4% نتيجة الى زيادة المؤنات والمنتجات المدرجة في الحسابات سلفاً؛

مجموع الخصوم الجارية (ديون قصيرة الأجل) نلاحظ أنها هناك زيادة من 2012 الى 2013 بمعدل نمو 14% وسبب هذه الزيادة هو زيادة مبلغ الموردون والحسابات الملحقة إضافة الى عنصر أموال خزينة الخصوم، كما نلاحظ انخفاض في عناصر الخصوم الجارية بالنسبة لسنة 2014 بمعدل نمو 20% ويرجع السبب في ذلك الى زيادة قيمة الديون المدينة الاخرى.

ب. تحليل جدول حسابات النتائج: تتمثل في مجمل قائمة الدخل من سنة 2012-2014 (يُنظر

الملحق رقم 03)، كما هو موضح في الجدول الآتي:

جدول رقم (2-6): حسابات نتائج المؤسسة للفترة 2012-2014

2014	2013	2012	
8 198 404 832.92	7 457 639 024.66	6 897 428 888.73	المبيعات والمنتجات الملحقة
39 351 619.18	40 924 924.75	-104 295 117.26	تغيرات المخزونات والمنتجات المصنعة والجارية
0.00	0.00	0.00	الاتاج المثبت
1 618 000.00	1 077 454.54	0.00	اعانات الاستغلال
8 239 374 452.10	7 499 641 403.95	6 793 133 771.47	انتاج السنة المالية
-1 814 202 282.89	-1 612 777 654.65	-1 539 307 871.61	المشتريات المستهلكة
-589 862 882.64	-549 811 163.27	-465 087 811.44	الخدمات والاستهلاكات الأخرى
-2 404 065 165.53	-2 162 588 817.92	-2 004 395 683.05	استهلاك السنة المالية
5 835 309 286.57	5 337 052 586.03	4 788 738 088.42	قيمة الاستغلال المضافة
-1 097 439 540.51	-1 078 786 021.60	-672 525 789.52	ايعاء العاملين
-138 208 400.62	-127 190 521.42	-150 389 631.32	الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة
4 599 661 345.44	4 131 076 043.01	3 965 822 667.58	اجمالي فائض الاستغلال
70 869 793.70	141 925 799.88	255 981 995.83	المنتجات العملية الأخرى
-36 384 327.41	-38 845 259.23	-31 495 494.79	الايعاء العملية الأخرى
-502 425 002.12	-607 496 139.53	-522 046 694.43	المخصصات للاهتلاكات والمؤونات وخسارة القيمة
-185 529 853.76	447 703.34	2 488 375.79	استئناف على خسائر القيمة والمؤونات
21 074 848.50	3 627 108 147.47	3 670 750 849.98	النتيجة العملية
3 967 266 804.35	197 212 071.91	167 820 078.45	المنتجات المالية
181 428 873.95	-202 134.47	-783 229.87	الايعاء المالية
-14 861 .20	197 009 937.44	167 036 848.58	النتيجة المالية
181 414 012.75	3 824 118 084.91	3 837 787 698.56	النتيجة العادية قبل الضرائب
4 148 680 817.10	-531 501 772.00	-507 962 184.00	الضرائب الواجب دفعها على النتائج العادية
-28 935 393.17	-2 219 943.26	13 389 027.86	الضرائب المؤجلة على النتائج العادية
3 305 138 306.93	3 290 396 369.65	3 343 214 542.42	النتيجة الصافية للانشطة العادية

0.00	0.00	0.00	العناصر غير العادية- المنتجات يطلب تعيينها
0.00	0.00	0.00	العناصر غير العادية- الاعباء يطلب تعيينها
0.00	0.00	0.00	النتيجة غير العادية
3 305 138 306.93	3 290 396 369.65	3 343 214 542.42	النتيجة الصافية للسنة المالية

المصدر: من إعداد الطالب اعتماداً على الوثائق المقدمة من طرف مصلحة المحاسبة والمالية

من الجدول أعلاه؛ يمكن قراءة تطور كل من (المبيعات، القيمة المضافة والنتيجة الصافية) وفق

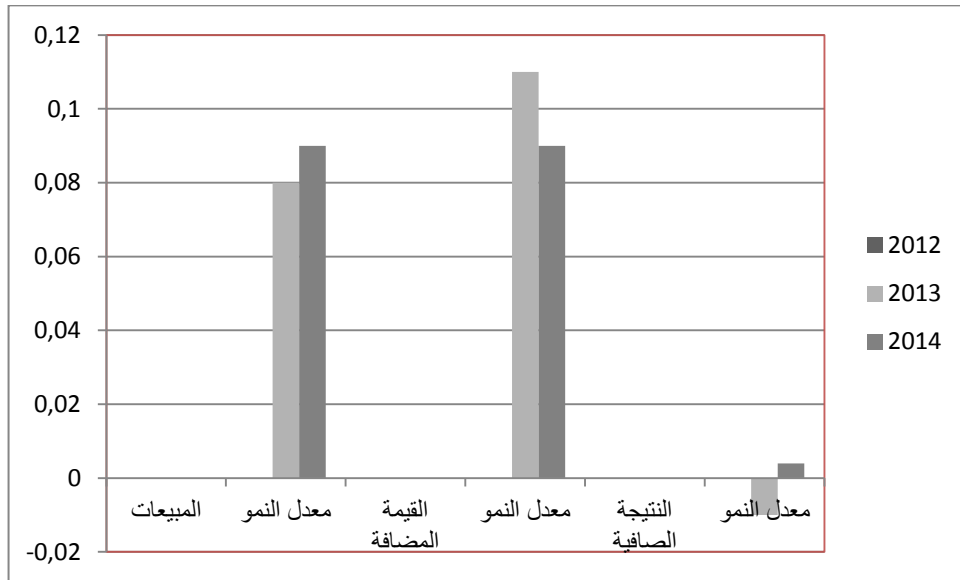
الجدول والشكل البياني التاليين:

جدول رقم (7-2): تطور المبيعات والنتيجة الصافية للمؤسسة من 2012-2014.

2014	2013	2012	
8 198 404 832.92	7 457 639 024.66	6 897 428 888.73	المبيعات
0.09	0.08	-	معدل النمو
5 835 309 286.57	5 337 052 586.03	4 788 738 088.42	القيمة المضافة
0.09	0.11	-	معدل النمو
3 305 138 306.93	3 290 396 369.65	3 343 214 542.42	النتيجة الصافية
0.004	-0.01	-	معدل النمو

المصدر: من إعداد الطالب اعتماداً على الوثائق المقدمة من طرف مصلحة المحاسبة والمالية.

شكل رقم (2-6): تطور المبيعات، النتيجة الصافية والقيمة المضافة للفترة من 2012 - 2014.



المصدر: من إعداد الطالب اعتماداً على الوثائق المقدمة من طرف مصلحة المحاسبة والمالية

من خلال الجدول والتمثيل البياني أعلاه؛ يتضح لنا أن هناك تطور لرقم أعمال المؤسسة من سنة

إلى أخرى، حيث أن هناك زيادة في سنة 2013 بالنسبة لمبيعات المؤسسة بمعدل نمو 8% كما

نلاحظ زيادة أيضاً مستمرة في سنة 2014 بمعدل نمو 9% ويرجع السبب في ذلك إلى أن المؤسسة

حققت نسبة إنتاج تفوق الطاقة الإنتاجية السنوية المتمثلة في 1000 000 طن سنويا حيث تقدر هذه الزيادة بـ: 2.5% مما أدى إلى تنشيط المبيعات لسنة 2014؛ حيث تتمثل نقاط البيع للمؤسسة وفق مايلي: سطيف حيث بلغت نسبة المبيعات بها سنة 2014 بـ: 47% (99% CPJ 1% CRS)، بجاية حيث بلغت نسبة المبيعات بها سنة 2014 بـ: 19% (95% CRS 5% CPJ)، أما عن ولاية برج بوعريريج فبلغت نسبة مبيعاتها لسنة 2014 بـ: 24% (97% CRS 3% CPJ)، وما نسبته 10% تخص نقاط البيع بباقي الولايات الأخرى (97% CRS 3% CPJ)، أما فيما يخص تطور ودراسة القيمة المضافة للإستغلال فنلاحظ أن هناك إرتفاع في سنة 2013 و 2014 مقارنة مع سنة 2012 بمعدل نمو 11% و 9% على التوالي، ويعود سبب ذلك إلى تنشيط المبيعات، أما بالنسبة للنتيجة الصافية للسنة المالية للمؤسسة فنلاحظ في سنة 2013 تناقص في قيمتها مقارنة مع سنة 2012 بمعدل 1% ويرجع السبب في ذلك الى الإستثمارات التي قامت بها المؤسسة سنة 2013 وذلك بشرائها أصول تتمثل في مصفات للحد من التلوث، وفيما يخص 2014 فهناك تحسن ملحوظ بمعدل نمو 0.4%.

ج . تحليل جدول سيولة الخزينة: تتمثل في عناصر سيولة الخزينة من سنة 2012-2014 (يُنظر الملحق رقم 04)، كما هو موضح في الجدول الآتي:

جدول رقم (8-2): سيولة الخزينة المؤسسة للفترة 2012-2014

البيان	2012	2013	2014
تدفقات اموال الخزينة المتأتية من الانشطة التشغيلية			
التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن	7 583 980 916.66	8 765 463 723.31	9 708 689 358.58
المبالغ المدفوعة للموردين	-3 389 211 721.7	-3 911 242 453.60	-5 582 873 643.97
المبالغ المدفوعة للعاملين	-764224 689.29	-937 445 903.19	-11 450 263 047.07
الفوائد والمصاريف الاخرى المدفوعة	-10 578 000.73	-9 904 157.0	-9 354 884.91
الضرائب على النتائج المدفوعة	-551 910 440.00	0.00	-1 012 520 622.67
تحصيلات مختلفة	23 774 070.65	10 531 155.88	7 524 942.53
مدفوعات مختلفة	-3 113 479.98	-6 922 858.10	-12 376 091.80
تدفقات اموال الخزينة الصافية المتأتية من الانشطة التشغيلية (أ)	1 888 716 654.94	3 910 479 507.22	1 648 826 010.69

			تدفقات اموال الخزينة قبل العناصر غير العادية
-3 045 698 132.11	-5 956 129 147.32	-373 826 129.58	المسحوبات عن اقتناء تسيببات مادية او غير مادية
0.00	0.00	12 500.00	المقبوضات عن اقتناء تسيببات مالية
0.00	-2 000 000 000.00	-4 400 000 000.00	المسحوبات عن عمليات بيع تسيببات مادية او غير مادية
600 000 000.00	2 000 000 000.00	200 000 000.00	التحصيلات عن بيع تسيببات مالية
182 250 000.00	196 600 000.00	72 833 333.33	الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات المقبوضة
-2 263 448 132.11	-5 759 529 147.32	-4 501 016 296.25	تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار(ب)
			تدفقات اموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل
-400 000 000.00	-400 000 000.00	-476 000 000.00	الحصص وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها
1 063 349 979.30	0.00	0.00	التحصيلات المتأتية من القروض
663 349 979.30	-400 000 000.00	-476 000 000.00	صافي تدفقات اموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل(ج)
48 727 857.88	-2 249 049 640.10	-2 088 299 641.31	تغير اموال الخزينة في الفترة(أ+ب+ج)
1 468 472 367.65	3 732 843 007.75	5 823 365 076.80	اموال الخزينة ومعادلاتها عند افتتاح السنة المالية
1 517 200 225.53	1 468 472 367.65	3 732 843 007.75	اموال الخزينة ومعادلاتها عند اقفال السنة المالية
48 727 857.88	-2 264 370 640.10	-2 090 522 069.05	تغير اموال الخزينة خلال الفترة
0.00	15 321 000.00	2 222 427.74	المقاربة مع النتيجة المحاسبية

المصدر: من إعداد الطالب اعتماداً على الوثائق المقدمة من طرف مصلحة المحاسبة والمالية

من الجدول أعلاه؛ يمكن قراءة تطور كل من (تغير أموال الخزينة للفترة أ+ب+ج والمقاربة مع

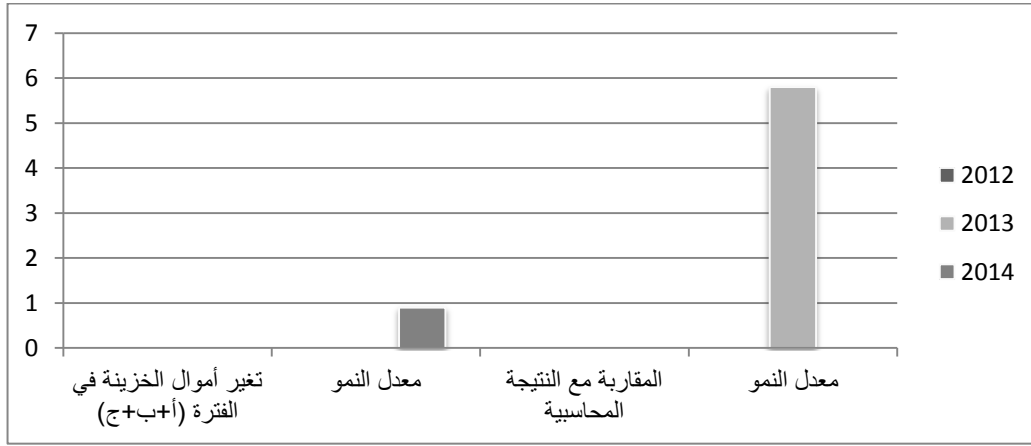
النتيجة المحاسبية) وفق الجدول والشكل البياني التاليين:

جدول رقم (9-2): تطور أموال الخزينة في الفترة، المقاربة مع النتيجة المحاسبية للفترة 2012-2014.

2014	2013	2012	البيان
48 727 857.88	-2 249 049 640.10	-2 088 299 641.31	تغير أموال الخزينة في الفترة (أ+ب+ج)
0.9	-0.07	-	معدل النمو
0.00	15 321 000.00	2 222 427.74	المقاربة مع النتيجة المحاسبية
-	5.8	-	معدل النمو

المصدر: من إعداد الطالب اعتماداً على الوثائق المقدمة من طرف مصلحة المحاسبة والمالية.

شكل رقم (2-7): تغير أموال الخزينة، المقاربة مع النتيجة المحاسبية للفترة من 2012 - 2014



المصدر: من إعداد الطالب اعتماداً على الوثائق المقدمة من طرف مصلحة المحاسبة والمالية

من خلال الجدول والتمثيل البياني أعلاه؛ يتضح لنا أن أموال الخزينة في الفترة (أ+ب+ج) تناقصت سنة 2013 مقارنة مع سنة 2012 بنسبة 7% ويرجع السبب في ذلك إلى أن المؤسسة إستثمراتها التي مؤلت لم تتحول بصفة مطلقة إلى سيولة كافية تمكنها من دعم الخزينة خاصة الاستثمارات والأعباء التي تتعلق بوعي المؤسسة بتحديات التنمية المستدامة مما جعل أموال الخزينة في تراجع، وفيما يخص سنة 2014 فنلاحظ زيادة بمعدل نمو 9% وهذا راجع إلى زيادة في مجموع أنشطتها التمويلية والإستثمارية، أما عن عنصر المقاربة مع النتيجة المحاسبية فهو في إنخفاض مستمر خلال سنوات الدراسة حيث سجلنا إنخفاض بمعدل 5.8 سنة 2013 مقارنة مع سنة 2012، ثم لم يظهر في سنة 2014 إطلاقاً مقارنة مع سنة 2013.

ثانياً: إعداد الميزانيات المالية المختصرة من سنة 2012 إلى 2014

أ. سيتم فيما يلي عرض للميزانيات المختصرة لمؤسسة SCAEK وفق الجداول التالية:

جدول رقم (10-2): الميزانية المالية المختصرة لسنة 2012

المبلغ	البيان	المبلغ	البيان
13 909 238 867.00	رؤوس الأموال الخاصة	10 096 274 753.04	أصول غير جارية
635 482 502.27	خصوم غير جارية	5 898 319 844.10	أصول جارية
1 449 873 227.87	خصوم جارية		
15 994 594 597.14	المجموع	15 994 594 597.14	المجموع

المصدر: من إعداد الطالب اعتماداً على الوثائق المقدمة من طرف مصلحة المحاسبة والمالية.

جدول رقم (11-2): الميزانية المالية المختصرة لسنة 2013

المبلغ	البيان	المبلغ	البيان
16 515 193 917.63	رؤوس الأموال الخاصة	16 003 007 581.11	أصول غير جارية
893 255 391.82	خصوم غير جارية	5 020 092 992.37	أصول جارية
3 614 651 264.03	خصوم جارية		
21 023 100 573.48	المجموع	21 023 100 573.48	المجموع

المصدر: من إعداد الطالب اعتماداً على الوثائق المقدمة من طرف مصلحة المحاسبة والمالية.

جدول رقم (12-2): الميزانية المالية المختصرة لسنة 2014

المبلغ	البيان	المبلغ	البيان
19 100 703 772.12	رؤوس الأموال الخاصة	17 878 848 591.82	أصول غير جارية
1 603 265 574.04	خصوم غير جارية	5 561 089 168.81	أصول جارية
2 735 968 414.47	خصوم جارية		
23 439 937 760.63	المجموع	23 439 937 760.63	المجموع

المصدر: من إعداد الطالب اعتماداً على الوثائق المقدمة من طرف مصلحة المحاسبة والمالية.

ب. تشخيص الهيكل المالي لمؤسسة SCAEK

هذه النسب ترسم هيكل الميزانية وذلك من خلال مقارنة عنصرين من عناصر الأصول بإجمالي الأصول أو عنصر من عناصر الخصوم إلى إجمالي الخصوم والتي تتمثل في النسب التالية:
نسب هيكله الاصول:

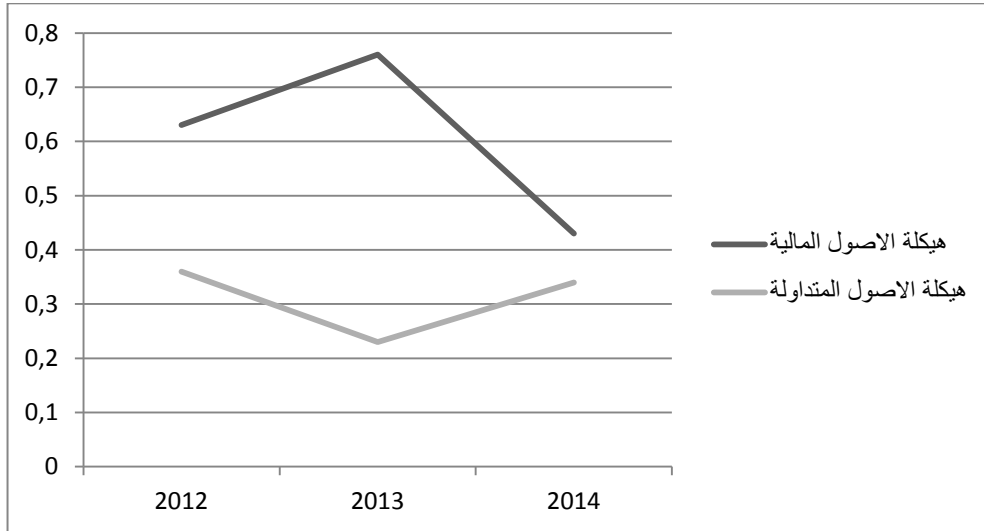
توضح طبيعة نشاط المؤسسة (SCAEK) والقطاع الاقتصادي الذي تنتمي اليه اضافة الى الوصول للوضعية المثلى لتوزيع عناصر الاصول على مختلف المراكز وفيما يلي جدول يوضح ذلك.

جدول رقم (13-2): نسب هيكله الاصول للفترة 2012-2014

النسبة	كيفية حسابها	2012	2013	2014
هيكله الاصول الثابته	الاصول الثابته /اجمالي الاصول	0.63	0.76	0.76
هيكله الاصول المتداولة	الاصول المتداولة/اجمالي الاصول	0.36	0.23	0.23

المصدر: من إعداد الطالب اعتماداً على الوثائق المقدمة من طرف مصلحة المحاسبة والمالية.

شكل رقم (2-8): هيكله الاصول المالية والأصول المتداولة للفترة من 2011 - 2014



المصدر: من إعداد الطالب اعتماداً على الوثائق المقدمة من طرف مصلحة المحاسبة والمالية.

نلاحظ من خلال الجدول والتمثيل البياني أعلاه؛ أن نسبة هيكله الاصول الثابته في ارتفاع وإنخفاض خلال سنوات الدراسة، حيث نلاحظ ارتفاع في الاصول الثابته سنة 2013 بمقدار 76 % مقارنة مع سنة 2012 ويرجع السبب في ذلك إلى إقتناء المؤسسة لأصول ثابتة خلال هذه السنة، ثم تناقص

مجموع الأصول المتداولة خلال سنة 2013 و2014 بمقدار 23% مقارنة مع سنة 2012 الذي كان 36% ، من جانب الأصول المتداولة والمتمثلة في جانب المخزونات فالمؤسسة محل الدراسة تقوم بإنتاج منتجات حسب الطلب متمثلة في الاسمنت سريع التصلب تحت الماء، إسمنت أبار البترول.

نسب هيكله الخصوم:

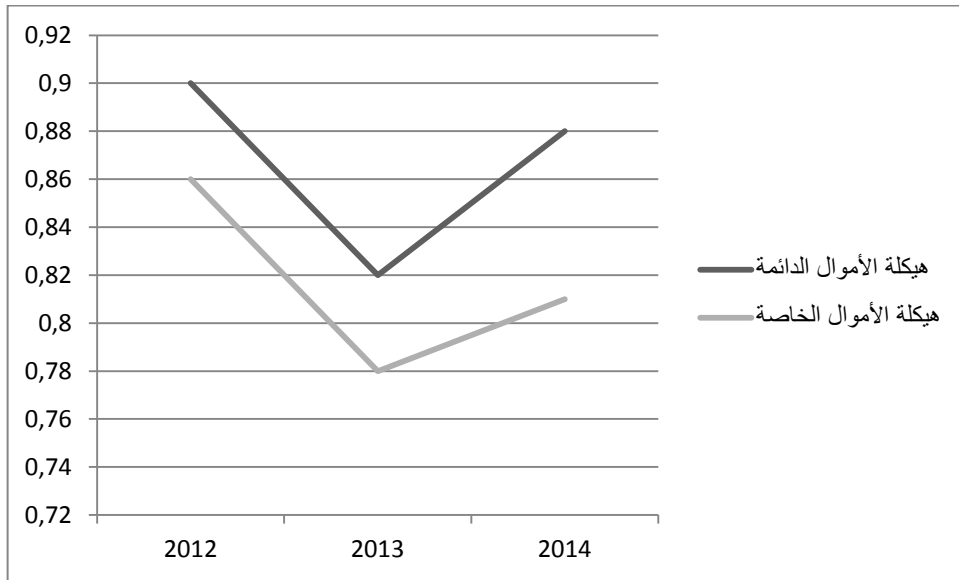
تعتبر هذه النسب عن الوضعية المثلى باستعمال الاموال المستثمرة، بمعنى السياسة التمويلية المتبعة من طرف المؤسسة، وندرجها في الجدول والشكل التاليين التالي:

جدول رقم (14-2): نسب هيكله الخصوم للفترة 2012-2014

النسبة	كيفية حسابها	2012	2013	2014
هيكله الاموال الدائمة		0.9	0.82	0.88
هيكله الاموال الخاصة		0.86	0.78	0.81

المصدر: من إعداد الطالب اعتماداً على الوثائق المقدمة من طرف مصلحة المحاسبة والمالية.

شكل رقم (2-9): نسب هيكله الخصوم من 2012 - 2014



المصدر: من إعداد الطالب اعتماداً على الوثائق المقدمة من طرف مصلحة المحاسبة والمالية.

نلاحظ من خلال الجدول والتمثيل البياني أعلاه؛ أن الاموال الدائمة لها وزن كبير مقارنة مع حجم الديون قصيرة الأجل ضمن هيكله الخصوم، حيث شهدت إنخفاضاً طفيفاً سنة 2013 بمقدار: 82% ليصل في سنة 2014 إلى 88%، ومن الملاحظ ان المؤسسة تعتمد على الاموال الدائمة وهو مؤشر جيد

بالنسبة للمؤسسة حيث بلغت نسبة الأموال الخاصة 86% وما نسبته 14% دين طويل الأجل ودين قصير الأجل، أي أن عملية التمويل لدى المؤسسة تعتمد على الأموال الخاصة هذا بالنسبة لسنة 2012، أما بالنسبة لسنة 2013 بلغت نسبة الاموال الخاصة 78%، ومانسبته 22% دين طويل الأجل و دين قصير الأجل ويمكن القول أن عملية التمويل لدى المؤسسة تعتمد على الأموال الخاصة، أما فيما يخص 2014 فنلاحظ أن نسبة الأموال الخاصة بلغت 81% ومانسبته 19% دين طويل الأجل ودين قصير الأجل، أي أن عملية التمويل لدى المؤسسة تعتمد على الأموال الخاصة، باعتبارها مؤسسة مساهمة تابعة للشريك الوحيد مجمع إسمنت الجزائر التابع للدولة، مما يعني عدم وجود مشاكل في التمويل.

المطلب الثاني: حساب مؤشرات التوازن المالي لمؤسسة SCAEK

لتحليل التوازنات المالية في المؤسسة تعتمد على (03) مستويات هي:

☞ رأس المال العامل؛

☞ الاحتياج لرأس المال العامل؛

☞ الخزينة.

أولاً: التوازن الدائم لرأس المال العامل FRNG رأس المال العامل مؤشر مهم لمعرفة ما إذا كانت المؤسسة تحقق التوازن المالي في المدى الطويل أو لا تحققه ويُحسب بالعلاقة التالية:

$$FR = (\text{رؤوس الأموال الخاصة} + \text{الخصوم غير الجارية}) - \text{الأصول غير الجارية}$$

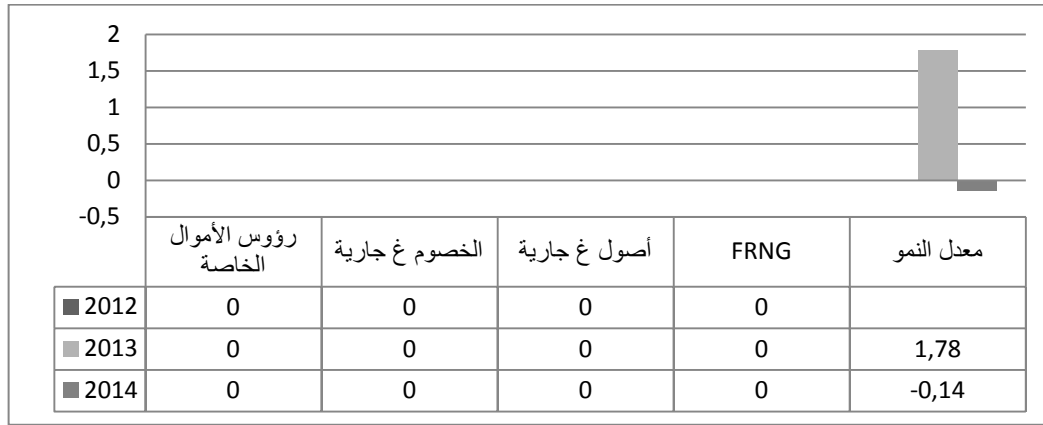
فيما يلي جدول وشكل بياني يوضحان تطور رأس المال العامل:

جدول رقم (15-2): تطور رأس المال العامل FRNG

البيان	2012	2013	2014
رؤوس الأموال الخاصة	13 909 238 867.00	16 515 193 917.63	19 100 703 772.12
الخصوم غ جارية	635 482 502.27	893 255 391.82	1 603 265 574.04
أصول غ جارية	10 096 274 753.04	5 020 092 992.37	10 096 274 753.04
FRNG	4 448 446 616.23	12 388 356 317.08	10 607 694 593.12
معدل النمو	-	1.78	-0.14

المصدر: من إعداد الطالب اعتماداً على الوثائق المقدمة من طرف مصلحة المحاسبة والمالية.

شكل رقم (2-10): تطور رأس المال عامل للفترة من 2012 - 2014



المصدر: من إعداد الطالب اعتماداً على الوثائق المقدمة من طرف مصلحة المحاسبة والمالية.

نلاحظ من خلال الجدول والتمثيل البياني أعلاه؛ أن المؤسسة حققت رأس مال عامل موجب خلال سنوات الدراسة من سنة 2012 الى غاية 2014، فنلاحظ ارتفاع في رأس المال العامل للمؤسسة خلال سنة 2013 مقارنة مع سنة 2012 بمعدل نمو 178% ويعود السبب في ذلك الى أن رؤوس الاموال والخصوم غير الجارية (الأموال الدائمة) غطت الأصول غير الجارية، وهذا يعني أن المؤسسة خلال هذه السنة حققت توازن مالي على المدى الطويل، أما في سنة 2014 فنلاحظ انخفاض في رأس المال العامل مقارنة مع سنة 2013 بمعدل نمو 14% يشير ذلك أن المؤسسة قامت بتمويل استثمارات جديدة وبأبواب الاحتياجات المالية الثابتة باستخدام مواردها المالية الدائمة وحققت في ذلك نقص في رصيد رأس المال العامل.

لأنواع رأس المال العامل

الجدول والشكل البياني يوضحان حساب مختلف أنواع رأس المال العامل لمؤسسة صناعة الإسمنت عين الكبيرة-سطيف- خلال الفترة (2012-2014):

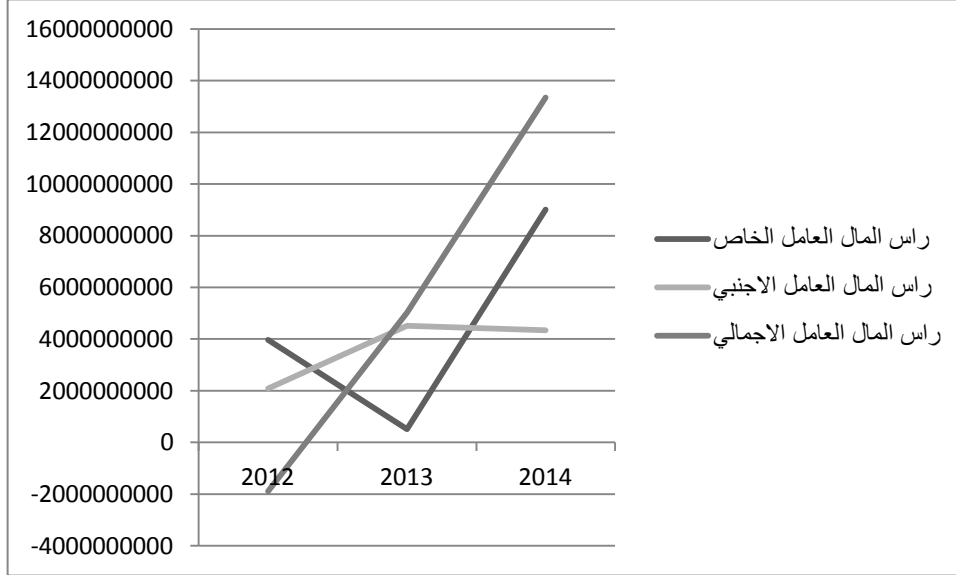
جدول رقم (2-16): أنواع رأس المال العامل لمؤسسة عين الكبيرة للفترة 2012-2014

2014	2013	2012	البيان
19 100 703 772.12	16 515 193 917.63	13 909 238 867.00	الأموال الخاصة
10 096 274 753.04	16 003 007 581.11	17 878 848 591.82	-الأصول الثابتة
9 004 429 019.08	512 186 336.52	-3 969 609 724.82	= رأس المال العامل الخاص
23 439 937 760 .63	21 023 100 573.48	15 994 594 597.14	مجموع الخصوم
19 100 703 772.12	16 515 193 917.63	13 909 238 867.00	-الأموال الخاصة
4 339 234 038.51	4 507 906 655.85	2 085 335 730.14	= رأس المال العامل الأجنبي

23 439 937 760.63	21 023 100 573.48	15 994 594 597.14	مجموع الأصول
10 096 274 753.04	16 003 007 581.11	17 878 848 591.82	-الأصول الثابتة
13 343 663 007.59	5 020 092 992.37	-1 884253 994.68	= رأس المال العامل الإجمالي

المصدر: من إعداد الطالب اعتماداً على الوثائق المقدمة من طرف مصلحة المحاسبة والمالية.

شكل رقم (2-11): تطور أنواع رأس المال عامل للفترة من 2012 - 2014



المصدر: من إعداد الطالب اعتماداً على الوثائق المقدمة من طرف مصلحة المحاسبة والمالية.

من خلال النتائج المتحصل عليها في الجدول والتمثيل البياني أعلاه؛ يمكن تسجيل عدة ملاحظات هي:

📌 رأس المال العامل الخاص:

نلاحظ أن قيمة رأس المال العامل الخاص بالمؤسسة خلال سنوات (2013/2014) كانت موجبة، حيث بلغت نسبة الزيادة سنة 2013 حوالي 87.09% بالمقارنة مع السنة الماضية وبالنسبة لسنة 2014 كانت حوالي 16.58%، وهذا يعني أن المؤسسة كانت قادرة على تمويل أصولها الثابتة من خلال مواردها الخاصة دون الاعتماد على الموارد الخارجية، وبالتالي فالمصادر الداخلية كانت كافية لتمويل استثماراتها، وهو مؤشر إيجابي للمؤسسة على عدم التبعية للأطراف الخارجية ولوضعيتها المالية، أما الملاحظة الثانية والتي يمكن تسجيلها أن خلال سنة 2012 كانت قيمة رأس المال العامل الخاص سالبة وهذا يدل على أن المؤسسة لم تكن قادرة على تغطية الأصول الثابتة بسبب زيادة لهذه الأخيرة بأموالها الخاصة فالمؤسسة لديها رغبة توسعية من خلال زيادة استثماراتها، هذا أدى بالمؤسسة إلى الإعتماد على الديون الطويلة الأجل لتغطية هذا العجز؛

رأس المال العامل الأجنبي:

نلاحظ أن قيمة رأس المال العامل الأجنبي مقارنة بالأموال الخاصة للمؤسسة في حالة إرتفاع خلال الثلاث سنوات (2012/2013/2014)، وهذا يفسر بأن المؤسسة مستقلة مالياً، أي عدم تدخل الأطراف الخارجية في سياساتها المالية؛

رأس المال العامل الإجمالي نلاحظ أن قيمة رأس المال العامل الإجمالي مقارنة بالأصول الثابتة للمؤسسة سنة 2012 كانت سالبة حيث قُدرت قيمتها 1 884253 994.68 - ثم إرتقت سنة 2013 و2014 بنسبة 16.6% و16.5% على التوالي، كما سبقت الإشارة عليه (إنتاج منتجات حسب الطلب).

ثانياً: الاحتياج لرأس المال العامل BFR :

ينشأ الاحتياج لرأس المال العامل من عدم قدرة المؤسسة على التوفيق بين دورة الاستغلال والديون قصيرة الأجل فينشأ خلل في تمويل الأصول المتداولة ويعبر عنه بالفرق بين الأصول المتداولة والخصوم المتداولة ما عدا سلفات مصرفية (خزينة الخصوم)، فإذا كان الفرق موجباً يعني أن هناك خلل تتم تغطيته بالموارد الدائمة أي دورة الاستثمار ويتم حسابه كما يلي:

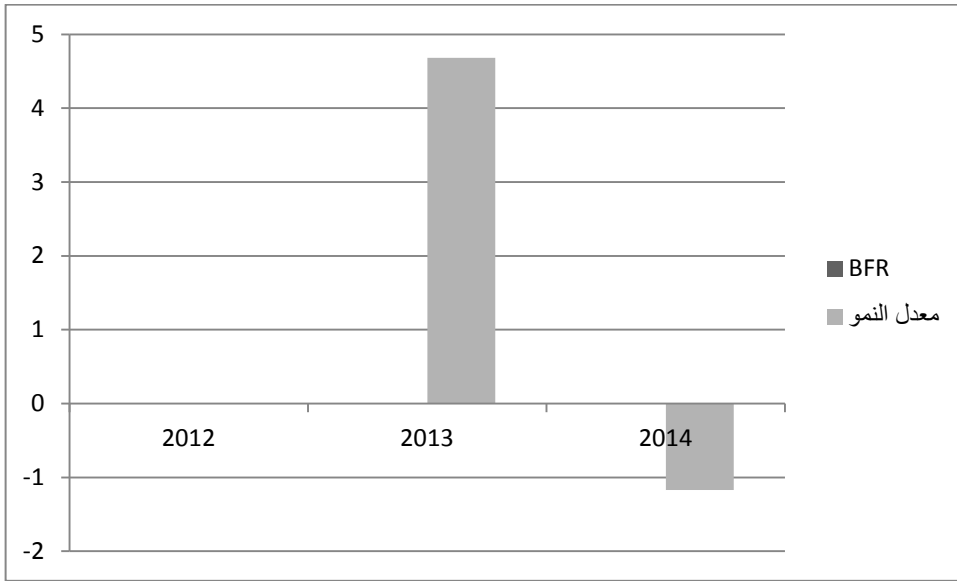
$$BFR = (\text{مجموع الأصول الجارية} - \text{أموال الخزينة}) - (\text{مجموع الخصوم} - \text{خزينة})$$

جدول رقم (17-2): تطور احتياج رأس المال العامل BFR

البيان	2012	2013	2014
مجموع الأصول الجارية	5 898 319 844.10	5 020 092 992.37	5 561 089 168.8
أموال الخزينة	3 997 716 387.49	2 118 915 838.72	3 278 235 652
(مج الأصول الجارية - أموال الخزينة)	1 900 603 456.61	2 901 177 153.65	2 282 853 516.03
مج خ الجارية	1 449 873 227.87	3 614 651 264.03	2 735 968 414.47
خزينة الخصوم	0.00	340 461 481.77	585.00
(مج خ الجارية - الخصوم)	1 449 873 227.87	340 461 481.77	2 735 967 829.47
BFR	450 730 228.74	2 560 715 671.88	-453 114 313.44
معدل النمو	-	4.68	-1.17

المصدر: من إعداد الطالب اعتماداً على الوثائق المقدمة من طرف مصلحة المحاسبة والمالية

شكل رقم (2-12): تطور احتياجات رأس المال العامل للفترة من 2011 - 2015



المصدر: من إعداد الطالب اعتماداً على الوثائق المقدمة من طرف مصلحة المحاسبة والمالية

نلاحظ من خلال الجدول والتمثيل البياني أعلاه؛ أن المؤسسة حققت احتياج رأس المال العامل موجب خلال سنة 2012 و 2013 محل الدراسة أي بمعدل نمو سنة 2013 يقدر ب 4.68 وحققت احتياج رأس مال عامل سالب سنة 2014 أي بمعدل نمو 1.17 مقارنة مع سنة 2013 ويعود السبب في تحقيق المؤسسة إحتياج رأس مال عامل موجب خلال سنة 2012 و 2013 الى أن المؤسسة لم تتمكن من تغطية إحتياجات الدورة بموارد الدورة وهذا يؤثر ببطء على دوران المخزون والأجال الممنوحة للعملاء وهذه الوضعية تستدعي من المؤسسة القيام بتخفيض قيمة إحتياجات الدورة إما عن طريق تسريع معدل دوران المخزونات وتقليص في المدة الممنوحة للعملاء، ومنح أجال طويلة للموردين، إلا أنه في سنة 2014 نلاحظ انخفاض وهذا مؤشر شبه جيد مما يدل على قدرة المؤسسة في تغطية إحتياجاتها وذلك بزيادة ديونها قصيرة الاجل.

ثالثاً: تحليل الخزينة TR

الخزينة هي الفرق بين رأس المال العامل FRNG واحتياج رأس المال العامل BFR، وهي القيم السائلة التي تبقى فعلا تحت تصرف المؤسسة بعد طرح رأس المال العامل FRNG من احتياج رأس المال العامل BFR والجدول والشكل البياني يوضحان تغيرات الخزينة خلال فترة الدراسة:

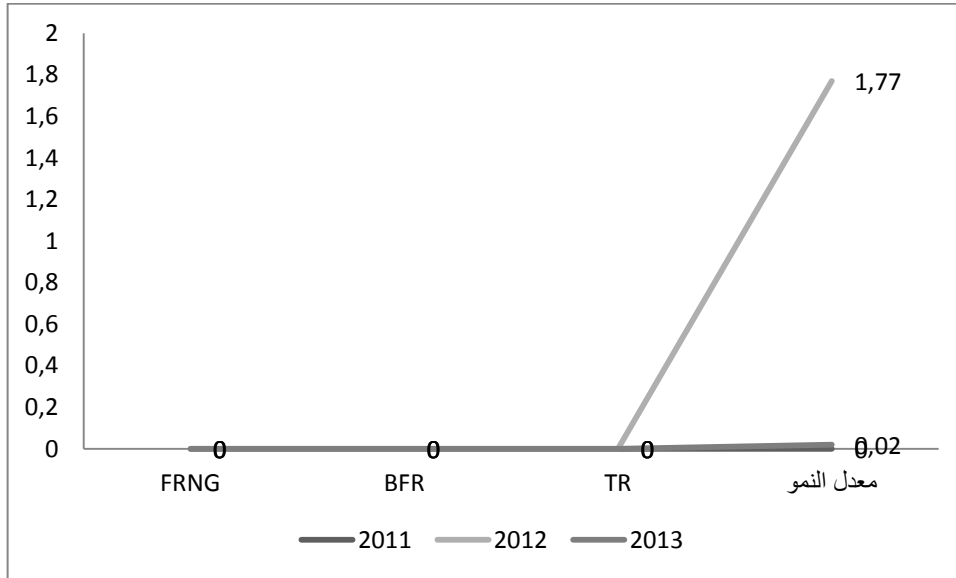
$$TR = \text{رأس المال العامل FRNG} - \text{احتياجات رأس المال العامل BFR}$$

جدول رقم (18-2): يوضح تطور الخزينة للفترة 2012-2014

البيان	2011	2012	2013
FRNG	4 448 446 616.23	12 388 356 317.08	10 607 694 593.12
BFR	450 730 228.74	2 560 715 671.88	-453 114 313.44
TR	3 907 716 387	10 827 640 645.12	11 060 808 906.56
معدل النمو	-	1.77	0.02

المصدر: من إعداد الطالب اعتماداً على الوثائق المقدمة من طرف مصلحة المحاسبة والمالية.

شكل رقم (2-13): تطور الخزينة للفترة من 2011 - 2014



المصدر: من إعداد الطالب اعتماداً على الوثائق المقدمة من طرف مصلحة المحاسبة والمالية.

نلاحظ من خلال الجدول والتمثيل البياني أعلاه؛ أن المؤسسة حققت خزينة موجبة خلال سنوات الدراسة، أي نلاحظ أنه خلال سنة 2013 إرتفاع في قيمة الخزينة مقارنة مع سنة 2012 بمعدل نمو قدر ب 177%، أما في سنة 2014 نلاحظ أيضا ارتفاع بمعدل نمو 2% مقارنة مع سنة 2013 ويعود السبب في تحقيق المؤسسة لقيمة موجبة إلى وجود فائض مالي حققته بعد تغطية إحتياجاتها المالية، وعموما حققت المؤسسة خلال هذه السنوات توازن مالي سواء على المستوى الأعلى أو الأدنى، مما أدى إلى تحسن وضعية الخزينة، إلا أن على المؤسسة تعديل مستوى الإحتياج في رأس المال العامل وذلك بتسريع معدل دوران المخزون وتمديد أجال الموردين والتصرف في الأموال المجمدة وإستغلالها في عمليات إستثمارية لكي تحقق عوائد أكبر.

المبحث الثالث: قياس الأداء المالي عن طريق مؤشرات (السيولة والنشاط، الربحية والمردودية، التدفقات النقدية)

مثلاً تم التطرق إلى نسب التوازن المالي للمؤسسة هناك نسب أخرى تستطيع بها قياس وتقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية هي نسب السيولة والنشاط، الربحية والمردودية، التدفقات النقدية.

المطلب الأول: نسب السيولة ونسب النشاط

الفرع الأول: نسب السيولة

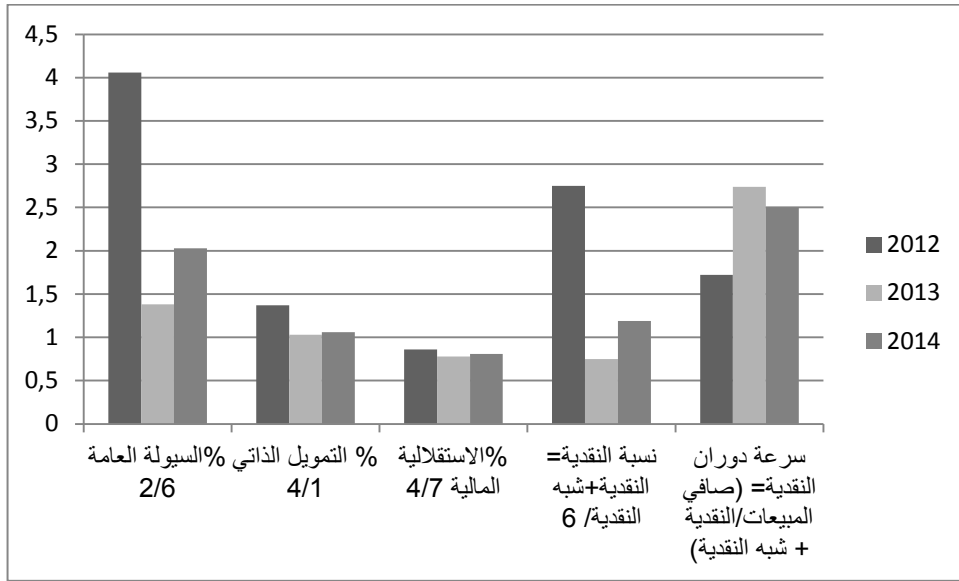
تُعتبر السيولة واحدة من أهم الأمور التي يهتم بها المحلل المالي، والأطراف الأخرى سواء إدارة المشروع أو الجهات المهتمة بمدى قدرة المشروع للوفاء بالتزاماته قصيرة الأجل أو طويلة الأجل مثل الدائنين البنوك وغيرها وتقييم السيولة يُساعد المؤسسة على تجنب حالات العسر المالي ويزيد من ثقة الدائنين في المؤسسة، وهناك عدة أنواع من النسب المالية لا بد من اختيار النسب الملائمة والمعبرة عن حالة المؤسسة، كما سنوضحه في الجدول والشكل البياني المواليين:

جدول رقم (19-2): تطور النسب المالية للفترة 2012-2014

2014	2013	2012	البيان
17 878 848 591.82	16 003 007 581.11	10 096 274 753.04	أصول غير جارية (1)
5 561 089 168.8	5 020 092 992.37	5 898 319 844.10	أصول جارية(2)
23 439 937 760.63	21 023 100 573.48	15 994 594 597.14	مج الأصول(3)
19 100 703 772.12	16 515 193 917.63	13 909 238 867.00	رؤوس أ.خ(4)
1 603 265 574.04	893 255 391.82	635 482 502.27	خصوم غ.جارية(5)
2 735 968 414.47	3 614 651 264.03	1 449 873 227.87	خصوم جارية(6)
23 439 937 760 .63	21 023 100 573.48	15 994 594 597.14	مج الخصوم(7)
2.03	1.38	4.06	% السيولة العامة 6/2
1.06	1.03	1.37	% التمويل الذاتي 1/4
0.81	0.78	0.86	% الاستقلالية المالية 7/4
1.19	0.75	2.75	نسبة النقدية = النقدية + شبه النقدية / 6
2.50	2.74	1.72	سرعة دوران النقدية = (صافي المبيعات/ النقدية + شبه النقدية)

المصدر: من إعداد الطالب اعتماداً على الوثائق المقدمة من طرف مصلحة المحاسبة والمالية

شكل رقم(2-14): تطور نسب السيولة في المؤسسة للفترة 2012-2014



المصدر: من إعداد الطالب اعتماداً على الوثائق المقدمة من طرف مصلحة المحاسبة والمالية.

نلاحظ من خلال الجدول والتمثيل البياني مايلي:

أولاً: نسب السيولة تعبر هذه النسب عن مدى قدرة المؤسسة على مواجهة التزاماتها في مواعيد استحقاقها وتنقسم إلى:

☞ **نسبة السيولة العامة:** نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة السيولة العامة خلال السنوات أكبر من الواحد حيث بلغت على التوالي؛ **4.08، 1.38، 1.06**، وذلك يعني أن المؤسسة تستطيع تسديد ديونها وحقت فائض على التوالي؛ **0.38، 3.08، 0.06**، وهذا مؤشر جيد حسب دراستنا التي إعتدنا فيها على التشخيص التطوري في المؤسسة محل الدراسة، أما إذا إعتدنا على التشخيص المقارن فتعتبر هذه النتائج تحليل أولي ولا يمكن الحكم عليها إلا إذا توفرت لدينا معلومات حول مؤسسة القطاع التي تنتمي إليه المؤسسة وبالتالي يُمكن القول أن المؤسسة تستطيع الالتزام بمواعيد إستحقاقها وذلك لتوفر السيولة اللازمة وبالتالي فهي متوازنة مالياً؛

☞ **نسبة النقدية (نسبة الخزينة الأنية):**

من الجدول والتمثيل المبين أعلاه نلاحظ أن نسبة النقدية لمؤسسة صناعة الإسمنت عين الكبيرة خلال سنة 2012 و2014 كانت؛ **2.75 و1.75** فقد سجلت نسب مرتفعة، وهذا يدل على أن المؤسسة احتفظت بأموال سائلة أكثر من حاجتها (سيولة مجمدة)، أما سنة 2013 فقد سجلت المؤسسة نسبة نقدية **0.75** وهي تشير إلى أن المؤسسة إحتفظت بقدر معقول من النقدية وهذا يدل

على أن المؤسسة لا تجد أي صعوبة في مواجهة التزاماتها المستحقة في تواريخ استحقاقها وهذه تزيد من ثقة الجهات التمويلية للمؤسسة؛

دوران النقدية

من خلال الجدول والتمثيل البياني أعلاه نلاحظ أن سرعة دوران النقدية في زيادة مستمرة خلال سنوات الدراسة، حيث سجلنا في السنة الأولى 2012 سرعة دوران نقدية قدرت بـ 1.75 مرة، وهذا يعتبر مؤشر جيد للاستخدام الفعال للنقدية بينما نلاحظ زيادة لمعدل الدوران للسنتين الموالتين وعلى التوالي (2.74 و 2.50) مرة وهذا يدل أيضا على الاستخدام الفعال للنقدية.

ثانياً: بالنسبة لنسب الهيكلية تُعد من أهم النسب لأنها تعطي صورة عن الهيكلية المالية للمؤسسة وتنقسم إلى:

☞ **نسبة التمويل الذاتي:** نلاحظ أن نسبة التمويل الذاتي أكبر من الواحد خلال السنوات الثلاث، حيث شهدت خلال سنة 2013 انخفاض يقدر بـ 1.03 مقارنة مع سنة 2012 الذي كان يقدر بمعدل 1.37، ليشهد ارتفاع سنة 2014 بمعدل 1.06، وهذا مؤشر جيد بالنسبة لوضعية المؤسسة، حيث أن باستطاعتها تغطية جُل الأصول دون اللجوء إلى الاستدانة؛ وما ساعد ذلك هو تحقيق المؤسسة لنتائج جد إيجابية وأرباح مرتفعة مكنتها من تغطية جميع نفقاتها؛

☞ **نسبة الاستقلالية المالية:** نلاحظ من خلال الجدول والتمثيل البياني أعلاه أن نسبة الاستقلالية المالية أكبر من 50% خلال السنوات الثلاث حيث سجلت سنة 2012 نسبة 86% ثم سجلت انخفاض سنة 2013 بنسبة 78% ويعود السبب في ذلك أن الأموال الخاصة سجلت انخفاض، أما في سنة 2014 فسجلت ارتفاعا بنسبة 81% وهذا راجع إلى ارتفاع في الأموال الخاصة من جهة انخفاض الديون طويلة الأجل وقصيرة الأجل من جهة أخرى، وهذا يعني أن المؤسسة مستقلة ماليا.

الفرع الثاني: نسب النشاط

هذه النسب تقيس الكفاءة في إدارة الأصل، أي تقوم بتحليل عناصر الموجودات ومعرفة كفاءة الإدارة في تحويل هذه العناصر إلى مبيعات ومن ثم إلى سيولة، أما بالنسبة للمؤسسة محل الدراسة فالجدول الموالي يوضح مختلف تغيرات نسب النشاط المسجلة خلال فترة الدراسة:

معدل دوران إجمالي الأصول = صافي المبيعات / مجموع الأصول = مرة

معدل دوران الأصول الثابتة = صافي المبيعات / الأصول الثابتة (أصول غ.ج) = مرة

معدل دوران الأصول المتداولة = صافي المبيعات / الأصول المتداولة = مرة

معدل دوران الذمم المدينة = (رقم الأعمال / العملاء + أوراق القبض

فترة التحصيل = 360 / معدل دوران الذمم المدينة = الايام

معدل دوران الحسابات الدائنة = المشتريات / الموردون + أوراق الدفع

فترة الدفع = 360 / معدل دوران الحسابات الدائنة

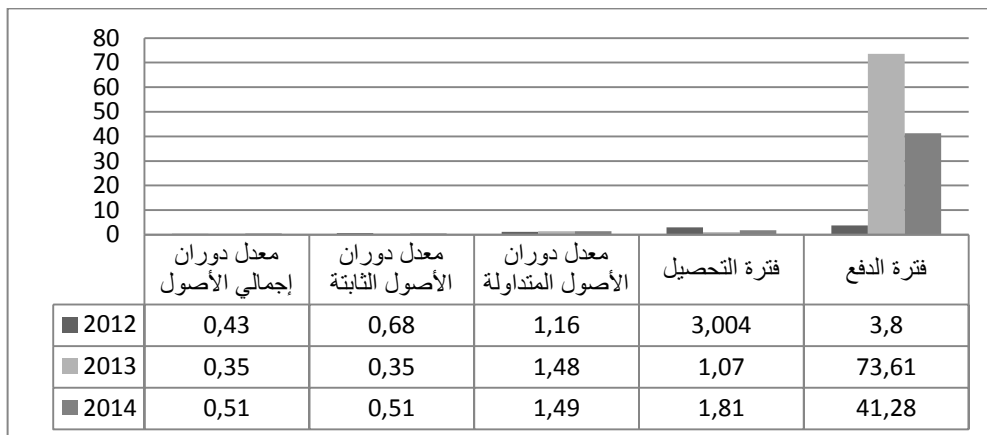
وفيما يلي جدول وشكل بياني يوضحان تطور نسب النشاط :

جدول رقم (20-2): تطور نسب النشاط للفترة 2012-2014

البيان	2012	2013	2014
معدل دوران إجمالي الأصول	0.43	0.35	0.51
معدل دوران الأصول الثابتة	0.68	0.35	0.51
معدل دوران الأصول المتداولة	1.16	1.48	1.49
فترة التحصيل	3.004	1.07	1.81
فترة الدفع	3.80	73.61	41.28

المصدر: من إعداد الطالب اعتماداً على الوثائق المقدمة من طرف مصلحة المحاسبة والمالية

شكل رقم (2-15): نسب النشاط في المؤسسة للفترة 2012-2014



المصدر: من إعداد الطالب اعتماداً على الوثائق المقدمة من طرف مصلحة المحاسبة والمالية.

أولاً: تحليل معدل دوران الأصول

هذه النسبة تعكس كفاءة الإدارة في استخدام أصول الاستثمارات للمشروع لتحقيق قدر كبير من المبيعات، ولذلك كلما زاد المعدل دل على كفاءة الإدارة في استخدام الأصول كلما دل على زيادة عدد مرات تحقيق العائد على الأصول خلال النشاط.

نلاحظ من الجدول والتمثيل البياني لتغيرات نسب النشاط خلال فترة الدراسة أن معدلات الدوران صغيرة وفي تزايد وانخفاض حيث تُبين إيراد كل دينار من الأصول فنجد في سنة 2012 أنها حققت معدل دوران 0.43 أي على كل دينار تستثمره المؤسسة تجني عليه إيراد يقدر بـ 0.43 وهذا مايدل على كفاءة إدارة المؤسسة في إدارة ممتلكاتها وأن المؤسسة تعمل قريبا من مستوى طاقتها الكاملة وهذا يعني أن المؤسسة لا يمكنها زيادة حجم المبيعات دون زيادة في رأس المال، أما بالنسبة لسنة 2013 فيقدر المعدل بحوالي 0.35، هذا مايعني إنخفاض كفاءة الإدارة خلال تلك السنة، أما في سنة 2014 ارتفعت النسبة الى 0.51 ويرجع ذلك الى ارتفاع في حجم المبيعات وانخفاض مجموع الأصول مايدل على تحسن في أداء المؤسسة خلال هذه السنة.

ثانيا: تحليل معدل دوران الأصول الثابتة (اصول غير جارية)

يعتبر هذا المعدل مؤشر لمدى الكفاءة في ادارة أصول المؤسسة، يعني كفاءة الأصول الثابتة وقدرتها على تحقيق إيرادات المؤسسة.

نلاحظ من خلال الجدول والتمثيل البياني تغير مختلف معدلات دوران الأصول الثابتة حيث حققت المؤسسة معدل دوران قدره 0.68 سنة 2012 وانخفض في سنة 2013 و 2014 الى 0.35 و 0.51 على التوالي ويرجع سبب هذا الانخفاض الى معدل نمو المبيعات ومعدل نمو الأصول وأيضا أن هناك إنخفاض في الاداء التشغيلي للمؤسسة، وهذه الوضعية تستلزم على إدارة المؤسسة إما القيام باستغلال كل أصولها الثابتة خلال هذه السنوات أو بيع جزء منها إذا كانت غير مستغلة.

ثالثا: تحليل معدل دوران الأصول المتداولة (الجارية)

نلاحظ من خلال الجدول والتمثيل البياني أعلاه؛ أن معدل دوران الأصول لكل السنوات في ارتفاع من سنة لأخرى، حيث سجلنا 1.16 سنة 2012 ثم إرتفع سنة 2013 و 2014 إلى 1.46 و 1.48 على التوالي، ويرجع سبب ذلك إلى صافي المبيعات يرتفع بمعدل أكبر من معدل زيادة الأصول الجارية، وأن المؤسسة تتبع سياسة جيدة في تسيير المخزون.

رابعاً: تحليل فترة التحصيل بالنسبة للزبائن، وفترة الدفع بالنسبة للموردين.

نلاحظ من خلال الجدول والتمثيل البياني أعلاه؛ أن فترة التحصيل بالنسبة للزبائن من طرف مؤسسة صناعة الإسمنت عين الكبيرة في إنخفاض خلال فترة الدراسة، حيث كانت فترة التحصيل خلال سنة 2012، 2013، 2014، بقيمة 1.8، 1.81، 3.008 على التوالي وهذا مؤشر جيد بالنسبة للمؤسسة أما بالنسبة لفترة الدفع فنلاحظ أن المدة الممنوحة للمؤسسة من طرف الموردين في إرتفاع، وهذا يعني أنه كلما زادت هذه النسبة دل ذلك على زيادة الفترة الممنوحة من طرف الموردين، ويتضح أيضاً أن المدة الممنوحة للزبائن أقل من المدة الممنوحة من طرف الموردين للمؤسسة وهذا يمنح للمؤسسة القدرة على تسديد ديونها في أجل إستحقاقها.

المطلب الثاني: قياس الأداء المالي للمؤسسة عن طريق مؤشرات الربحية والمردودية

الفرع الأول: نسب الربحية

تُعطى نسب الربحية مؤشرات عن مدى قدرة المؤسسة على توليد الأرباح من المبيعات أو الأموال المستثمرة، الربحية تُعبر عن العلاقة النسبية بين الأرباح الصافية، والمبيعات في المؤسسات التجارية عن الأرباح الصافية وقيمة الانتاج في المشاريع الصناعية وتهدف هذه النسبة إلى قياس قدرة المؤسسة عن الكسب ومدى كفاءته في تحقيق الأرباح الصافية من النشاط العادي الذي تمارسه.

لنُحسب نسب الربح إلى المبيعات: تقيس هذه المجموعة من النسب مدى نجاح المؤسسة في الرقابة على عناصر التكاليف بهدف توليد أكبر قدر من الأرباح من المبيعات وتُعطى نسب الربحية للمؤسسة بالعلاقات التالية:

$$\text{هامش الربح الإجمالي} = \frac{\text{الربح الإجمالي}}{\text{المبيعات}}$$

$$\text{هامش الربح الصافي} = \frac{\text{الربح الصافي}}{\text{المبيعات}}$$

ملاحظة: الربح الإجمالي يعبر عن الأنشطة العادية أما الربح الصافي فيعبر عن النتيجة الصافية الموضوعه للمعادلة

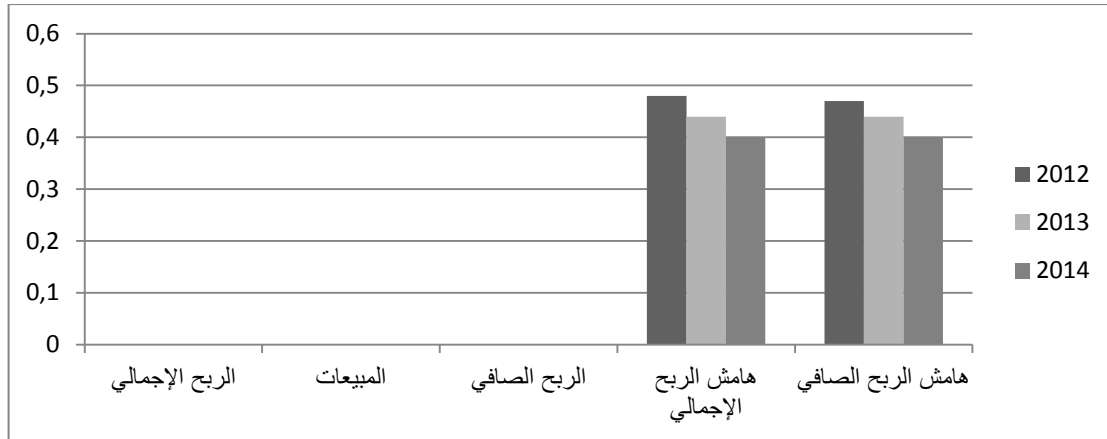
وفيما يلي جدول وشكل بياني يوضحان تطور رنسب ربح المبيعات للمؤسسة:

جدول رقم (21-2): تطور نسب ربح المبيعات للفترة 2012-2014

البيان	2012	2013	2014
الربح الإجمالي	3 343 214 542.42	3 290 396 369.65	3 305 138 306.93
المبيعات	6 897 428 888.73	7 457 639 024.66	8 198 404 832.92
الربح الصافي	3 305 138 306.93	3 290 396 369.65	3 343 214 542.42
هامش الربح الإجمالي	0.48	0.44	0.40
هامش الربح الصافي	0.48	0.44	0.40

المصدر: من إعداد الطالب اعتماداً على الوثائق المقدمة من طرف مصلحة المحاسبة والمالية.

شكل رقم (2-16): تطور نسب ربح المبيعات للفترة 2012-2014



المصدر: من إعداد الطالب اعتماداً على الوثائق المقدمة من طرف مصلحة المحاسبة والمالية.

نلاحظ من خلال الجدول والتمثيل البياني لتطور نسب الربح إلى المبيعات أن نسب هامش الربح الإجمالي يعبر عن نسب موجبة خلال سنوات الدراسة، وأن هذه النسب تعتبر كمقدار لإجمالي ربح الشركة قبل الفوائد والضرائب، حيث سجلت أعلى نسبة لها سنة 2012 والمقدرة ب: 47% من إجمالي رقم الأعمال المحقق، أما سنة 2013 و 2014 فسجلت إنخفاض طفيف في الربح الإجمالي ولكن بمعدلات متقاربة بلغت 44% و 40% على التوالي، وهذا الأمر يدل على أن الشركة لها إستقرار في تحقيق أرباحها خلال سنوات الدراسة، وبالتالي ستساعد في تشجيع المستثمرين في الشركة في المدى الطويل عن طريق شراء أسهم، أما بالنسبة لهامش الربح الصافي الذي يعبر عن مدى تحقيق كل دينار مستخدم لربح صافي فهي نفس النسب بالنسبة لهامش الربح الإجمالي.

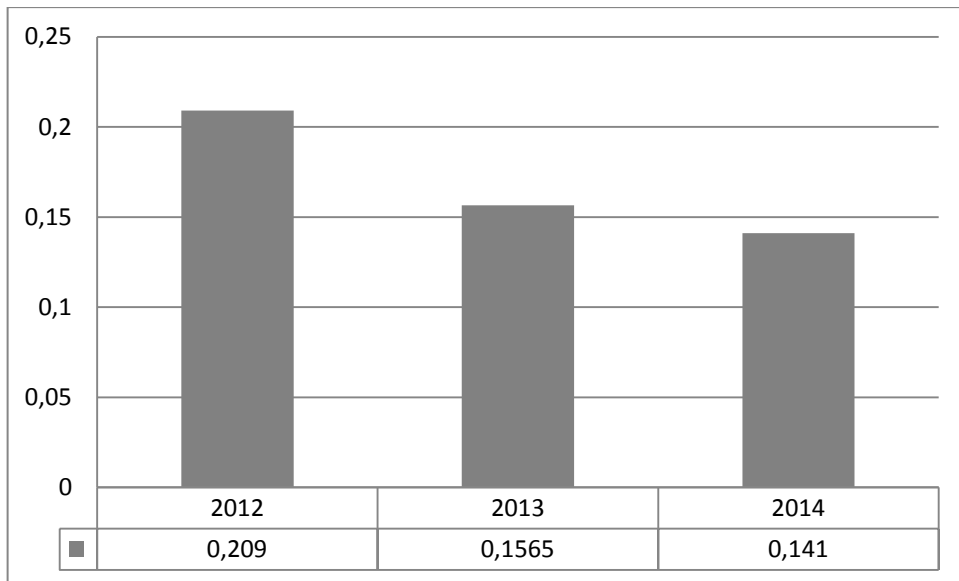
العائد على الأصول: الجدول الموالي والشكل البياني يوضحان تطور العائد على الأصول:

جدول رقم 22: العائد على الأصول للفترة 2012-2015.

2014	2013	2012	البيان
3 305 138 306.93	3 290 396 369.65	3 343 214 542.42	العائد على الأصول = صافي الربح قبل الفوائد والضرائب
23 439 937 760.63	21 023 100 573.48	15 994 594 597.14	
14.10%	15.65%	20.90%	/ إجمالي الأصول × 100

المصدر: من إعداد الطالب اعتماداً على الوثائق المقدمة من طرف مصلحة المحاسبة والمالية.

شكل رقم (2-17): تطور نسب العائد على الأصول للفترة 2012-2014



المصدر: من إعداد الطالب اعتماداً على الوثائق المقدمة من طرف مصلحة المحاسبة والمالية

نلاحظ من الجدول والتمثيل البياني أعلاه ومن خلال النسب المحققة أن نسبة العائد على الأصول متذبذبة حيث سجلنا في سنة 2012 نسبة (20.90%)، أي أن كل دينار يستثمر في الأصول يحقق دخلاً مقداره 0.209 ديناراً، لتتراجع هذه النسبة سنة 2013 و2014 على التوالي 15.65% و 14.1%، أي أن كل دينار يستثمر في الأصول يحقق دخلاً مقداره 0.1565 ديناراً و 0.141 ديناراً.

الفرع الثاني: نسب المردودية: تتكون نسب المردودية من نسبة المردودية الاقتصادية ونسبة

المردودية المالية وفيما يلي حساب النسبتين للمؤسسة محل الدراسة:

أ. **المردودية الاقتصادية:** تهتم بالنشاط الرئيسي للمؤسسة وتستبعد النشاطات الثانوية ذات الطابع

الاستثنائي حيث تعمل في مكوناتها عن ضرورة الاستغلال ممثلة بنتيجة الاستغلال من جدول

حسابات النتائج والأموال الخاصة إضافة إلى الديون طويلة الأجل من الميزانية وتُحسب بالعلاقة التالية:

المردودية الاقتصادية = نتيجة الاستغلال / الاموال الخاصة + الديون طويلة الاجل

ب. المردودية المالية: تهتم بإجمالي أنشطة المؤسسة وتدخل في مكوناتها كافة العناصر والحركات المالية، حيث تُأخذ النتيجة الصافية والأموال الخاصة وتُحسب بالعلاقة التالية:

المردودية المالية = النتيجة الصافية / الأموال الخاصة

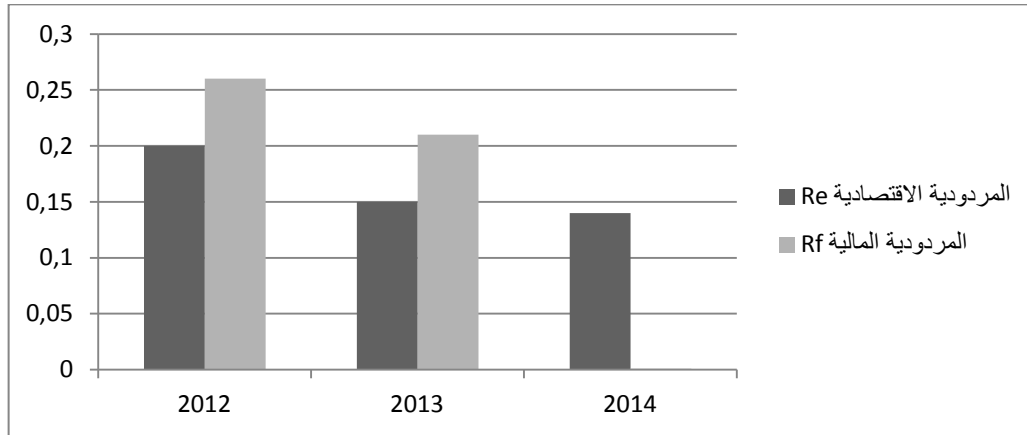
وفيما يلي جدول وشكل بياني يوضحان تطور نسب المردودية المالية والإقتصادية:

جدول رقم (23-2): نسب المردودية المالية والاقتصادية للفترة من 2012-2014

البيان	2012	2013	2014
المردودية الاقتصادية Re	0.20	0.15	0.14
المردودية المالية Rf	0.27	0.19	0.17

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على وثائق المؤسسة

الشكل رقم (2-18): تطور نسب المردودية المالية والاقتصادية للفترة 2012-2014



المصدر: من إعداد الطالب اعتماداً على الوثائق المقدمة من طرف مصلحة المحاسبة والمالية

نلاحظ من خلال الجدول والتمثيل البياني أعلاه مايلي:

المردودية الاقتصادية لمؤسسة صناعة الإسمنت عين الكبيرة - ولاية سطيف - في انخفاض مستمر خلال سنوات الدراسة، حيث يلاحظ أن سنة 2012 حققت المؤسسة مردودية اقتصادية بقيمة 20% أي كل وحدة واحدة من قيمة الأصول تساهم ب 0.20 دينار من نتيجة الاستغلال ونفس الشيء بالنسبة للسنوات الأخرى 2013-2014 دائماً في انخفاض، ويرجع السبب في انخفاض المردودية

الاقتصادية خلال سنوات الدراسة إلى انخفاض في نتيجة الاستغلال، وزيادة في الأموال الخاصة والديون طويلة الأجل؛

المردودية المالية تنخفض بشكل تدريجي خلال سنوات الدراسة فقد بلغت قيمتها سنة 2012 27% وهذا مايعني أن كل وحدة نقدية من الأموال الخاصة تخلق 0.27 دينار من النتيجة الصافية، ونفس الشيء بالنسبة لسنتي 2013 و2014، ويرجع سبب الانخفاض إلى زيادة الأموال الخاصة وانخفاض في النتيجة الصافية، ومنه فالمؤسسة لا تحقق كفاءة في استغلال الأموال الخاصة للمساهمة في النتيجة الصافية، كما أنه يتبين أن المردودية المالية لمؤسسة SCAEK ضعيفة وبالتالي على المؤسسة استغلال الأموال الخاصة بشكل جيد خلال السنوات القادمة.

ج. اثر الرافعة المالية:

اثر الرافعة المالية يبين الربح المتحصل من سياسة الائتمان، كما ان معيار اثر الرافعة يعبر عن الدلالة الايجابية او السلبية على سياسة الائتمان للمؤسسة وتعرف بأنها الفرق الموجود بين معدل المردودية المالية ومعدل المردودية الاقتصادية.

إذا كانت المردودية الاقتصادية Re اقل من المردودية المالية فإن المديونية تلعب دورا سلبيا.

إذا كانت المردودية الاقتصادية Re اكبر من المردودية المالية فان المديونية تلعب دورا ايجابيا.

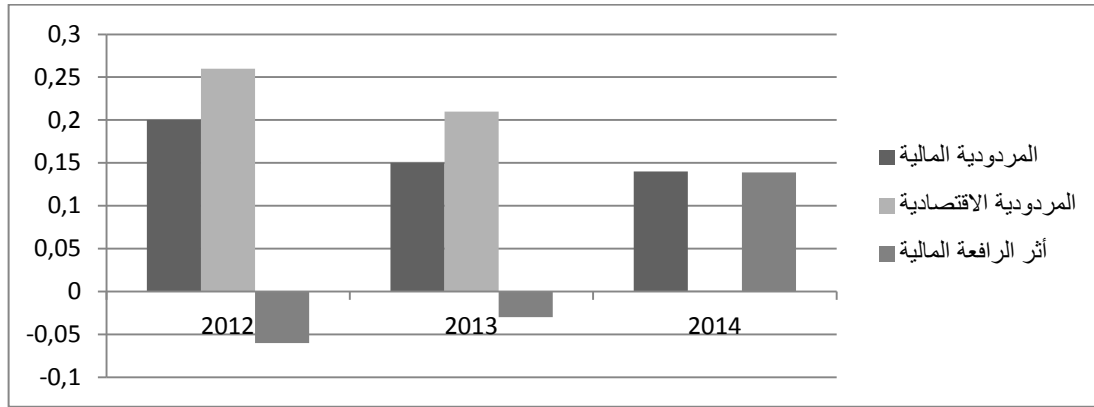
اما في المؤسسة محل الدراسة فيتم حساب أثر الرافعة المالية كما هو مبين في الجدول والشكل البياني التاليين:

جدول رقم (24-2): اثر الرافعة المالية للفترة من 2012-2014

البيان	2012	2013	2014
المردودية المالية	0.27	0.19	0.17
المردودية الاقتصادية	0.2	0.15	0.14
أثر الرافعة المالية	0.07	0.05	0.03

المصدر: من إعداد الطالب اعتماداً على الوثائق المقدمة من طرف مصلحة المحاسبة والمالية.

شكل رقم (2-19): أثر الرافعة المالية في المؤسسة للفترة 2012-2014



المصدر: من إعداد الطالب اعتماداً على الوثائق المقدمة من طرف مصلحة المحاسبة والمالية

نلاحظ من خلال الجدول والتمثيل البياني بأن أثر الرافعة المالية كان موجبا خلال سنتي 2012 و2013 و2014 بقيمة 6%، 5%، 7% على التوالي وهذا مايدل أن المرادوية الاقتصادية أقل من المرادوية المالية ، و على أن أثر الرافعة المالية خلال سنوات الدراسة لعب دورا إيجابيا.

المطلب الثالث: نسب قائمة التدفقات النقدية المستخدمة في قياس أداء مؤسسة SCAEK

تشكل نسب التدفقات النقدية أسلوبا مهما من أساليب تحليل التدفقات النقدية، وتقييم الأداء في

المؤسسة وفيما يلي عرض لأهم النسب المتعلقة بذلك:

الفرع الأول: نسب تقييم السيولة

فيما يلي عرض لأهم النسب المتعلقة بتقييم السيولة في جدول سيولة الخزينة:

🔗 **نسبة تغطية الدين = صافي التدفقات النقدية من الانشطة التشغيلية / التدفقات النقدية الخارجة**

للأنشطة الاستثمارية والتمويلية

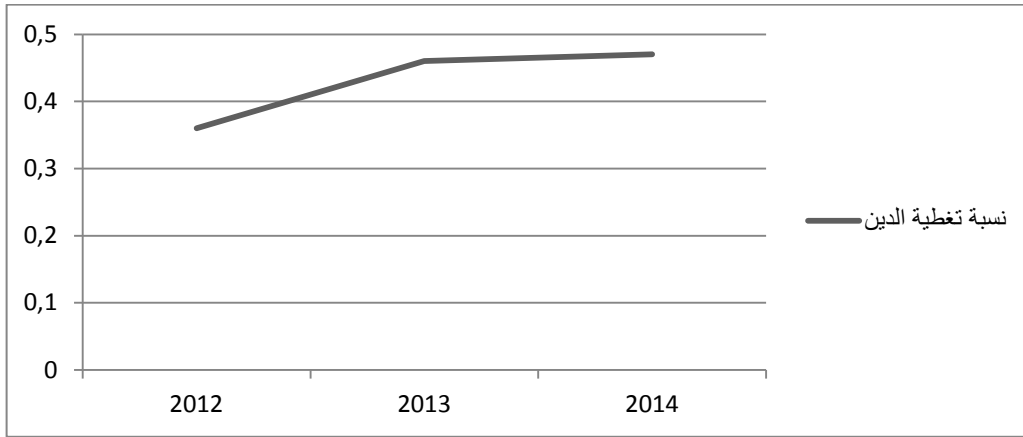
فيما يلي جدول وشكل بياني يوضحان تطور نسبة تغطية الدين لمؤسسة SCAEK :

جدول رقم (2-25): نسبة تغطية الدين للفترة 2012-2014

البيان	2012	2013	2014
نسبة تغطية الدين	0.36	0.46	0.47

المصدر: من إعداد الطالب اعتماداً على الوثائق المقدمة من طرف مصلحة المحاسبة والمالية

شكل رقم (2-20): نسبة تغطية الدين للفترة 2012-2014



المصدر: من إعداد الطالب اعتماداً على الوثائق المقدمة من طرف مصلحة المحاسبة والمالية

من خلال الجدول والتمثيل البياني نلاحظ أن نسبة تغطية الدين أو تغطية النقدية في تزايد مستمر خلال سنوات الدراسة، حيث نلاحظ أن هناك إرتفاع بمعدل 46% سنة 2013 مقارنة مع سنة 2012 الذي كان بنسبة 36% ثم استمر في الإرتفاع سنة 2014 ليصل إلى نسبة 47%، وهذا ما يدل على كفاية صافي التدفقات النقدية للأنشطة التشغيلية لتغطية التدفقات النقدية الخارجة من تلك الأنشطة أي قدرة المؤسسة على خلق تدفقات نقدية من دورة الإستغلال لتغطية احتياجات دورتي الإستثمار والتمويل.

نسبة المدفوعات اللازمة لتسديد فوائد الديون = الفوائد المدفوعة / صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية

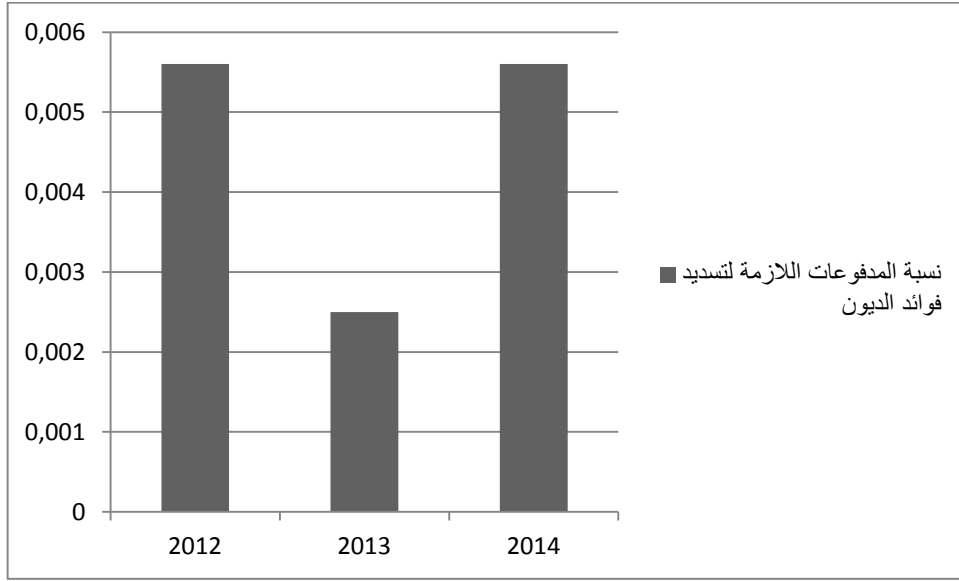
فيما يلي جدول وشكل بياني يوضحان تطور نسبة تغطية الدين لمؤسسة SCAEK :

جدول رقم (2-26): نسبة المدفوعات اللازمة لتسديد فوائد الديون للفترة 2012-2014

البيان	2012	2013	2014
نسبة المدفوعات اللازمة لتسديد فوائد الديون	0.0056	0.0025	0.0056

المصدر: من إعداد الطالب اعتماداً على الوثائق المقدمة من طرف مصلحة المحاسبة والمالية

شكل رقم (2-21): نسبة المدفوعات اللازمة لتسديد فوائد الديون للفترة 2012-2014



المصدر: من إعداد الطالب اعتماداً على الوثائق المقدمة من طرف مصلحة المحاسبة والمالية

من خلال الجدول والتمثيل البياني أعلاه نلاحظ أن نسب المدفوعات اللازمة لتغطية الديون خلال سنوات الدراسة كلها موجبة، حيث نلاحظ إنخفاض سنة 2013 بمعدل 0.25% مقارنة مع سنة 2013 الذي كان 0.56%، ثم إرتفعت سنة 2014 بمعدل 0.56%، ومن خلال هذه النسب نلاحظ أن النسب صغيرة وتقترب من الصفر وهذا مايدل على المؤشر الجيد بالنسبة لسيولة مؤسسة صناعة الإسمنت عين الكبيرة لولاية سطيف.

الفرع الثاني: نسب تقييم الربحية

فيما يلي عرض لأهم نسب الربحية في جدول سيولة الخزينة:

للـ صافي التدفق النقدي التشغيلي إلى المبيعات = التدفقات الداخلة النقدية التشغيلية/ المبيعات

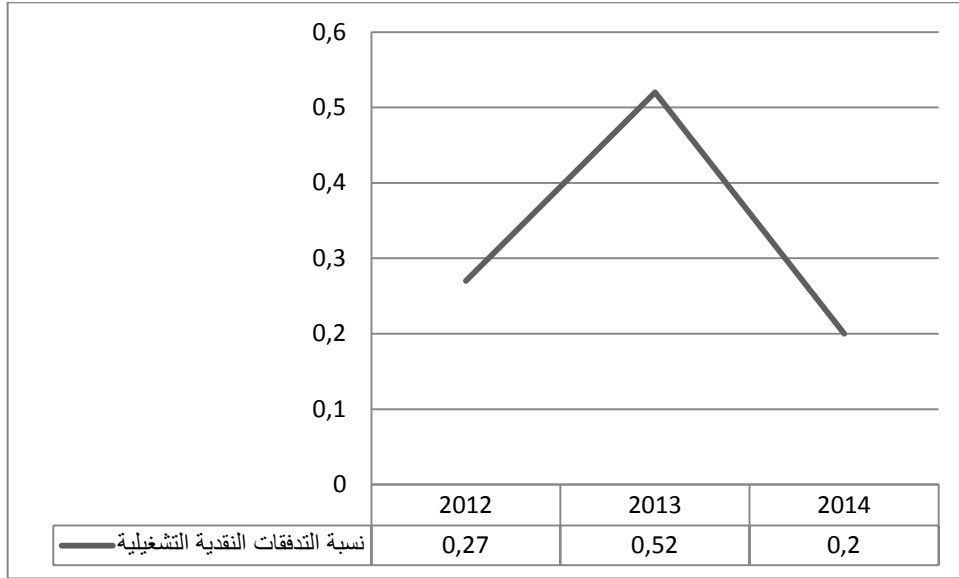
وفيما يلي جدول وشكل بياني يوضحان تطور نسبة التدفقات النقدية التشغيلية لمؤسسة SCAEK:

جدول رقم (2-27): نسبة التدفق النقدي التشغيلي الى المبيعات للفترة 2012-2014

البيان	2012	2013	2014
صافي التدفق النقدي التشغيلي إلى المبيعات	0.27	0.52	0.2

المصدر: من إعداد الطالب اعتماداً على الوثائق المقدمة من طرف مصلحة المحاسبة والمالية.

شكل رقم(2-22): نسبة صافي التدفق النقدي التشغيلي إلى المبيعات للفترة 2012-2014



المصدر: من إعداد الطالب اعتماداً على الوثائق المقدمة من طرف مصلحة المحاسبة والمالية

من خلال الجدول والتمثيل البياني أعلاه يتضح لنا أن النسب خلال سنوات الدراسة موجبة وأقل من 100% ولكنها غير مستقرة، حيث نلاحظ أنها خلال سنة 2012 كانت 27% ثم إرتقت في سنة 2013 بنسبة 52% ثم عادت إلى الإنخفاض سنة 2014، من خلال هذه النسب يمكن الحكم على أن مؤسسة SCAEK أن لديها سياسة ضعيفة في تحصيل أموالها من عند العملاء، وبما أن هذه النسب ضعيفة فلا بد من مؤسسة SCAEK تغيير سياسة الائتمان المتبعة في تحصيل النقدية من عند عملائها.

🔗 نسبة كفاية التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية = صافي التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية/ الاحتياجات النقدية الأساسية

وتتمثل الاحتياجات النقدية الأساسية فيما يلي:

- 🔗 التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة التشغيلية (مدفوعات نقدية للموردين)؛
- 🔗 مدفوعات أعباء الديون المتمثلة في الفوائد والأقساط (الفوائد المدفوعة)؛
- 🔗 النفقات الرأسمالية؛
- 🔗 المدفوعات اللازمة لتسديد توزيعات الأرباح النقدية على المساهمين.

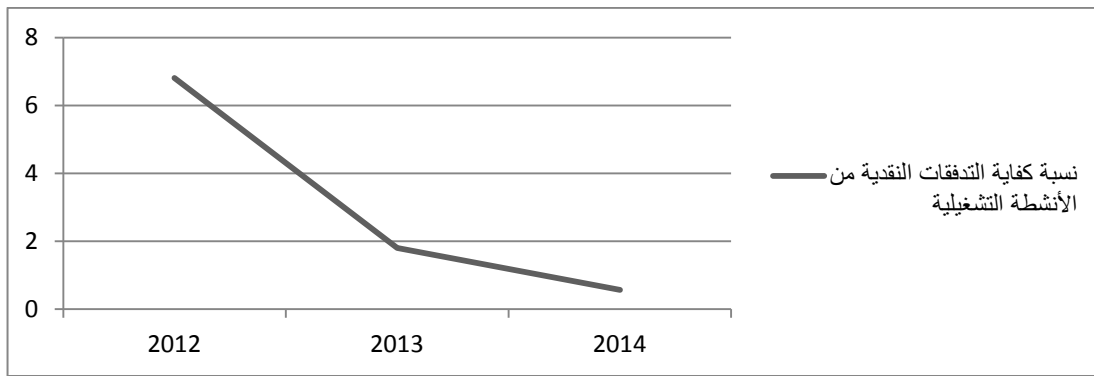
وفيما يلي جدول وشكل بياني يوضحان تطور نسب كفاية التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية لمؤسسة SCAEK:

جدول رقم (28-2): نسبة كفاية التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية للفترة 2012-2014

البيان	2012	2013	2014
نسبة كفاية التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية	6.81	1.80	1.57

المصدر: من إعداد الطالب اعتماداً على الوثائق المقدمة من طرف مصلحة المحاسبة والمالية

شكل رقم (23-2): نسبة التدفقات النقدية التشغيلية للفترة 2012-2014



المصدر: من إعداد الطالب اعتماداً على الوثائق المقدمة من طرف مصلحة المحاسبة والمالية

من خلال الجدول والتمثيل البياني أعلاه يتضح لنا أن كل نسب سنوات الدراسة موجبة وأكبر من 1 وهذا مؤشر جيد بالنسبة لمؤسسة SCAEK ، حيث تبين هذه النسب قدرة المؤسسة على تلبية احتياجات النقدية وما توفره منها، وهنا نجد في سنة 2012؛ 681 % من الاحتياجات النقدية مغطاة بنسبة 100% بالتدفقات النقدية التشغيلية وحققت نسبة 581% فائضا، أما في سنة 2013 نجد ما نسبته 180% أي أن المؤسسة غطت كافة إلتزاماتها التشغيلية ووفرت 80%، أما في سنة 2014 فقد وُفقت المؤسسة في تغطية إلتزاماتها النقدية حيث نلاحظ أنها غطت 157% .

خلاصة الفصل

لقد خصص هذا الفصل للجانب التطبيقي من دراستنا وكان الهدف منه تطبيق ما توصل إليه في الجانب النظري، واختبار مدى تطبيقه مع الواقع العملي من جهة ومن جهة أخرى المقارنة بين نتائج دراستنا.

فبدأنا أولاً بوضع الجوانب الأساسية للدراسة والمتمثلة في كل من الطريقة وأدوات جمع المعلومات، التي يمكن من خلالها التوصل للمعطيات وتلخيصها، معالجتها، ومتغيراتها وبعد هذه الخطوة قمنا بعرض وتحليل وتفسير النتائج التي توصلت لها دراستنا إنطلاقاً من المعطيات التي تم تلخيصها ومعالجتها وتوصلنا إلى الدور الفعال لمؤشرات التحليل المالي في قياس وتقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية.

احتل تقييم الأداء المالي في الآونة الأخيرة مكانة هامة من المنظور الاقتصادي، فهو تقنية ووسيلة فعالة لمراقبة نشاط المؤسسات، ويساعدها على العمل بكفاءة عالية والتطور والمنافسة في ظل ترقب إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، ولقد استخدمنا في هذه الدراسة أهم أدوات التحليل المالي ألا وهي التحليل المالي لمخرجات النظام المحاسبي المالي SCF، حيث يعتمد على أكثر الأساليب المستخدمة في تقييم الجانب المالي وهي المؤشرات المالية، وهذه الأخيرة تُقدم مجموعة من الاستنتاجات المنطقية التي من شأنها أن تشكل فيما بينها تصورا متكاملًا عن مستوى قياس وتقييم الأداء المالي للمؤسسات، لا سيما وأن هذه المؤشرات هي من أهم الأدوات التي تساعد أصحاب المال والأعمال على معرفة نقاط القوة بهدف تعزيزها ومكان الضعف من أجل معالجتها، وبالتالي الحكم على مدى فعالية السياسات التمويلية والإستثمارية والتشغيلية التي تتبعها الإدارة العليا في المؤسسة وذلك من خلال مقارنة النتائج الفعلية للمؤشرات المالية مع مايقابلها من أهداف معيارية.

على ضوء ما ورد في هذه الدراسة يمكن القول بأن مفهوم الأداء يختلف باختلاف الجهة المحددة له، فينظر العملاء إلى أداء المؤسسة في قدرتها على توفير السلع والخدمات التي تشبع رغباتهم بأسعار معقولة، وينظر المهنيين أو الموظفين إليه في قدرة المؤسسة على ضمان استمرارية العمل وفي جو ملائم وتنظر الدولة إليه في قدرة المؤسسة على تحقيق نتائج مالية جيدة وهذا لرفع حصيلة الضرائب والمساهمة في زيادة الدخل القومي، وينظر قطب المسيرين إلى الأداء في الكفاءة والفعالية، تتمثل المؤسسة على تحقيق النتائج بأدنى التكاليف، والفعالية هي قدرة المؤسسة على بلوغ الأهداف المسطرة.

نتائج الدراسة النظرية

تعتبر عملية قياس وتقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية عملية بالغة الأهمية، وذلك لما تقدمه من معلومات للمختلف الأطراف ذات المصلحة، من ناحية تحديد مستوى تحقيق الأهداف مما يسمح بالحكم على لفعالية وكفاءة المركز المالي؛

يعتبر التحليل المالي القوائم المالية المعدة عن طريق النظام المحاسبي SCF وفقا للمعايير المحاسبية الدولية، وسيلة تحليل جيدة لإشباع رغبات الأطراف ذات المصلحة؛

تقيس مؤشرات التوازن المالي وفق مخرجات SCF مدى فعالية السياسات المالية المتبعة من طرف المؤسسة الاقتصادية للوصول إلى التشخيص الجيد لسلامة مركزها المالي.

نتائج الدراسة الميدانية

بعد قياس وتقييم الأداء المالي لمؤسسة صناعة الإسمنت عين الكبيرة SCEAK للفترة (2012-2014)، توصلنا إلى جملة من النتائج أهمها:

تطور أصول المؤسسة من 2012 إلى 2014، يبين أن المؤسسة قادرة على تنمية ذمتها المالية ويمكن إرجاع الفضل في ذلك إلى الاستثمارات التي تستغلها المؤسسة خاصة في مجال البيئة ضمن تحديات الاستدامة؛

حققت المؤسسة خلال سنة 2012 و2013 رأس مال عامل موجب؛ فالمؤسسة لديها سيولة متبقية بعد أن قامت بتمويل أصولها الثابتة بالأموال الدائمة، أما في سنة 2014 فقد حققت رأس مال عامل منخفض عن سنة 2014 نتيجة لاقتناء المؤسسة لمعدات جديدة؛

تتمتع المؤسسة بسيولة جيدة خلال السنوات الثلاث، فقد تبين أن المؤسسة استطاعت مواجهة التزاماتها الطويلة والقصيرة الأجل بأريحية تامة؛

حققت المؤسسة مردودية مالية كافية للسنوات الثلاث مقارنة بأسعار الفائدة السائدة بالسوق؛ فالمؤسسة تحقق عائد جيد من وراء الأموال الخاصة، ففي فترة الدراسة كانت آخر سنة 2014 كأخر سنة للتحليل حيث لا يُنصح بالمؤسسة الحصول على الاستدانة (التمويل عن طريق الاستدانة) باعتبارها تابعة للمساهم الوحيد Gica في الوقت الحالي، مع العلم أن المؤسسة تقوم بالتحضير للدخول إلى بورصة الجزائر، وذلك لاختيارها من أحسن المؤسسات في المجمع، وذلك برفع رأس مالها
بـ: 35 %، وهنا في هذه الحالة وبعد دخولها الرسمي في البورصة يُنصح بها تنويع مصادر التمويل الخارجية لرفع ربحية السهم؛

تحسن معدل دوران الأصول من عام إلى آخر يبين تحسن كفاءة الأصول في تحقيق المبيعات؛

استطاعت المؤسسة خلال السنوات 2012، 2013، 2014 إنشاء القيمة، فهذا دليل على كفاءة مسيري المؤسسة، وأنها تتمتع بأداء جيد.

إختبار الفرضيات

لقد قامت دراستنا على أربع فرضيات، التي يتم اختبارها في الآتي:

بخصوص الفرضية الأولى؛ والتي تنص على أن إعداد النظام المحاسبي SCF وفقا للمعايير المحاسبية الدولية نتج عنه إعداد قوائم مالية تشبع رغبات الأطراف ذات المصلحة، مما يؤدي إلى التحليل المالي الجيد للقوائم المالية من ناحية القياس والتقييم؛ توصلنا إلى إثبات صدق الفرضية؛



☞ فيما يخص الفرضية الثانية؛ والتي تنص على أن استعمال التشخيص التطوري لمخرجات النظام المحاسبي المالي SCF في مؤسسة صناعة الإسمنت عين الكبيرة SCEAK يُمكن من الوقوف على سلامة سياستها المالية المتبعة مما ينعكس بالإيجاب على كفاءة وفعالية أدائها المالي، قمنا بإثباتها من خلال الوقوف على الأداء المالي للمؤسسة وسياستها المالية المتبعة، حيث توصلنا إلى أن تطبيق هذا النوع من التشخيص مكننا في الواقع الميداني لمؤسسة صناعة الإسمنت عين الكبيرة SCEAK من الوقوف على كفاءة وفعالية أدائها المالي مما يثبت صدق الفرضية.

إقتراحات

نوجز أهم الاقتراحات التي كانت نتاج للدراسة النظرية والتطبيقية في النقاط التالية:

☞ يحبذ استخدام مؤشرات التحليل المالي وفق SCF لما لها من دلالات مالية تشخص الوضعية المالية للمؤسسة بشكل جيد؛

☞ توظيف محللين ذو خبرة وكفاءة في فهم أرقام ونتائج المؤشرات المالية وتحويلها إلى معلومات لها مدلولاتها لإشباع رغبات الاطراف ذات المصلحة؛

☞ نشر ثقافة التحليل المالي لأن ذلك يساعد المؤسسات على تطوير أدائها والحرص على أن تكون دورية؛

☞ تشجيع ثقافة نشر المعلومات والبيانات المالية الصحيحة؛

☞ نوصي المؤسسات التي تدمج أبعاد التنمية المستدامة في إدارتها فصل الإستثمارات والأعباء التي تخص المسؤوليات البيئية والاجتماعية ضمن قوائمها المالية، ووضعها في نماذج متاحة خاصة بها، على سبيل المثال نماذج الإفصاح الطوعي (تقارير المسؤولية الاجتماعية)، من خلال الفهم الجيد لأداء المؤسسة من الناحية المالية من جهة ومن ناحية أدائها المستدام (إقتصادي، بيئي، إجتماعي)، وإيجاد الحلول المناسبة.

أفاق الدراسة

من خلال هذه الدراسة نقترح فتح أفاق للبحث والدراسات القادمة خاصة في النقاط التي لم يتمكن

الباحث من التطرق إليها ومن أهمها:

☞ تأثير إدماج أبعاد التنمية المستدامة على التحليل المالي للقوائم المالية؛

☞ إستخدام طريقة التشخيص المقارن في تحليل القوائم المالية؛

☞ دور رأس المال العامل في إتخاذ القرار؛

☞ دور التشخيص الإستراتيجي في إتخاذ قرارات التمويل.

أولاً: المراجع باللغة العربية

أ. الكتب

1. أحمد عبد الوهاب يوسف، التمويل وإدارة المؤسسات المالية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2002.
2. بن ساسي إلياس ويوسف قريشي، التسيير المالي الادارة المالية، الجزء الأول، الطبعة الثانية، دار وائل، عمان، الأردن، 2011.
3. بن ساسي إلياس ويوسف قريشي، التسيير المالي دروس وتطبيقات، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2011.
4. الجعارات جمال خالد ، "معايير التقارير المالية"، الطبعة الأولى، إثراء للنشر و التوزيع، الأردن، 2008.
5. جمعة السعيد فرحات ، الأداء المالي لمنظمات لأعمال. دار المريخ للنشر، الرياض، السعودية.
6. حسني فلاح حسن ومؤيد عبد الرحمان، إدارة البنوك، مدخل كمي واستراتيجي معاصر، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2006.
7. حنان رضوان حلوة ونظار فليح البلداوي، مبادئ المحاسبة المالية، الطبعة الأولى، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.
8. الخطيب محمد محمود ، الأداء المالي وأثره على أسهم الشركات، دار الحامد النشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.
9. الخطيب محمد محمود ،الأداء المالي و أثره على عوائد الأسهم، الطبعة الأولى، دار جامد للنشر و التوزيع، الأردن، 2010.
10. خميسي شيحة،"التسيير المالي للمؤسسة، دار همومة للطباعة و النشر ،الجزائر، 2013
11. الخيالي وليد ناجي، التحليل المالي، منشورات الاكاديمية العربية المفتوحة، الدنمارك، 2007.
12. دهاوي كمال الدين، "تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار"، الدار الجامعية، الاسكندرية مصر، 2001.
13. الزبيدي حمزة محمود، التحليل المالي ،تقييم الأداء و التنبؤ بالفشل، مؤسسة الوراق، عمان، 2005، ص151 .
14. السعايدة فيصل جميل ، نضال عبد الله فريد، الملخص الوجيز للإدارة والتحليل المالي، مكتبة المجتمع العربي للنشر و التوزيع، الطبعة الاولى، عمان، 2005.

15. السيسي صلاح الدين، حسن، نظم المحاسبة والرقابة وتقييم الأداء في المصاريف والمؤسسات المالية، دار الوسام للطبع والنشر، لبنان، 2000.
16. الشريف عليان ، الإدارة والتحليل المالي، دار البركة للنشر والتوزيع، عمان، 2007.
17. شريفات خلدون إبراهيم ، ادارة وتحليل مالي، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2001
18. الشيخ فهمي مصطفى ، التحليل المالي، الطبعة الأولى، رام الله، فلسطين، 2008.
19. الصيرفي محمد ، إدارة المال وتحليل هيكله، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2007.
20. عبد المحسن محمد توفيق، تقييم الأداء مدخل جديد لعالم جديد، دار الفكر العربي، مصر، 2004.
21. عطية عبد الرحمان ،"المحاسبة المعقدة وفق النظام المحاسبي المالي"، الطبعة الأولى دار النشر محمد مولاها، برج بوعرييج، الجزائر، 2011
22. عقل مفلح محمد ، مقدمة في الادارة المالية والتحليل المالي، الطبعة الثانية، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000.
23. الغالبي طاهر محسن منصور ، وائل محمد صبحي إدريس، الادارة الاستراتيجية ، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، عمان، الاردن، 2007.
24. الفيومي محمد ، مراجعة النظم المحاسبية المستخدمة للحاسب، دار الاشعاع للنشر و التوزيع الاردن، 2003.
25. كراجه عبد الحليم واخرون، الإدارة و التحليل المالي (أسس، مفاهيم، تطبيقات)، دار صفاء للنشر و التوزيع، الطبعة الثانية، 2006.
26. الكرخي عبد المجيد، تقويم الأداء باستخدام النسب المالية، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر، عمان، الأردن، 2008.
27. لسوس مبارك ، التسيير المالي، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012.
28. هندي منير صالح ، الإدارة المالية مدخل تحليلي معاصر، المكتب العربي الحديث، الطبعة 2، الإسكندرية، 2006.

ب. الرسائل العلمية

29. أحمد محمد جلال ، إستخدام مؤشرات النسب المالية في تقويم الأداء المالي والتنبوء بالأزمات المالية للشركات، جامعة الزرقاء، الاردن، 2009.
30. أنور الدين بن عمارة، الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية، غيرمنشورة، جامعة قاصدي مرياح، ورقلة، 2010.
31. بوخلوة باديس، الامثلية في تسيير خزينة المؤسسة (دراسة حالة مطاحن الحضنة)، مذكرة ماجيستر، جامعة مسيلة، الجزائر، 2002 – 2003، 2003.
32. تير زغود، محددات سياسة التمويل للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية (دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات الاقتصادية بالقطاعين العام و الخاص في الجزائر)، مذكرة ماجستير، ورقلة، 2009.
33. سعادة اليمين ، إستخدام التحليل المالي في تقييم اداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها، شهادة ماجيستر، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2009.
34. سليمان رشيدة، دور آليات الحوكمة في تحسين الأداء المالي لشركات التأمين، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وحوكمة الشركات، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.
35. شطارة نبيلة، فعالية تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية العمومية حسب مقاربة المفتشية العامة للمالية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص الإدارة المالية للمؤسسات، جامعة الجزائر.
36. عبد الوهاب دادن ورشيد حفصي، تحليل الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية باستخدام طريقة التحليل العامل التمييزي (AFD) خلال الفترة 2006-2011، جامعة ورقلة، 2014.
37. قودة الصادق وآخرون، "التحليل المالي في المؤسسة الاقتصادية"، مذكرة ماستر، تخصص محاسبة، جامعة الجزائر، 2005.
38. لزعر محمد سامي، التحليل المالي وفق النظام المحاسبي المالي، مذكرة ماجيستر، تخصص الادارة المالية، جامعة قسنطينة، 2012.

ج. المجلات والملتقيات

39. دادن عبد الغني، قراءة في الأداء المالي والقيمة في المؤسسات الاقتصادية، مجلة الباحث، الجزائر، العدد4، 2006.
40. عبد المليك مزهودة، الاداء بين الكفاءة والفعالية، مجلة العلوم العلوم الانسانية، جامعة بسكرة، العدد 01، نوفمبر، 2001.
41. قرين الحاج قويدر، أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على تكلفة وجودة المعلومات المحاسبية في ظل تكنولوجيا المعلومات، مجلة الباحث، العدد10، 2012.

د. القوانين والمراسيم

42. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد74 بتاريخ 25 نوفمبر 2007، قانون 07-11 المادة3.

ثانياً: المراجع باللغة الفرنسية

A/ les ouvrages, les livres:

43. forger jack, **Analyse financier-les mementos finance**, edition d'organisation, 2005.
44. grandguillot Béatrice, francis grandguillot, " **l'analyse financière**, 2013-2014", gualino, paris, France, 2013.
45. Khemakhem Abdellatif, **la dynamique du contrôle de gestion**, Dunod, 2 ed, Paris, 2000.
46. MULANDA MBEBE, Mémoire Madjster intitulé, Analyse de l'équilibre financier et son impact sur la rentabilité en syscoha, 2013.
47. Pierre Vernimen; **Finance d'entreprise**, 5ème édition, DALLOZ, Paris 2002.